السبت 27 كانون الثاني 2024
العدد 5118 السنة الثامنة عشرة
Samedi 27 Janvier 2024 no 5118 18ème année

28 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

إيمانويل تود يُعلن هزيمة الغرب

المخابرات الألمانية في ضيافة حزب الله

إسرائيل أمام معادلة أمن الشمال أو أمن تل أبيب! [2]

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

إسرائيل أمام معادلة أمن الشمال أو أمن تل أبيب!

لماذا تدخل المقاومة أسلحة جديدة إلى الميدان؟

غالباً ما تورد المقاومة الإسلامية في بياناتها حول العمليات ضد مواقع قوات الاحتلال الاسرائيلي عبارة الردّ بـ«الأسلحة المناسبة»، من دون إعطاء تفاصيل.

بحسب معلومات «الأخبار»، لجأت المقاومة منذ بدء الحرب الحالية إلى استخدام أنواع من الأسلحة لم يكن العدو يعلم بوجودها، والإعلان صراحة أو مواربة عن وجود مثل هذه الأسلحة، يُستخدم في سياق استراتيجية الفعّالية من جهة والردع من جهة أخرى.

ليل أول من أمس، نشر الاعلام الحربي فيديو لاستهداف منصة تجسّسية في موقع جل العلام في القطاع الغربي، لا يمكن رؤيتها من الجانب اللبناني بالعين المجرّدة لوجودها خلف جدار إسمنتي يرتفع بضعة أمتار. إذ أن أجهزة رصد بالمقاومة، التي تشمل وسائل كثيرة من بينها المُسيّرات الاستطلاعية، كشفت عن أعمال هندسية يقوم بها جيش الاحتلال لتعويض ما خسره من منظومات التجسّس بفعل ضربات المقاومة، وحدّدت نقاط الانتشار الجديدة لجنود الاحتلال بعدما هجروا مواقعهم المعروفة ونقاطهم الثابتة.

ويوم أمس، أعلنت المقاومة الإسلامية أنها استهدفت ثكنة «معاليه غولان» بصواريخ «فلق 1» وحقّقت فيها إصابات مباشرة. وهي المرة الأولى التي يُشار فيها إلى هذا الصاروخ. وليس معلوماً إذا ما كان استُخدم سابقاً.

و«فلق 1» صاروخ جديد أدخلته المقاومة إلى الخدمة. وهو نظامُ صاروخي طوّرته مجموعة شهيد باقري الصناعية، وهي جزء من منظمة الصناعات الفضائية الجوية الايرانية. ويُستخدم في إطلاقه الوقود الصلب ذو القاعدة المزدوجة، ويتم تثبيته على مركبة جيب خفيفة 4 × 4 ضمن منصة بـ 6 صواريخ. وقد تم تطوير جيل جديد منه يدعى «فلق 2». والصاروخان ينطلقان بسرعة تفوق سرعة الصوت، إلا أن سرعة «فلق 2» تفوق «فلق 1» بنسبة 85%، لامتلاكه محرّكاً أكبر وأقوى. ويتمتع هذا الصاروخ بالخصائص الآتية:

- المدى الأقصى: 10 كيلومترات
- الارتفاع الأقصى للتحليق: 3500 م
- الوزن: 113 كيلوغراماً
- وزن الرأس الحربي: 50 كيلوغراماً
- الطول: 1.32 متر
- عيار الصاروخ: 240 ملليمتراً.

(الأخبار)

علي حيدر

تشهد الساحة الإسرائيلية تجاذبات حول أكثر من عنوان خلافي يُخفي بعضها الموقف من استمرار الحرب والإقرار بفشلها والتكيف مع ما نتج منها حتى الآن. وفي ظل الارباك الذي يسود مؤسسات القرار السياسي والأمني، ما سينعكس عاجلاً وليس آجلاً انقساماً حاداً في الرأي العام الإسرائيلي، تبرز فرضية شن حرب على حزب الله، في سيناريو مشابه لما طُرح في الأيام الأولى بعد «طوفان الأقصى»، ورُفض مخافة تداعياته الكبرى على إسرائيل والمنطقة.

يعود تكرار هذا النوع من الطروحات، إلى حالة «القلق المؤسساتي» في كيان العدو من مفاعيل تهشّم صورة الردع الاستراتيجي نتيجة «طوفان الأقصى». وإزاء ذلك، ليس أمام قيادة العدو إلا الإصرار - أو على الأقل أن تبدو مصرة - على محاولة ترميم بعض المرتكزات التي هدمها الطوفان، رغم أنه أصبح واضحاً تعذّر تحقيق المؤمل من هذه المساعي. لكن العدو يدرك أن الإقرار العلني بالعجز أو بالقيود التي تحول دون تحقيق الأهداف يُعمّق مأزقه ويشكل ضربة قاصمة إضافية لمكانة إسرائيل الإقليمية. وما يسهم في تعقيد المشهد أيضاً، ربط الجبهات الأخرى بالحرب على قطاع غزة، بدءاً من جبهة جنوب لبنان، وصولاً إلى جبهة البحر الأحمر مع اليمن، واستمرار العمليات ضد القوات الأميركية في العراق وسوريا.

هناك، في مستوى من القناعة أيضاً بصعوبة أن يؤدي تحقيق نصر مفترض في قطاع غزة (وهو ما لم يتحقق)، إلى استعادة قوة الردع الاستراتيجي، بعدما ثبت، بالممارسة، محدودية قدرات إسرائيل الناجعة (باستثناء التدمير والمجازر) أمام ضربات قاصمة لأمنها القومي. وأصبح هذا المفهوم أكثر تجلياً مع الإقرار بالفشل في تحقيق الأهداف التي حاولت من عبرها ترميم ما تصدّع، ولو بصيغة الحد الأدنى.

ويبدو أن حرص قيادة العدو السياسية على صياغة عامة للأهداف، ورفض طلب القيادة العسكرية ترجمتها إلى محدّدات واضحة، يعود إلى إدراكها المسبق بأن الجيش قد لا ينجح في تحقيق الأهداف المنشودة، وأن تحويلها إلى عناصر محددة سيجعل من السهل قياس الفشل الإسرائيلي. ومن ضمن المحدّدات التي تجنبتها قيادة العدو، إخراج قادة ومقاومي «كتائب القسام» من قطاع غزة (نموذج خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام 1982)، ما دام سيكون من المتعذر القضاء عليهم جسدياً أو دفعهم إلى الاستسلام، كترجمة لمفهوم القضاء على حماس. كما تجنّبت رفع شعار تجريد غزة من السلاح الثقيل كترجمة للتعهد بالا تبقى غزة مصدراً للتهديد.

من جهة أخرى، تنبع إعادة طرح فرضية شن حرب على حزب الله، في هذه المرحلة، من أن إسرائيل لا تستطيع الاكتفاء بـ«إنجازات تكتيكية» على الجبهتين مع لبنان وقطاع غزة، وفي الوقت نفسه، التكيف مع حقيقة أن يتمتع محور المقاومة بإنجازات استراتيجية هائلة، ويواصل بناء وتطوير القدرات التي تشكل تهديداً لإسرائيل، على ما أشار الرئيس السابق للجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تسافي هاوزر، في مقال في «إسرائيل «هيوم» في 22 الجاري.

تؤشر هذه المقاربة إلى الرؤية الأوسع التي تنظر عبرها مؤسسات التقدير والقرار لواقع وآفاق معادلات القوة وتداعياتها على الأمن القومي الإسرائيلي. ويتفرع عن ذلك تقدير إضافي بأن أي حرب إذا لم تُحبط هذا المسار التعاظمي، ستكون فشلاً استراتيجياً لإسرائيل. وأن أي إنجازات لا تصب في هذا الاتجاه ستكون ظرفية ولن تغير من الاتجاه التصاعدي لحزب الله ومحور المقاومة. كما تُشير هذه المقاربة أيضاً إلى أن المعايير الفعلية التي تُقيّم عبرها المؤسستان السياسية والأمنية في كيان العدو لنتائج هذه المرحلة من المواجهة بين قوى المقاومة، وفي مقدمتها حركة حماس في غزة، وبين إسرائيل ومعها الولايات المتحدة.

مع ذلك، فإن أصل طرح هذا المستوى من المغامرة، لا يرتبط عضوياً بالحرب على غزة، وإنما أصبح أكثر تأكيداً في ضوء فشلها. وهو ينطلق، كما أوضح هاوزر أيضاً، من ضرورة إرباك خطط محور المقاومة «لحرب كبيرة ومتعددة الجبهات في المستقبل ضد إسرائيل، وفي موعد مريح (لمحور المقاومة) وعندما تنضج قدراته». ويتقاطع أصحاب هذه الرؤية حول مفهوم مفاده أنه ما دامت هذه الحرب مرتبطة بـ «متى» وليس بـ «هل»، فلماذا لا تكون «الآن». إذ إن انتظار الموعد الملائم لمحور المقاومة سيكون خطأً استراتيجياً.

في مقابل ما تقدم، تنبع الدعوة إلى هذا الخيار الحربي، من إدراك عميق لمخاطر تهشّم قوة الردع الإسرائيلية التي أكد مستشار نتنياهو السابق لشؤون الأمن القومي مئير بن شبات، على أن هناك حاجة ملحة لإعادة بنائها، وأنه من دون ذلك، قد تجد إسرائيل نفسها أمام تهديد وجودي مقابل أعدائها المتعددين الذين يتابعون إدارتها للحرب. وسيؤدي إلى فقدان مكانتها التي تستند إلى قوتها العسكرية.

مع ذلك، تتجاهل هذه المقاربة المتغيرات التي استجدّت على معادلات القوة وعلى البيئة الإقليمية، وأن أوان خوض مغامرة ناجعة قد فات، وأن الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها أصبحت أكثر بعداً من أي وقت مضى. بل إن زمن الحسم العسكري الذي كان يشكل عنصراً رئيسياً في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، قد انتهى، وحرب غزة نموذج على ذلك، ناهيك عن إدراك أن شن حرب تدميرية ضد لبنان ستُقابل بتدمير هائل في تل أبيب وغوش دان، في أقل تقدير. في كل الأحوال، يبدو أن الرؤية الغالبة في المؤسستين السياسية والأمنية حتى الآن، وإن كان أحد لا يجهر بها لأسباب مفهومة في دلالاتها وخلفياتها، تنبع من إدراك وجود هوة واسعة تفصل بين ما تطمح إليه إسرائيل ويُجسّد مصالحها القومية، وبين القدرة على تحقيقها، رغم إدراكها أن تداعيات هذا المسار وجودية في المآل.

مع ذلك، ينبغي التنبه إلى حقيقة أن السيناريوهات لا تقتصر على حالة من اثنتين: إما الهدوء أو حرب شاملة وتدميرية كما يشهد قطاع غزة. وإنما هناك العديد من السقوف والسيناريوهات بينهما، مع وجود مروحة متغيّرات تجعل مستقبل الوضع مفتوحاً على أكثر من سيناريو محتمل مع تفاوت في أرجحية كل منها.

بالموازاة، لا تزال المخاطر والقيود التي تستبعد نشوب حرب واسعة مع حزب الله في لبنان هي المهيمنة حتى الآن على مؤسسات القرار، وخصوصاً مع إدراك أن تداعيات حرب كهذه لن تقتصر على لبنان وكيان العدو ، وإنما ستؤدي إلى حرب إقليمية شاملة. وإذا كان العدو يستند في تقديراته إلى أن حزب الله ليس من مصلحته نشوب حرب كبرى، إلا أن ما يقابل ذلك أمران جوهريان:

الأول، صحيح أن حزب الله ليس في وارد المبادرة الابتدائية لشن حرب، لكنه لن يسمح للعدو بأن يستغل ذلك في توسيع هامش اعتداءاته إلى سقوف يحددها حزب الله. ومن المؤكد أنه سيرد على أي مغامرة يظنها العدو مضبوطة، وبما يجبي منه أثماناً تناسبية وهائلة أياً تكن التداعيات.

والثانية، أنه مهما حاول قادة العدو إظهار حالة التوثب لشن حرب واسعة ضد حزب الله، عبر رفع مستوى التهديدات، وتظهير الاستعدادات العسكرية لهذا السيناريو، فإنهم لا يقلون حرصاً على تجنب خوض حرب جدية مع الحزب، لأسباب يدركونها جيداً كما سبق وأشار أمينه العام السيد حسن نصر الله. بعبارة أخرى، ما دامت الحرب على غزة مستمرة، فإن على إسرائيل أن تختار لدى دراسة خيار الحرب ضد حزب الله جواباً على السؤال الآتي: أيهما أولى، أمن المستوطنات الشمالية أم أمن تل أبيب وغوش دان؟

المخابرات الألمانية في ضيافة حزب الله

فراس الشوفي

لا يكاد يغادر موفد دولة غربية، حتى يحطّ آخر في بيروت، منذ 7 أكتوبر حتى اليوم. من عاموس هوكشتين، إلى وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل الباريس، وبينهما الوزيرة الفرنسية كاترين كولونا ثم نظيرها الإيطالي انطونيو تاياني ورئيس أركان الدفاع الإسباني الجنرال تيودورو لوبيز كالديرون. ومع الجميع، تتكرّر الرسائل والأسئلة ذاتها على المسؤولين اللبنانيين. وفيما لا يستطيع وزراء خارجية الدول الغربية زيارة حزب الله علانية، تولّت أجهزة استخبارات بعض هذه الدول، التواصل مع المقاومة في لبنان بشكل مباشر، لسماع رأي الحزب بعد أن سمعه الدبلوماسيون بالتواتر من المسؤولين الرسميين اللبنانيين، كما فعل مدير المخابرات الفرنسية السابق برنارد إيميه وفريقه من بيروت وباريس، بداية الشهر الماضي. لكنّ أبرز تلك الزيارات، سجّلها نائب مدير الاستخبارات الخارجية الألمانية أولي ديال، الذي حضر إلى بيروت قبل نحو أسبوعين لليلة واحدة، ليجتمع مع نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم يرافقه مدير محطة المخابرات الألمانية في بيروت، من دون أن يلتقي أيّاً من المسؤولين اللبنانيين.

زيارة ديال، تأتي بعد «قطيعة» أمنية «متقطّعة» بين الاستخبارات الألمانية ورئيس وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب وفيق صفا، على خلفيّة الإجراءات التي قامت بها برلين في السنوات الأخيرة تجاه أفراد من الجالية اللبنانية، بتهمة العمل مع الحزب، وهي تهمٌ يعتبرها الحزب باطلة. لكنّ ألمانيا حافظت دائماً على خطوط خلفية مع حزب الله، استناداً إلى علاقة سابقة نُجحت خلالها ألمانيا في إتمام صفقة تبادل للأسرى في عام 2004 بين المقاومة والعدوّ. لكنّ الأمور تغيّرت عندما اتّبعت ألمانيا سياسة الانحياز الكامل، من سوريا إلى لبنان إلى فلسطين، والمغامرة برصيدها السياسي والاقتصادي في شرق المتوسط.

التباعد بين الطرفين في غالبية القضايا، ودعم ألمانيا «المُبالغ فيه» لإسرائيل في تغطية حرب الإبادة التي تشنّها على فلسطين، لم يمنعا الرجل الثاني في الاستخبارات الألمانية من زيارة حزب الله في محاولة للعب دور وساطة. بالتزامن مع الحديث عن أسلوب دبلوماسي «مختلف» للألمان في بيروت، يقوده السفير الجديد كورت جورج شتوكل . شتيلفريد، بعد التجربة المتطرّفة للسفير السابق أندرياس كيندل، وبعدما غابت المبادرة الدبلوماسية مع وزيرة الخارجية الألمانية في زيارتها الأخيرة، وتأكيدها أمام المسؤولين اللبنانيين عدم قدرة ألمانيا على التأثير في إسرائيل.

لا تخرج زيارة ديال، مع خصوصيتها، عن سياق «الحجّ» الدبلوماسي والأمني إلى بيروت في الإطار العام، لناحية السعي الغربي إلى فصل الجبهة اللبنانية

> **حجّ دبلوماسي – أمني من دول الغرب إلى بيروت والهدف واحد: «فصل الجبهات»**

عن الجبهة الفلسطينية، عبر أسلوب «العصا» و«الجزرة» تجاه لبنان. بما يعني، إعطاء محفّزات للمسؤولين اللبنانيين لإقناع الحزب بوقف المعركة، في مقابل نقل تهديدات العدوّ والتحذير من «جنون» بنيامين نتنياهو والتهويل باحتمال واسع لشنّ حرب على لبنان في حال استمرار المقاومة بعملياتها.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن النقاش في الجلسة، لم يصل إلى نتيجة جديّة، ولم يتمكّن الألمان من إقناع المقاومة بوقف عملياتها أو تسويق فكرة «فصل الجبهات». بل على العكس، قالت مصادر الطرفين إن الشيخ قاسم كان حاسماً في التأكيد على قرار المقاومة وقدرتها على إلحاق الهزيمة بالعدو في حال وسّع من عدوانه، ورَفَضَ الدخول في نقاش أي فكرة قبل وقف الحرب على غزّة وحثّ ألمانيا على ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها، من دون أن يشرح للألمان «ماذا تعني تفاصيل فكرة وقف الحرب بالنسبة إلى الحزب»، أو «بماذا يقبل الحزب في فلسطين حتى يوقف عملياته».

تشبّه السياسة الغربية الحالية تجاه لبنان والضغط من أجل فصل الجبهات، سياسة وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر في مفاوضاته مع السوريين والمصريين خلال حرب أكتوبر 1973. وجلّ ما أراده يومها، فصل جبهتَي الجولان وسيناء وإحباط قرار السعوديين قطع النفط عن الغرب. نجح كيسنجر قبل 50 عاماً في تحقيق اختراق على الجبهة المصرية، أدّى إلى فصل الجبهات، عندما أقنع الرئيس أنور السادات بوقف التقدم المصري، وانقلب على اتفاقه مع الرئيس حافظ الأسد، ما سهّل للعدوّ إعادة احتلال أجزاء واسعة من الجولان كانت القوات السورية قد حرّرتها في اندفاعتها الأولى، وكلّفت سوريا جهداً عسكرياً كبيراً للاحتفاظ بالقنيطرة المحرّرة، وفي تحقيق هزيمة لاحقة بالجيش المصري المحاصر في سيناء وصولاً إلى توقيع اتفاق كامب ديفيد في عام 1978.

ومع كل الضغط الغربي على لبنان، لم يظهر أي طرف غربي قدرةً أو رغبة في فرض وقف إطلاق النار على إسرائيل. ولعلّ أكثرهم وضوحاً كان هوكشتين، الذي أكّد أمام الرئيسَين بري وميقاتي أن «الولايات المتحدة لا تضمن ماذا يمكن أن تقوم به إسرائيل». حتى الدول التي تطالب بتطبيق القرار الدولي 1701، وتشترك بعضها في القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان، لا تزيل من حساباتها إمكانية اعتداء إسرائيل عليها، مثلما حصل مع إسبانيا، إذ إن الموقف الإسباني «المتوازن» بالمقارنة مع الآخرين، لم يعجب تل أبيب، التي وجّهت رسائل بالنار إلى مدريد من منطقة الوزاني في الجنوب، عندما استهدفت برجاً في قاعدة القوات الإسبانية يوم 9 كانون الأول الماضي، وذلك بعد يوم واحد على زيارة رئيس أركان الدفاع الإسباني الموقع المستهدَف. فلماذا فصل الجبهات؟

قطعة بحرية العانية قبالة السواحل اللبنانية (أرشيف من الويب)

تصاعد المواجهة عند الحدود: «ليلة النار» في الشمال

شهدت جبهة جنوب لبنان أمس تصعيداً كبيراً خصوصاً في ساعات الليل. وشنّت المقاومة الإسلامية سلسلة عمليات من بينها اثنتان عند العاشرة ليلاً استهدفتا بصواريخ «بركان» ثكنة زرعيت وتجمعاً لجنود العدو على تلة الكوبرا بصواريخ بركان، وأكدت أن الهدفين أصيبا «إصابة مباشرة».

وأشارت وسائل اعلام اسرائيلية إلى سقوط صاروخ «بركان» على غرفة تؤوي جنوداً في ثكنة زرعيت، وإلى أن مروحية نقلت 4 جنود مصابين وصلت إلى مستشفى رمبام في حيفا. وقالت إن مزيداً من الصواريخ أطلقت من لبنان دون إنذارات، وعن أنه «قد جن جنون حزب الله الذي يطلق النار في كل اتجاه». وتحدث مراسل القناة 13 العبرية عمّا سماه «ليلة النار في الشمال». فيما دوّت صفارات الانذار أربع مرات خلال ساعة واحدة في بلدة عرب العرامشة في فلسطين المحتلة.

وكان الطيران الحربي استهدف خلال ساعات المساء منزلَين في بيت ليف، ما أسفر عن سقوط 4 شهداء للمقاومة. كما أغار على منزل خال في بلدة دير عامص، لتشتعل بعدها الجبهة، بشنّ المقاومة سلسلة من عمليات، استهدفت أيضاً محيط موقع بركة ريشا. واستهدفت المقاومة نهاراً ثكنة «معاليه غولان» في جبل الشيخ في الجولان السوري المحتل بصواريخ «فلق 1»، وتجمّعات لجنود العدو في الثكنة ومحيطها برشقة كبيرة من صواريخ الكاتيوشا، إضافةً إلى تجمّع جنود في محيط قلعة هونين بـ«الأسلحة المناسبة».

وفيما أكد وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في اتصال هاتفي مع نظيره الإسرائيلي يوآف غالانت «التزام الولايات المتحدة بالسعي إلى الدبلوماسية لحلّ التوترات على طول الحدود الإسرائيلية - اللبنانية»، رد غالانت بأن «رفض حزب الله سحب قواته من المنطقة الحدودية، يُقلّل من إمكانية التوصل إلى حلّ سياسي».

في المقابل، أكّد نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، أنه «ما لم تتوقف الحرب في غزة، فلا يمكن أن تتوقف في لبنان»، متوعّداً بأن المقاومة ستردّ إذا وسّع الإسرائيلي استهدافه للبنان بالتوسعة بـ«القوّة المؤثّرة، والكيان الإسرائيلي يفهم ما نقول». وجزم قاسم بأن «أي نقاش سياسي له علاقة بجبهة الجنوب مُؤجّل إلى ما بعد الحرب في غزة»، مؤكّداً أن «لا ربط للاستحقاقات السياسية سواء كانت مسألة رئاسة الجمهورية أو غيرها بما يجري في الجنوب، ولا توجد مقايضة بين ما يجري في الجنوب وأي استحقاق سياسي».

> **إعلام العدو: حزب الله كشف عن جزء ممّا يُعدّه لنا. الصاروخ الجديد يجب أن يُشعل أضواء الإنذار لدى من يريد الحرب**

إلى ذلك، علّقت وسائل إعلام إسرائيلية على الفيديو الذي نشرته المقاومة لاستهدافها موقع جل العلام الإسرائيلي، بأن «حزب الله كشف عن جزء ممّا يُعدّه لنا. الصاروخ المُستعمل في العملية يجب أن يُشعل أضواء الإنذار لدى الجيش الإسرائيلي في حال قرّر المناورة برياً داخل لبنان». ونقل الإعلام العبري عن خبراء قولهم إن «الصاروخ الموجّه الذي كشف عنه حزب الله له مفعول خاص لأنه قادر على تجاوز العوائق الجغرافية والتقنية»، مشيرين إلى «احتمال أن يكون الصاروخ نسخة من صاروخ يستخدمه الجيش الإسرائيلي وقد نجح حزب الله في الحصول على نُسخ منه خلال حرب عام 2006، وأجرى الإيرانيون هندسة عكسية له وأنتجوا صاروخاً مماثلاً، له دور كبير في مواجهة تقدّم القوات البرية وليس فقط في وجه أهداف ثابتة».

وحول الوضع الحالي في شمال فلسطين المحتلة، قالت صحيفة «معاريف» العبرية إن «حدودنا الشمالية تقلّصت بضعة كيلومترات إلى الجنوب، وصارت هناك منطقة أمنية حقيقية»، وأضافت: «عند القيادة على الطريق المُتعرّج المؤدي إلى المطلة، عليك زيادة السرعة في بعض الأقسام التي تتعرّض لنيران مضادة للدبابات. المطلة، التي كانت حتى وقت قريب مدينة خلّابة، تبدو اليوم بشكل مختلف: الدبابات بين المنازل، والأسوار السلكية في الشوارع والأقمشة التي تخفي المواقع. وتبدو ضربات صواريخ حزب الله واضحة في عددٍ لا بأس به من المنازل».

(الأخبار)

طوفان الأقصى

سخط إسرائيلي وترحيب فلسطيني - جنوب أفريقي

«العدل الدولية» تدين إسرائيل ولا تزجرها

خضر خروبي

كما كان متوقّعاً، وعلى وقع تعاطف دولي لافت جلّته الوقفات التضامنية الحاشدة مع الشعب الفلسطيني أمام مقر «محكمة العدل الدولية»، قُبيل قرار الهيئة القضائية الدولية الأرفع، في القضية المرفوعة أمامها ضدّ إسرائيل، بردود فعل متفاوتة، راوحت بين الخيبة والأمل، علماً أن الولايات المتحدة كانت استبقت القرار، بالزّعم أن الدعوى «لا أساس لها»، وأن «من شأنها أن تؤتي نتائج عكسية». وفي قرارها الأوّلي عقب النظر في القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا، وتتّهم فيها إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أكّدت «العدل الدولية» أن على حكومة الاحتلال، وبصورة «فورية»، أن تبادر إلى «اتخاذ جميع الإجراءات التي في وسعها لمنع ارتكاب جميع الأفعال الواقعة ضمن نطاق المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية». وصوّتت لجنة المحكمة، بإجماع أعضائها، على حقّ المدنيين في قطاع غزة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية، مؤكّدة

> **ثمّة من يرى أنّ قرار المحكمة لا يرقى إلى مستوى التطلّعات، ولا سيما أنه لم يطلب من إسرائيل وقف كلّ الأعمال العسكرية**

توافر الشروط القانونية اللازمة التي تتيح لها دعوة إسرائيل إلى الالتزام بالتدابير المؤقّتة الواردة في مرافعة الفريق القانوني الممثّل لجنوب أفريقيا. كما أكّدت «العدل الدولية» أن لديها صلاحية للحكم في القضية، وأنه «لا يمكن قبول طلب إسرائيل ردّها»، ذلك أن لكل الأطراف الموقّعة على «معاهدة منع الإبادة الجماعية» الحقّ في مقاضاة الأطراف الأخرى، في حال ارتكابها انتهاكات ما، جازمةً أن الطلب الجنوب أفريقي مطابق لسوابق مشابهة سبق أن عُرضت على المحكمة - في إشارة إلى حالات مماثلة في البوسنة وميانمار وأوكرانيا -، ومنسجم مع ما ورد في المادّتين السابعة والتاسعة من ميثاق المحكمة. وفي مستهلّ الجلسة، قالت رئيسة «العدل الدولية»، القاضية جوان دونوغو، إن محكمتها تدين «الحملة الإسرائيلية التي أدّت إلى مقتل نحو 25 ألفاً، وإصابة نحو 60 ألفاً، وتهجير عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين»، مستدركة بالقول إن المحكمة لن تتّخذ الآن قراراً حول «وقوع الإبادة الجماعية من عدمها، وإنّما ستتّخذ قراراً حول إمكانية حدوث الإبادة». وعلى رغم إقرارها بأن التدابير المؤقّتة التي يجب اتّخاذها ليست بالضرورة مماثلة للتدابير التي طلبتها جنوب أفريقيا، شدّدت القاضية الأميركية على ضرورة إلزام إسرائيل قواتها العسكرية فوراً بعدم ارتكاب أيّ من الجرائم المنصوص عليها في «اتفاقية منع الإبادة الجماعية»، ومنها القتل العمد.

وفي معرض مطالبتها حكومة الاحتلال باتّخاذ تدابير فورية وعاجلة لتحسين الوضع الإنساني، وضمان توفير الإمدادات الإغاثية لسكان غزة، ووقف التدمير الذي تمارسه في القطاع، استندت المحكمة إلى بيانات «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (أونروا)، إضافة إلى ما تضمّنته دعوى جنوب أفريقيا من تقارير حقوقية وتصريحات لمسؤولين أمميّين. كذلك، توقّفت المحكمة، في قرارها، عند قلق جهات حقوقية ودولية مستقلّة من خطاب الكراهية الإسرائيلي بحقّ الفلسطينيين، بخاصة المواقف الموثّقة لقادة ومسؤولين في تل أبيب، كتشبيه وزير حرب الاحتلال، يوآف غالانت، الفلسطينيين بـ«الحيوانات البشرية»، معتبرة أن تلك المواقف تُعدّ كافية لاعتبار «المزاعم» الواردة في دعوى جنوب أفريقيا معقولة.

احتمل قانونيون أن غياب الإجماع بين قضاة المحكمة الـ15 أدى إلى عدم دعوة المحكمة إلى وقف إطلاق النار (أ ف ب)

مواقف مرحّبة واستنكار إسرائيلي

فور الإعلان عن القرار، ساق وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، جملة اتهامات لـ«العدل الدولية»، ومن بينها اعتبار المحكمة «معادية للسامية»، والزعم أن عملها «لا يهدف إلى تحقيق العدالة». في المقابل، أعربت جنوب أفريقيا عن ارتياحها، مبديةً ترحيبها بدعوة إسرائيل إلى الالتزام بتطبيق الإجراءات المؤقّتة التي نادت بها بريتوريا. ووصفت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، نالِيدي باندور، الحكم بأنه «انتصار حاسم لسيادة القانون»، عادّةً إياه «منعطفاً مهمّاً في البحث عن العدالة للشعب الفلسطيني». بدوره، رحّب وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، بالإجراءات التي طالبت بها المحكمة، داعياً جميع الدول إلى ضمان تنفيذها، وحثّ إسرائيل على احترامها. أيضاً، أعربت حركة «حماس» عن رضاها على القرار، مشيرةً إلى أنه «يعني وقف كل أشكال العدوان» على الشعب الفلسطيني، مع تأكيدها تطلّعها إلى ما وصفته بـ«القرارات النهائية للمحكمة بإدانة دولة الاحتلال بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية». ومن جهتها، أبدت وزارة الخارجية السعودية ما صدر عن «العدل الدولية»، مؤكّدة «رفضنا القاطع لممارسات الاحتلال الإسرائيلي».

وكذلك الأمر بالنسبة إلى قطر، التي رحّبت وزارة خارجيتها بالقرار، وعدّته «انتصاراً للإنسانية وسيادة حكم القانون»، معتبرةً أن «صدور الحُكم بأغلبية ساحقة يعكس حجم خطر الإبادة الجماعية المحدق بالفلسطينيين».

تقييم متفاوت

ثمّة مَن يرى أنّ قرار المحكمة لا يرقى إلى مستوى التطلّعات، ولا سيما أنه لم يطلب من إسرائيل وقف كلّ الأعمال العسكرية، على غرار ما صدر عنها في حالة أوكرانيا. ومع ذلك، يشير خبراء في القانون الدولي إلى أنّ القرار ينطوي على «هزيمة قانونية وسياسية» لتل أبيب، وإنصاف لا لبس فيه للشعب الفلسطيني، خصوصاً أنه رفض كلّ الذرائع التي دفع بها الفريق القانوني الإسرائيلي، سواء في سعيه إلى إنكار التهم الموجّهة إلى «دولته»، وتصوير الحرب في غزة على أنها «دفاع عن النفس»، أو في محاولته الطعن في صلاحية المحكمة. كما أن القرار يرتّب مسؤوليات سياسية و«أخلاقية» على حلفاء إسرائيل الدوليين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، إذ إنه ينطوي على إدانة صريحة لكيان الاحتلال، ويحمل دعوة للجيش الإسرائيلي إلى وقف كلّ الانتهاكات وضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، وهو أمر يتطلّب ضمناً توقّف العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة. والجدير ذكره، هنا، أن إحدى المحاكم في الولايات المتحدة شرعت بالفعل في النظر في دعوى قضائية تقدّمت بها منظمات حقوقية ضدّ مسؤولين في الإدارة الأميركية، من بينهم وزير الدفاع لويد أوستن، بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم إبادة جماعية بحقّ الفلسطينيين.

وفي تفسيره عدم دعوة المحكمة إلى وقف إطلاق النار، احتمل قانونيون غياب الإجماع بين قضاتها الـ15 (إلى جانب ممثّل لكلّ من جنوب أفريقيا وإسرائيل) على تبنّي هذا الإجراء، وبالتالي تفضيلهم تخفيف لهجة القرار للحفاظ على الإجماع في ما بينهم. ويعود ذلك إلى جملة اعتبارات قانونية منها ما يتعلّق بوجود صلاحيات حصرية لمجلس الأمن الدولي في التعامل مع حالات العدوان، ومنها ما يتّسق مع «الطبيعة الاستثنائية اللامتماثلة» بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خلافاً لحالات النزاع المألوفة بين جيشين تقليديّين، كما هو الحال بين روسيا وأوكرانيا. إلا أن آخرين لمّحوا إلى وجود خلفية سياسية لبعض ما تضمّنه قرار «العدل الدولية»، ولمسوا مؤشرات إلى وجود ضغوط دولية تعرّضت لها المحكمة، وتحديداً لناحية إمهال إسرائيل شهراً كاملاً لتنفيذ ما ورد في قرارها، وليس أسبوعاً، كما تطالب جهة الادّعاء.

وفي تعليقها على ذلك، رأت صحيفة «نيويورك تايمز» أن القرار يفتقد إلى «الإجراء الأقصى والأكثر صرامة، الذي انتظرته جنوب أفريقيا»، معتبرةً أن اكتفاء القضاة بدعوة إسرائيل إلى الالتزام بـ«تدابير مؤقّتة» يعادل أمراً قضائياً، وقد جاء متوافقاً مع ما توقّعه معظم الخبراء القانونيين. وفي هذا الإطار، قالت الأستاذة في جامعة «كوليدج لندن»، كيت كرونين فورمان، في حديث إلى الصحيفة: «لا أعتقد أن أحداً توقّع منهم أن يأمروا بوقف إطلاق النار». وتابعت الباحثة المتخصّصة في الدراسات القانونية حول جرائم الإبادة الجماعية وحقوق الإنسان: «لقد التزموا بشدّة بما فعلوه في أمر الإجراءات المؤقّتة ضدّ ميانمار»، في إشارة إلى قضية أخرى منظورة أمام المحكمة، حيث اتهمت غامبيا، ميانمار، بارتكاب إبادة جماعية ضدّ أقلية الروهينغا.

حُكم الحدّ الأدنى: الطريق لا يزال طويلاً

عمر نشابة، لونا فرحات

يشكّل القرار الذي صدر أمس عن محكمة العدل الدولية ضدّ إسرائيل، بداية مسار قضائي طويل قد يستمر لسنوات. وعلى إسرائيل وضع تقرير في غضون شهر ستحيله المحكمة لاحقاً إلى مندوبي جنوب أفريقيا وتستمع إلى ملاحظاتهم بشأن مدى الالتزام بتنفيذ «الإجراءات المؤقتة». لكن قرار المحكمة لا يشير إلى الخطوات العملية التي يأمر إسرائيل بأن تتّخذها. فالقرار يطلب من إسرائيل منع قتل، ومنع التسبّب بضرر جسدي أو نفسي خطير للفلسطينيين كشعب، من دون أن يطلب وقف العمليات العسكرية في قطاع غزة المحاصر، حيث يُحشر أكثر من مليوني شخص في 360 كيلومتراً مربعاً. ويأمر القرار إسرائيل بتدابير «فورية وفعّالة» لإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة، بينما كانت منظمة الصحة العالمية والهيئات الإنسانية الدولية قد أشارت في تقاريرها إلى صعوبة، بل استحالة، نقل المساعدات والمؤن الغذائية والأدوية والمحروقات إلى جميع أرجاء قطاع غزة تحت القصف.

المحكمة ردّت طلب إسرائيل رفض الدعوى المقامة ضدّها، وهذه خطوة قانونية متقدّمة للشعب الفلسطيني، وإن كان مسار الدعوى سيأخذ وقتاً طويلاً. لكن ما تحقّق يوم 26 كانون الثاني هو إحالة إسرائيل «كدولة» للمساءلة القضائية ووضعها في قفص الاتهام. وهذا أمر كان لا يكون من المستحيلات، لكنه تبيّن أنه ممكن، وليس ضرباً من الخيال.

تنصّ المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على الآتي: «1- للمحكمة أن تقرّر التدابير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حقّ كل من الأطراف، وذلك متى رأت أن الظروف تقتضي بذلك. 2- إلى أن يصدر الحكم النهائي، يُبلَّغ فوراً أطراف الدعوى ومجلس الأمن بما تراه التدابير التي يرى اتخاذها».

وتُعدّ التدابير المؤقتة إجراءات غير نهائية تُرتّب آثارها في الفترة السابقة لصدور الحكم النهائي في الدعوى. لذلك يمكن للمحكمة أن تقوم بإلغائها أو تعديلها في أي وقت، إذا تغيرت الظروف التي برّرت وجودها. وتشير المحكمة إلى أن أوامرها المتعلّقة بالتدابير المؤقتة بموجب المادة 41 من النظام الأساسي، لها أثر ملزم وتُنشئ بالتالي التزامات قانونية دولية على أي طرف تُوجّه إليه التدابير المؤقتة. لكن المحكمة ليس لديها القوة التنفيذية لأحكامها الملزمة. وبناءً على نصّ المادة 41، تقوم المحكمة بإبلاغ مجلس الأمن بقرار أمر التدابير المؤقتة، ولمجلس الأمن السلطة التقديرية في اختيار الإجراءات المناسبة لتنفيذ التدابير المؤقتة. على أنه قد يلجأ صاحب المصلحة في تنفيذها إلى مجلس الأمن للمطالبة بإصدار قرار يضمن تنفيذها، ما يعني أنه في حال امتناع إسرائيل عن تنفيذ القرار - وهو المتوقع منها - فلجنوب أفريقيا الحق في مطالبة مجلس الأمن بإصدار قرار لتنفيذ التدابير المؤقتة. وهنا من المتوقّع أن تستخدم الولايات المتحدة حقّ النقض، ولكن أيضاً قد تمتنع عن التصويت لأن مشروع القرار يكون مبنياً على حكم قضائي، لا على اعتبارات سياسية. عندها يمكن أن يصدر القرار عن مجلس الأمن بالزام إسرائيل بتنفيذه مع وجود احتمال أيضاً بعدم التزامها بالقرار (أسوة بقرارات سابقة عن مجلس الأمن لم تلتزم بها). وفي حال استخدام الولايات المتحدة حق النقض أو في حال امتناع إسرائيل عن التنفيذ، يمكن لجنوب أفريقيا، ومعها المجموعتان العربية والإسلامية والدول الداعمة لوقف إطلاق النار، اللجوء إلى الجمعية العامة بموجب قرار «الاتحاد من أجل السلام»، كما فعلت سابقاً بخصوص القرارين السابقين لوقف إطلاق النار. وعلى الأرجح أن هذه المرّة سيحصل القرار بوقف إطلاق النار على أغلبية ساحقة من قبل الدول الأعضاء، وقد لا يقتصر مضمون قرار الجمعية العامة هذه المرّة على مجرّد وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات، بل قد يُلزم إسرائيل بتنفيذ ما ورد في التدابير المؤقتة مع تصعيد إجرائي «عقابي» يتمثّل بمنع توريد الأسلحة، وقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، وقد يصل الأمر إلى حد تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة أو التهديد بذلك، وخصوصاً أن محكمة العدل الدولية أكدت أن منع الإبادة والمعاقبة عليها، هي مسؤولية كل الدول، وعليها تحمّل مسؤوليتها إزاء ما يجري من أعمال قتل وتشريد وتجويع كلّها تدخل في نطاق الاتفاقية الدولية لمنع الإبادة والمعاقبة عليها. وسيُترجم تراخي الدول في اتخاذ إجراءات فعلية لمنع الأفعال التي قد ترقى إلى جريمة إبادة، إلى ما يصل إلى اشتراك أو تحريض ستُساءل عليه في المستقبل القريب، لذا على الدول أن تتّخذ مواقف متقدّمة تتناسب مع موقف محكمة العدل الدولية، كانضمام الدول المؤيدة لحماية الفلسطينيين إلى الدعوى بصفة «متدخّل»، كما حدث في قضيتَي غامبيا ضد ميانمار وأوكرانيا ضد روسيا.

لماذا لم تفرض المحكمة وقفاً لإطلاق النار؟

لم تلتزم المحكمة تماماً بما طلبته جنوب أفريقيا من تدابير مؤقتة، وخصوصاً في ما يتعلق بالوقف الفوري للعمليات العسكرية. وجاء قرار التدابير المؤقتة مطابقاً للقرار الذي صدر في دعوى غامبيا ضد ميانمار. وتبيّن أن الحجّة القانونية التي اتخذها القضاة لعدم فرض وقف العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي في غزة، هي أن العمليات العسكرية في غزة ليست بين دولتين، كما هي الحال بين أوكرانيا وروسيا، حيث كانت المحكمة قد أمرت عام 2022 بتدابير مؤقتة في دعوى أوكرانيا ضد روسيا، بوقف العمليات العسكرية من الجانب الروسي، وأيضاً طلبت من الطرفين الامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع أو تمديده أو يجعل حلّه أكثر صعوبة. أما في دعوى غامبيا ضد ميانمار، فقد صدر أمر التدابير المؤقتة في 2020، ليطلب من ميانمار منع ارتكاب جرائم الإبادة المنصوص عليها في المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة، ولم يطلب منها وقف العمليات العسكرية. فحكومة ميانمار استخدمت القوة العسكرية في نزاع داخلي ضد مجموعات مسلحة من أقلية الروهينغا، وهنا ليس للمحكمة الحق في دعوة أطراف نزاع داخلي إلى وقف العمليات العسكرية، ولكن بإمكانها أن تطلب من الدولة أن تراعي أحكام القانون الدولي الإنساني والتزاماتها الدولية المتعلّقة بمنع الإبادة الجماعية. فالمحكمة لا تستطيع أن تخاطب مجموعات مسلحة لأن ذلك يخرج عن نطاق صلاحياتها، فهي تخاطب فقط الدول. لذلك فهي لا تستطيع، من وجهة نظر قانونية، أن تأمر دولة بأن توقف العمليات العسكرية من جانب واحد، بينما الجانب الآخر يستمر في القتال.

ما هي «التدابير المؤقّتة» المطلوبة من العدو؟

قدّمت جنوب أفريقيا طلباً لإقامة دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في 29 كانون الأول 2023 بشأن انتهاكات مزعومة من جانب إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وتضمّن الطلب أيضاً اتخاذ تدابير مؤقّتة. صدر أمس عن المحكمة، بعد مرور أسبوعين من الاستماع لأطراف الدعوى في 11 و12 من الشهر الجاري، قرار بفرض «تدابير مؤقّتة» وهي:

أولاً: تتّخذ دولة إسرائيل، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، في ما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، جميع التدابير التي في وسعها لمنع ارتكاب جميع الأعمال التي تدخل في نطاق المادة الثانية من هذه الاتفاقية، ولا سيما: قتل أعضاء المجموعة، التسبب في ضرر جسدي أو نفسي خطير لأعضاء المجموعة، تعمّد إخضاع المجموعة لظروف معيشية يُقصد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً، وفرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة.

ثانياً: تضمن دولة إسرائيل، بأثر فوري، عدم ارتكاب جيشها أي أعمال موصوفة في النقطة 1 أعلاه.

ثالثاً: تتّخذ دولة إسرائيل جميع التدابير التي في وسعها لمنع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية في ما يتعلق بأعضاء المجموعة الفلسطينية في غزة.

رابعاً: تتّخذ دولة إسرائيل تدابير فورية وفعّالة للتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمسّ الحاجة إليها لمعالجة ظروف الحياة الصعبة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة.

خامساً: تتّخذ دولة إسرائيل تدابير فعّالة لمنع التدمير وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بادّعاءات ارتكاب أعمال تدخل في نطاق المادة الثانية والمادة الثالثة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ضد أفراد المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة.

سادساً: تقدّم دولة إسرائيل تقريراً إلى المحكمة عن جميع التدابير المتّخذة لتنفيذ هذا الأمر في غضون شهر واحد من تاريخ هذا الأمر.

خيبة في غزّة: هل قلتم محكمة؟

غزة - **رجب المدهون**

في الوقت الذي كان ينتظر فيه المواطنون الفلسطينيون في قطاع غزة قرار «محكمة العدل الدولية» إلزام دولة الاحتلال بوقف الحرب عليهم، أثار قرار المحكمة الذي لم ينصّ صراحة على وقف الحرب، حالة من الإحباط لدى غالبية هؤلاء الذين عبّروا عن امتعاضهم من الحكم، معتبرين أنه يعطي دولة الاحتلال شهراً إضافياً لارتكاب مزيد من الجرائم بحقهم، بعدما أرهقتهم الحرب الجارية منذ قرابة أربعة أشهر، وجعلتهم يرزحون تحت نير المجاعة شمالاً والوضع المأساوي جنوباً.

ويعبّر أبو محمد الأطرش، ذو الخمسين عاماً، عن خيبة أمله تجاه قرار المحكمة بالقول: «كنا نأمل أن يكون القرار ملزماً لدولة الاحتلال بإنهاء الحرب، ووقف المجاعة والوضع الإنساني الصعب في ظل الشتاء والبرد القارس وشحّ المياه»، مستدركاً بأنه «لم يُعد يؤمن بأيّ عدل على الأرض وأي محكمة أو جهة دولية يمكن أن توقف الجرائم والمجازر الإسرائيلية». ويضيف في حديث إلى «الأخبار»: «ليس لها من دون الله كاشفة. يجب أن نصمد وأن ننتظر الفرج من الله».

من جهته، يتساءل محمد نصار بينما يجمع الأخشاب لإيقاد النار اللازمة لتسخين الماء أمام منزله: «عن أي محكمة تتحدّثون؟»، مشيراً إلى أن «الاحتلال لا يهمّه أحد، وهو ماضٍ في تدمير غزة بأي ثمن. وأنا عن نفسي أن أجد الحطب والماء أهم عندي من كل الأمم المتحدة أو محاكمها وحتى دول العالم كلها».

ويقول حسن أبو السعيد (35 عاماً) من مدينة غزة، بدوره، إن «ما يهمّنا فقط هو وقف الحرب، وأن يعود أهلنا الذين نزحوا من الشمال، وأن لا يكون لدولة الاحتلال سلطة علينا، فهي تتعامل معنا من منطلق انتقامي وتريد أن تدمر غزة كلها، وتدعمها أميركا وتوفّر لها المال والسلاح، فيما تتمنى الكثير من الدول العربية أن تباد غزة وأن تُهزم فيها المقاومة حتى تعود إلى التطبيع». ويضيف في حديثه إلى «الأخبار»: «لذلك كلنا نعلم أن المحكمة وغيرها لن تغيّر شيئاً على الأرض»، متابعاً أن «الواضح أن التواطؤ ضد غزة والقضية الفلسطينية انتقل إلى محكمة العدل الدولية»، مشيراً إلى أن الأخيرة «لم تقل على إسرائيل إنها دولة احتلال، ولم تطالب بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في الوقت الذي طلبت فيه الإفراج عن أسرى الاحتلال لدى المقاومة». كذلك يؤكّد أبو السعيد «(أننا) لا يهمنا أن تدان إسرائيل دولياً أو تُقبل الدعوى ضدها، لأن الذي يهمّنا الآن هو وقف الحرب وتوفير الإغاثة لنا وللأطفال وإنهاء المأساة في الجنوب وعودة المهجّرين إلى منازلهم في الشمال والبدء السريع بإعادة الأعمار».

أما أمّ سامي عطالله، السبعينية التي لم تنزح عن مدينة غزة رغم القصف الشديد الذي طاول المنطقة، فتقول: «سمعنا أن المحكمة أعطت دولة الاحتلال شهراً آخر لتواصل الحرب والمجازر، وإذا استمر الحال هكذا في ظل الحصار ومنع دخول الطحين والمواد الغذائية، سنأكل القطط ونحن ننتظر قرار المحكمة، وسنبقى ننتظر كما انتظرنا 75 عاماً من الأمم المتحدة والعالم أن يقف معنا»، وتتابع المرأة: «نحن لا نعوّل على المحكمة أو غيرها، ولن تتوقف إسرائيل ما لم تكن هناك قوة عربية تواجهها».

طوفان الأقصى

«إسرائيل» وجنوب أفريقيا: التمحّل في مواجهة الوقائع والقانون

محمد طي *

تقدّمت جمهورية جنوب أفريقيا في 29 كانون الأول 2023 بقضية أمام محكمة العدل الدولية ضدّ دولة «إسرائيل» على قاعدة ارتكابها جريمة إبادة جنس (جماعة) بشريّ genocide في غزّة، بناءً على المادّة 36 من النظام الأساسي للمحكمة، مستندة إلى المادّة 9 من «اتفاقية منع جريمة إبادة جنس بشريّ والمعاقبة عليها» لسنة 1948، التي صادقت عليها كل من جنوب أفريقيا و«إسرائيل»، من دون أي تحفّظ، فأصبحت ملزمة لهما. وأصبحت المحكمة مختصّة للنظر في القضية.

جرى ذلك بعد أن أحالت جنوب أفريقيا الحالة في غزة، مع ثلاث دول أخرى، إلى المحكمة الجنائية الدولية عن طريق المدّعي العامّ لدى هذه المحكمة في 17 تشرين الثاني.

أولاً: الوقائع

أمّا الوقائع التي أدلت بها جنوب أفريقيا، فهي:

1- قتل الفلسطينيين في غزة:

فقد قتل الجيش الإسرائيليّ حتى تاريخ تقديم القضية أكثر من 21,110 فلسطينيا، ويُعتقد أنّ 70 في المئة منهم على الأقل من النساء والأطفال. وقد تم الإبلاغ عن وجود ما يقدّر بـ 7,780 شخصاً إضافياً، من بينهم ما لا يقلّ عن 4700 امرأة وطفل في عداد المفقودين. كما قُتل 311 من الأطباء، ومنهم الأكثر خبرة ومهارة، ومن المرضين وغيرهم من العاملين في المجال الصحّي، وقتل 103 صحافيين و40 عاملاً في الدفاع المدني وأكثر من 209 معلّمين وموظفين تعليميين و4,037 من الطلاب والتلاميذ و144 موظفاً في الأمم المتحدة. وأن «انتشال الأجساد من تحت الأنقاض سيستغرق سنوات» وسيكون من الصعب التعرف إلى أصحابها بعد تلك المدة.

2- التسبّب في أضرار جسديّة ونفسيّة جسيمة للفلسطينيين في غزة:

أُصيب بالأسلحة المختلفة، بما في ذلك الفوسفور الأبيض، أكثر من 55,243 فلسطينياً معظمهم من النساء والأطفال، ويُقدّر أن 1000 طفل فقدوا إحدى ساقيهم أو كلتيهما. وقُدّر عدد الجرحى من الطلاب والمعلمين بـ 7,259. أمّا عدد المدارس الفلسطينية التي تضرّرت أو دُمّرت، فكان 352، أي 74 %. وكان الأطفال وكبار السن - الذين سُمح بها منذ 21 تشرين الثاني 2023 - هي أقل بكثير من الاحتياجات الدنيا للعمليات الإنسانية الأساسية.

5- حرمان الفلسطينيين في غزة من الوصول إلى مأوى وملابس ونظافة كافية:

معظم الـ1,9 مليون فلسطيني النازحين في غزة يبحثون عن مأوى في مرافق «الأونروا»، التي تتكوّن أساساً من المدارس والخيام؛ هذه الأماكن نفسها ليست آمنة، كما حشرت أعداداً كبيرة في منطقة المواصي، وهي شريط رملي قاحل يبلغ حوالى 14 كيلومتراً مربعاً على طول البحر الأبيض المتوسط، من دون مؤن إغاثة من ماء وطعام أو صرف صحي.

هذه الظروف المفروضة عمداً من قبل إسرائيل مصمّمة لإحداث دمار المجموعة الفلسطينيّة في غزة.

6- حرمان الفلسطينيين في غزة من المساعدة الطبية الكافية:

لقد أعلنت إسرائيل «حرباً لا هوادة فيها» على نظام الرعاية الطبية الضروري لحياة الفلسطينيين وبقائهم في غزة. فقد أظهرت إسرائيل تجاهلاً صريحاً وكلياً لحماية منشآت الرعاية الطبية. وتحوّلت المستشفيات المفترض أن تكون محميّة إلى مشارح وانقاض. نتيجة القصف وإطلاق النار من الدبّابات والبنادق، وهي تُحاصر وتُداهَم، ما يؤدي إلى مقتل المرضى والطاقم الطبي. وقد اضطرّ الأطباء إلى بتر أطراف للأطفال من دون تخدير أو أدوات جراحية معقّمة. وبسبب الإخلاء القسري من قبل الجنود الإسرائيليين، اضطرّ بعض الأطباء إلى ترك المرضى وراءهم بعد مواجهة اختيار بين حياتهم أو حياة مرضاهم.

واستهدف الجيش الإسرائيلي المولدات والإلواح الشمسية للمستشفيات ومعدات أخرى حيوية مثل محطات الأوكسجين وخزانات المياه. كما استهدف سيارات الإسعاف والقوافل الطبية والمسعفين الأوائل.

لقد قُتل ما لا يقل عن 570 فلسطينياً في غزة وأصيب 746 آخرون، وهناك مئات الآلاف من الفلسطينيين في غزة لا يزالون بحاجة إلى الرعاية الطبية الروتينية، ويعتمد ما يقدّر بـ 130 طفلاً خديجاً على الحاضنات للبقاء على قيد الحياة في أي وقت، عدد منهم الآن غير قادر على تلقّي المساعدة الطبية.

في مقال نُشر في المجلة الطبية البريطانية، The Lancet، أبرزت مجموعة من الأطباء «الأبعاد الصحية للعنف الناجم عن الحصار المستمرّ والهجمات ضدّ الفلسطينيين» محذّرين بحقّ من «خطر جسيم لإبادة الجماعة الفلسطينيّة في غزة».

7- تدمير الحياة الفلسطينيّة في غزة:

هناك نوايا أعلنت بـ«تسوية غزة بالأرض» وإعادة إقامة المستوطنات الإسرائيلية على أنقاض المنازل الفلسطينيّة، ففي جميع أنحاء غزة، استهدفت إسرائيل البنية التحتية وأسس الحياة الفلسطينيّة، مخلّفة عمداً ظروف حياة مصمّمة لإحداث الدمار الجسدي للشعب الفلسطيني؛ فالصحافيون المشهورون في غزة، ومعلموها ومثقّفوها والشخصيات العامّة، وأطباؤها وممرضاتها، وصانعو أفلامها وكتّابها ومغنّوها، ومديرو جامعاتها وعمداؤها، ورؤساء مستشفياتها، وعلماؤها البارزون، واللغويون والكتّاب المسرحيّون والروائيّون والفنانون والموسيقيّون، قتلتهم إسرائيل وتقتل الرواة والشعراء والفلاحين والصيادين الفلسطينيّين.

8- فرض تدابير تهدف إلى منع ولادات فلسطينيّة:

في 22 تشرين الثاني 2023، حذّرت المقرّرة الخاصّة للأمم المتحدة بشأن «العنف ضدّ المرأة والفتيات» صراحةً من أن «العنف الإنجابي الذي تسبّبت فيه إسرائيل للنساء و الرضّع والأطفال قد يعدّ... من أعمال إبادة جنس بشريّ بموجب المادّة 2 من اتفاقية منع الإبادة الجماعية... بما في ذلك فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات ضمن المجموعة (الفلسطينية)».

ثانياً: ملاحظة شخصيات عالمية نيّة إسرائيل الإبادية

وصف عدد من الشخصيات العالمية أفعال إسرائيل هذه بأنها إبادة جنس بشريّ؛ ومنهم:

رؤساء الجزائر وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وكوبا وإيران وتركيا وفنزويلا، وكذلك مسؤولون حكوميون وممثلون من بنغلادش ومصر وهندوراس والعراق والأردن وليبيا وماليزيا وناميبيا وباكستان وسوريا وتونس وقطر وموريتانيا.

وفي 16 تشرين الثاني 2023، حذّر 15 من المقرّرين الخاصّين للأمم المتحدة و21 عضواً من مجموعات العمل التابعة للأمم المتحدة من «إبادة جنس بشريّ قيد التنفيذ» في غزة، مشيرين إلى أن مستوى الدمار الذي حدث يحلول ذلك الوقت في «الوحدات السكنية، وكذلك المستشفيات والمدارس والمساجد والمخابز وأنابيب المياه وشبكات الصرف الصحي والكهرباء... يهدّد باستحالة استمرار حياة الفلسطينيين في غزّة».

ثالثاً: تعبير المسؤولين الإسرائيليين عن نيّة إبادة

وثّقت دعوى جنوب أفريقيا تصريحات القادة الصهاينة وتعليماتهم لجيشهم والتي تكشف نيّة إبادة جنس بشري في غزة؛ فرئيس الوزراء الإسرائيليّ أكّد في مناسبات عدة وفي تعليمات للجيش نيّة دولته الضرب بقوّة وفي كلّ مكان ضد «الوحوش البشرية»، وأن هذه معركة «أبناء النور ضدّ أبناء الظلام». و«لن نتوقّف عن مهمّتنا حتّى يتغلّب النور على الظلام». كان ذلك فيما كان الجيش الإسرائيليّ يقتل المئات ومعظمهم من الأطفال والنساء، كلّ يوم.

واستحضر رئيس الوزراء غير مرّة القصة التوراتيّة حول هزيمة العماليق على يد بني إسرائيل: «الآن اذهب، هاجم عماليق، واحرم كل ما يخصه. لا تشفق على أحد، بل اقتل على حد سواء الرجال والنساء، الأطفال والرضّع، الثيران والأغنام، الجمال والحمير».

وواضح الرئيس إسحاق هرتسوغ أنّ «إسرائيل» لا تميّز بين المسلّحين والمدنيين في غزّة، فقد أعلن في مؤتمر صحافيّ لوسائل إعلام أجنبية، في ما يتعلّق بالفلسطينيين في غزّة، والذين يزيد عدد أطفالهم على المليون: «إنها أمّة بأكملها هناك مسؤولة. ليس صحيحاً هذا الخطاب عن المدنيين غير المدركين وغير المشاركين. ليس صحيحاً على الإطلاق... وسنقاتل حتى نكسر عمودهم الفقري». وكان هرتسوغ يكتب بخط اليد «رسائل» على القنابل التي ستُلقى على غزّة.

وزير الدفاع في «تحديث الوضع» للجيش الإسرائيلي يصرّح بأن إسرائيل «تفرض حصاراً كاملاً على غزّة. لا كهرباء، لا طعام، لا ماء، لا وقود. كلّ شيء مغلق. نحن نقاتل حيوانات بشريّة»، كما أبلغ القوات على حدود غزّة بأنه «ألغى جميع القيود» وأن «غزة لن تعود كما كانت من قبل. سنقضي على كلّ شيء».

وزير الأمن القوميّ بن غفير، في خطاب تلفزيونيّ، يقول: «لتكن الأمور واضحة، عندما نقول إنّ حماس يجب أن تُدمّر، فهذا يعني أيضاً الذين يحتفلون، والذين يدعمون، والذين يوزّعون الحلوى - جميعهم إرهابيّون، ويجب أن يُدمّروا أيضاً».

وزير الطاقة والبنية التحتيّة إسرائيل كاتس، يصرّح لـ«تويتر»: «جميع السكّان المدنيّين في غزّة مأمورون بمغادرة المكان فوراً. سننتصر. لن يتلقّوا قطرة ماء أو بطارية واحدة حتّى يغادروا العالم»؛ «لن يُشغّل أي مفتاح كهربائي، ولن يُفتح أي صنبور ماء، ولن تدخل أي شاحنة وقود، حتّى يُعاد الأسرى الإسرائيليون إلى ديارهم. ولا يعظنا أحد بالأخلاق».

وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، صرّح في 8 تشرين الأول 2023، في اجتماع مجلس الوزراء، أنه «علينا توجيه ضربة لم يُشهد لها مثيل منذ 50 عاماً وإسقاط غزّة».

وزير التراث أميحاي إيلياهو، ينشر على «فايسبوك»: «شمال قطاع غزّة، اجعل من أي وقت مضى. كل شيء مدمّر ومسطّح، منعة بصرية حقيقية... سنوزع قطع الأراضي على كلّ من قاتل في غزّة على مرّ السنين... لا وجود لمدنيين غير متورّطين في غزّة». وطرح فكرة الهجوم النووي على قطاع غزّة.

وزير الزراعة أفي ديختر، في مقابلة تلفزيونية، يستذكر نكبة 1948 ويقول: «نحن الآن نطرح نكبة غزّة بالفعل».

نائب رئيس الكنيست نسيم فاتوري، غرّد قائلاً: «الآن لدينا جميعاً هدف مشترك، محو قطاع غزّة من على وجه الأرض».

كما صدرت تصريحات مماثلة من قبل مسؤولين في الجيش الإسرائيلي، ومستشارين ومتحدّثين، وآخرين يتفاعلون مع القوات الإسرائيلية المنتشرة في غزة:

مسّح أنشطة الحكومة الإسرائيلية في المناطق (COGAT) اللواء غسان عليان، يصرّح: «حماس أصبحت مثل داعش ومواطنو غزّة يحتفلون بدلاً من أن يشعروا بالرعب. الحيوانات البشريّة تعامل وفقاً كاملاً على غزّة، لا كهرباء، لا ماء، أردتم جهنّم، ستحصلون عليها».

الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ومستشار وزير الدفاع جيورا إيلاند، يقول: «نحن نقطع إمدادات الطاقة والماء والديزل عن القطاع... ولكن هذا ليس كافياً. لجعل الحصار فعّالاً، علينا منع الآخرين من تقديم المساعدة لغزّة». ويقول أيضاً: «عندما تكون في حرب مع دولة أخرى لا تطعمهم، لا تزوّدهم بالكهرباء أو الغاز أو الماء أو أيّ شيء آخر... على إسرائيل ضرب محطات معالجة المياه في غزّة... علينا خلق وضع رهيب في غزة وغير محتمل، يمكن أن يستمر لأسابيع وأشهر. يجب دعم عملية عسكرية ضدّ مستشفى الشفاء، حتى لو كانت هناك آلاف الجثث من المدنيّين في الشوارع بعد ذلك. لا ينبغي التمييز بين مقاتلي حماس والمدنيين الفلسطينيّين؛ فنحن أمام "القفّيرات" في غزّة؛ هنّ الأمهات والأخوات أو الزوجات لقتلة حماس، هنّ جزء من البنية التحتية التي تدعم المنظمة...». ويضيف: «الأوبئة الشديدة في جنوب قطاع غزّة ستقرب النصر؛ (أعداؤنا) ليسوا فقط مقاتلي حماس المسلّحين، ولكن أيضاً جميع المسؤولين "المدنيين"، بما في ذلك مديرو المستشفيات والمدارس، وأيضاً كلّ سكّان غزّة الذين دعموا حماس بحماسة وهلّلوا لفظائعها في 7 تشرين الأول».

إزرا ياخين، جندي احتياط في الجيش الإسرائيلي يبلغ من العمر 95 عاماً - وهو من قدامى مذبحة دير ياسين خلال النكبة عام 1948 - تم استدعاؤه للخدمة الاحتياطية لـ«رفع معنويات» القوات الإسرائيلية قبل الغزو البرّي، تمّ بثّ خطاب له يقول فيه: «كونوا منتصرين وانهوهم ولا تتركوا أحداً خلفكم. امحوا ذكرهم. امحوهم، عائلاتهم، أمّهاتهم وأطفالهم. لا يمكن لهؤلاء الحيوانات أن يعيشوا بعد الآن...».

رئيس مجموعة عمليات الطيران في الجيش الإسرائيلي المقدّم جيلاد كينان، يقول: سلاح الجوّ «يعمل مع جميع الهيئات في جيش الدفاع الإسرائيلي عندما يكون الهدف واضحاً، تدمير كلّ شيء لمسته يد حماس».

قائد في الكتيبة 2908 يائير بن داود يقول: إنّ الجيش الإسرائيلي «دخل بيت حانون وفعل هناك كما فعل شمعون وليفي في نابلس»، والمقصود في النصّ: «في اليوم الثالث، عندما كانوا في ألم، أخذ شمعون وليفي، اثنان من أبناء يعقوب، إخوة دينا، كلّ واحد مع سيفه، جاؤوا إلى المدينة من دون مضايقات، وقتلوا كلّ الذكور» (سفر التكوين، 34:25).

ويقول العقيد يوغيف بارشيشيت في فيديو: «من يعود إلى (بيت لاهيا)، إذا عاد بعد ذلك، سيجد أرضاً محروقة. لا بيوت، لا زراعة، لا شيء. ليس لديهم مستقبل»؛ وفي الفيديو نفسه، علّق العقيد إيريز إيشيل (احتياط)، قائلاً: «الانتقام قيمة عظيمة. هناك انتقام عمّا فعلوه بنا... هذا المكان سيكون أرضاً بوراً. لن يتمكّنوا من العيش هنا».

جنود الجيش الإسرائيلي: تم تصويرهم بالزيّ الرسمي في 5 كانون الأوّل 2023 وهم يرقصون ويهتفون ويغنّون «لتحترق قريتهم، لتمحَ غزّة»؛ وبعد يومين، في مناسبة منفصلة داخل غزّة في 7 كانون الأول 2023، يرقصون ويغنّون ويهتفون «نحن نعرف شعارنا: لا يوجد مدنيون غير متورّطين» و«لمحو نسل عماليق».

ويعلّق الادعاء بالقول: «تشكّل هذه التصريحات من قبل أعضاء بارزين في المجتمع الإسرائيلي - بما في ذلك نواب سابقون ومذيعون إخباريون - تحريضاً واضحاً ومباشراً وعلنياً على إبادة جنس بشريّ، وهم لا يجري التحقيق معهم أو معاقبتهم من قبل السلطات الإسرائيلية».

رابعاً: في القانون

وهكذا ترى جنوب أفريقيا أنّ سلوك إسرائيل، عبر أجهزة الدولة فيها، تجاه الفلسطينيين في غزة، ينتهك التزاماتها بموجب اتفاقية إبادة جنس بشري، وتشمل هذه الانتهاكات، من دون أن تقتصر عليه، ما يأتي:

(أ) الفشل في منع إبادة جنس بشري، بما يخالف المادّة الأولى من الاتفاقية

(ب) ارتكاب إبادة جنس بشريّ، بما يخالف المادّة الثالثة (أ)

(ج) التآمر لارتكاب إبادة جنس بشريّ، بما يخالف المادّة الثالثة (ب)

(د) التحريض المباشر والعلني على ارتكاب إبادة جنس بشريّ، بما يخالف المادّة الثالثة (ج)

(هـ) محاولة ارتكاب إبادة جنس بشريّ، بما يخالف المادّة الثالثة (د)

(و) المشاركة في ارتكاب إبادة جنس بشريّ، بما يخالف المادّة الثالثة (هـ)

(ز) الفشل في معاقبة مرتكبي الجرائم المذكورة أعلاه، بما يخالف المواد الأولى والثالثة والرابعة والسادسة

(ح) الفشل في سنّ التشريعات اللازمة لإعطاء مفعول لأحكام اتفاقية إبادة جنس بشريّ، وسنّ عقوبات فعالة للأشخاص المذنبين بالجرائم المذكورة أعلاه، بما يخالف المادة الخامسة

(ط) الفشل في السماح و/أو عرقلة التحقيق بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الهيئات الدولية المختصة أو بعثات تقصي الحقائق بشأن الأعمال الإبادية المرتكبة ضد الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك أولئك الفلسطينيون الذين تم تقليهم بواسطة عملاء أو قوات الدولة الإسرائيلية إلى «إسرائيل»، كالتزام ضروري ومكمّل وفقاً للمواد الأولى، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة.

خامساً: ضرورة الإجراءات المؤقّتة

طالبت جنوب أفريقيا رئيس المحكمة أوّلاً ثمّ المحكمة تالياً باتّخاذ إجراءات احترازيّة لوقف الضرر المتمادي، بناءً على ما يأتي:

أ- الظروف القاهرة تتطلّب اتّخاذ إجراءات مؤقّتة:

عملاً بالمادّة 74 (4) من لائحة المحكمة، طالبت جنوب أفريقيا رئيس المحكمة بدعوة إسرائيل إلى الوقف الفوريّ لجميع الهجمات العسكرية التي تشكّل انتهاكات لاتفاقية منع إبادة جنس بشري ريثما تبدأ الجلسات.

ب- الاختصاص الأوّلي للمحكمة:

تمتلك المحكمة السلطة لاتّخاذ إجراءات مؤقّتة «بمجرّد أن تبدو الأحكام التي يعتمد عليها المدّعي أنّها توفّر أساساً يمكن بناء اختصاصها عليه، وليس من الضروريّ أن تقتنع بشكل نهائي بأنّ لديها الاختصاص فيما يتعلّق بأساس القضية».

ج- خطر الضرر الملحّ الذي لا يمكن إصلاحه ويتمثّل في الاستمرار بارتكاب جريمة إبادة الجماعة الغزية.

وقد دعمت جنوب أفريقيا اتّهاماتها بـ 574 مادّة، بين مصدر ومرجع ووثيقة.

سادساً: ردّ وكلاء «إسرائيل»

حاول وكلاء «إسرائيل» أن يهوّلوا على جنوب أفريقيا، فأثاروا أنّ «حماس» منظّمة إرهابيّة وجنوب أفريقيا تقيم علاقات معها وتقدّم لها الدعم. وقد استضافت وفداً من «حماس» بعد 7 تشرين الأول. إذاً، هي تشارك في «جريمة» 7 تشرين. ردّت جنوب أفريقيا بأنّها لا تعدّ «حماس» منظمة إرهابية، بل حركة مقاومة. كما أثاروا القوانين المتعلّقة بالرهائن، وتبنّى مجلس الأمن القرار 2720 القاضي بإطلاق الأسرى من دون شرط وإيصال المساعدات. ولم يثيروا مسألة اعتقال آلاف الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وما يتعرّضون له من تنكيل وتجاهل مجلس الأمن لقضيّتهم.

-دفاع عن النفس: وبدأ الوكلاء دفاعهم بالقول إنّ ما يجري «حرب لم نبدأها بل بدأتها حماس». وهذا ما يمنح «إسرائيل» في رأي رئيس الوفد الإسرائيلي البريطاني مالكوم شو، «الحقّ بالدفاع عن نفسها وعن مواطنيها وباستعادة مخطوفيها». وذلك مع عرض مشاهد «وحشيّة» وتصريحات حول إبادة اليهود. وفي هذا تجاهل لحقائق ثلاث كرّسها القانون والأعراف الدولية والداخلية:

1- أنّ الدفاع عن النفس لا يستقيم مع العدوان والاحتلال والحصار والقتل خارج القانون

2- وأنّ للمعتدى عليه بالطرق المذكورة يمتلك الحق بمقاومة المعتدي أين ما طالته يده

3- وإن الردّ، في حالة التعرّض للعدوان، إن حصل، يجب أن يكون متناسباً مع الفعل.

وادّعى شو أنّ «حماس» تجاوزت الحدود الدوليّة وارتكبت إبادة جنس بشري، إذ أحرقت الناس وقطّعت أطراف الأطفال، من دون أن يأتي بأي إثبات على مزاعمه، سوى ما نسبه إلى غازي حمد من قول: ما قمنا به مبرّر. ويتجاهل ما نشرته وسائل الإعلام الأميركية والإسرائيلية من أن الجيش الإسرائيلي هو الذي قتل الإسرائيليين الموجودين مع المقاومين عندما كانوا ما يزالون في غلاف غزة.

ويتابع السيد شو قائلاً: إنّ إسرائيل تحترم القانون الدولي الإنساني، مبدياً أسفه على الأضرار المدنيّة، التي حصلت بصفة أضرار جانبية تغتفر مع الهدف العسكري، ويزعم أن معظم المدمّر منشآت تخصّ «حماس».

وهكذا يريد «الفقيه» المحترم أن يقنعنا بأنّ مقتل 25 ألفاً من المدنيين، و70% منهم من النساء والأطفال، مبرّر أمام الهدف العسكري المزعوم، ضارباً بعرض الحائط مبدأ الضرورة والتناسب الذي يفرضه القانون الدولي الإنساني.

- تشويه تصريحات المسؤولين الإسرائيليّين: أمّا عن تحريض المسؤولين الإسرائيليين على ارتكاب ما أورده الادعاء من جرائم، فبرّر الدفاع بأنّ جنوب أفريقيا شوّهت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، وأخذت تصريحات عشوائيّة، وكلمات أخرجت من سياقها. وهذا أمر مضلّل. لكن فرسان الدفاع لم يبيّنوا لنا ما كانت التصريحات التي شوهت.

وزعموا أن مقدّمة الدعوى توصيف متلاعب به، وغير حقيقي، للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني؛ لكنّهم لم يقدّموا للمحكمة التوصيف الصحيح المستند إلى الوثائق والحقائق.

ثم انبرى الدفاع لمسألة نيّة ارتكاب جريمة إبادة جنس بشري (في من الاتّفاقيّة)، فنفوا وجود هذه النيّة لدى المسؤولين الإسرائيليين، ونسبوها لـ«حماس». واكتشفوا أن جنوب أفريقيا تجاهلت المعطيات والتصريحات المناقضة لنيّة إبادة جنس بشريّ، فتحدّثوا عن هيكلية اتّخاذ القرارات، وعن وجود كتاب توجيهات للجيش، وعن أن الحكومة تراقب التصريحات، وأن رئيس الوزراء سعى جاهداً إلى تفادي كارثة إنسانيّة، وأن الحكومة أصدرت توجيهاتها للعسكريّين بعدم محاربة الشعب، ودافعوا عن تصريحات رئيس الحكومة بشرحها وتأويلها.

وبهذا، «أثبتوا» أن «إسرائيل» لم تتجاوز قواعد الحرب، وهي، على كلّ حال، ستجري تحقيقاً حول الاتّهامات، والذي منع لجان التحقيق من الوصول إلى غزّة، كما يقول كريستوفر سيكر، هم المصريّون وليس «إسرائيل». وهذا ما نفاه المسؤولون المصريون بشدّة.

وهكذا بكلّ بساطة فإنّ التعليمات المزعومة والتصاريح والكراريس تنهض وسائل إثبات في وجه الحقائق الصارخة القائمة بكلّ عناد على الأرض.

- اتّهامات لـ«حماس»: ومن أجل تبرئة الجيش الإسرائيليّ أو تبرير أفعاله، طرحت المدعوّة راجوان من فريق الدفاع عدداً من «المعلومات»:

صواريخ «حماس» ضلّت طريقها وضربت المستشفى المعمدانيّ. وصواريخ أطلقت من مقرّات الأمم المتّحدة، والمقاتلون يدخلون المستشفيات. وهناك عاملون في المستشفيات من «حماس» وهذا من ضمن إستراتيجيّة «حماس» لجعل المستشفيات معسكرات. «حماس» زرعت عناصرها وسط المدنيّين وفتحت الأنفاق في المساجد والمستشفيات.

وتستند راجوان هنا على معلومات من المخابرات الأميركية والجيش الإسرائيلي. وكم هي موثوقة هذه المصادر!

وتحاول السيد شو التخفيف ممّا يلقاه المدنيّون في غزّة، فيذهب إلى أنّ المعاناة لا تقتصر عليهم. ويزعم أن «حماس» تعظم عدد القتلى من المدنيين، فالأعداد في نظره غير موثوقة.

ثم يعرّج على «جهود إسرائيل للحفاظ على المدنيّين»، فإخلاؤهم يجري للحفاظ عليهم، وهذا خشية من أن تتّخذهم «حماس» دروعاً بشريّة! ولهذا فقد رمى الجيش الإسرائيلي منشورات وبثّ تحذيرات من الإذاعة وأجرى اتّصالات هاتفيّة للتحذير من الهجمات. لكن «حماس» تمنعهم، حسب السيد شو، من المغادرة بالقوّة، هذا رغم أنّ إسرائيل لم توفّر أيّ مكان آمن للمهجرين قسراً.

- المساعدات: أمّا عن المساعدات، فيقول مالكوم شو وأومي سندر إنّ إسرائيل قدّمت 4 مستشفيات ميدانيّة ومستشفيين عائمين ومستشفيين قيد الإنجاز («وليتكِ لم تزنّي ولم تتصدّقي»!).

ويضيف السيد سندر أنّه لا قيود على دخول الماء، وغاز الطبخ؛ وإن إسرائيل تسهّل وصول المساعدات، فقد كانت جنوب الحرب تدخل 70 شاحنة يوميّاً، فدخلت 109 شاحنات الأسبوع الماضي، إلى جانب إنزال المساعدات جواً؛ والحقيقة أن قطاع غزّة يحتاج إلى أضعاف ما يدخل إليه.

أمّا سبب الحاجة في القطاع، فترى راجوان أنّ «حماس» تسيطر على المساعدات وتسرقها وتسرق حتّى «الأونروا». وأنّ من الضروريّ تفتيش الشاحنات لمنع «حماس» من تهريب السلاح فيها. وتتّهم راجوان «حماس» بسوء إدارة للقطاع بدلاً من جعله مزدهراً، ولا تحمّل إسرائيل أي مسؤولية عن الحصار.

- التدابير الاحترازيّة: ويستنكر الدفاع طلب فرض التدابير الاحترازيّة، لأنها ستلحق ضرراً بإسرائيل لا يمكن جبره. ويرى كريستوفر سيكر أن الشروط الضروريّة للإجراءات العاجلة ليست متوافرة. ويقول لومي سندر: إنّ عنصر الإلحاح الذي يشكّل شرطاً من شروط ضرر لا يمكن إصلاحه ليس موجوداً. وأنّ التدابير الاحترازيّة ستلحق ضرراً بإسرائيل لا يمكن جبره. ويدّعي سيكر ألّا تهجير قسريّاً، وأنّ التدابير الاحترازيّة ستسمح لـ«حماس» بتجديد قوّتها لتمارس الإرهاب.

وأخيراً، يزعم مالكوم شو أن طلب الإجراءات الأوّليّة يستند إلى أنّ هناك إبادةً جماعيّة، لكن هذا ليس ثابتاً.

وهكذا، فإن الدفاع لا يرى ضرورةً لوقف طاحونة القتل والدمار، ويدعو إلى استمرار شلّال الدماء والخراب.

* أستاذ في كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية

(أ ف ب)

وثّقت دعوى جنوب أفريقيا تصريحات القادة الصهاينة وتعليماتهم لجيشهم والتي تكشف نيّة إبادة جنس بشري في غزة

تمتلك المحكمة السلطة لاتّخاذ إجراءات مؤقّتة «بمجرّد أن تبدو الأحكام التي يعتمد عليها المدّعي أنها توفّر أساساً يمكن بناء اختصاصها عليه»

طوفان الأقصى

واشنطن تستعجل صفقة جديدة
المقاومة على شروطها: التهدئة والمساعدات... ثم التبادل

غزة - **رجب المدهون**

تتواصل المباحثات التي يجريها الوسيطان القطري والمصري، برعاية أميركية، للتوصّل إلى صفقة تبادل للأسرى بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي، في وقت تتمسّك فيه الأولى بشروطها، وعلى رأسها وقف إطلاق النار، وانسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة، وإدخال مساعدات عاجلة إليه. وبحسب ما علمت «الأخبار»، من مصادر في حركة «حماس»، فإن «نقاشات مطوّلة جرت بين الحركة والوسيطين المصري والقطري، قدّم الأخيران في خلالها مجموعة من الاقتراحات للتوصّل إلى صفقة تنهي الحرب، في وقت واصلت فيه حكومة الاحتلال المماطلة والرفض». وأشارت المصادر إلى أن «حماس» «عدّلت في موقفها الذي يقول بتبييض السجون، وقبلت بالإفراج عن 100 أسير فلسطيني، مقابل كل أسير إسرائيلي في المرحلة الأولى»، وهو ما يعني أن «تُفرج إسرائيل عن جميع المعتقلين من قطاع غزة والضفة الغربية خلال الحرب، إضافة إلى جميع النساء والأطفال في سجون الاحتلال، بواقع 4 آلاف أسير في المرحلة الأولى»، التي تتضمّن أيضاً «انسحاب قوات الاحتلال من المناطق التي دخلتها وخاصة المنطقة التي تفصل شمال القطاع عن جنوبه (وادي غزة)، والسماح بعودة النازحين إلى منازلهم، وإدخال 1000 شاحنة مساعدات يومية عبر الحدود مع مصر، ومعبر كرم أبو سالم». كما تصرّ المقاومة على أنه «لن يتمّ تسليم أي أسير إسرائيلي قبل إدخال المساعدات الإنسانية إلى مختلف مناطق غزة»، وأن التجاوزات التي جرت خلال التهدئة الأولى «لن تسمح بتكرارها، ولن تذهب إلى بدء أي صفقة جديدة من دون ضمانات دولية واضحة بوقف الحرب وإغاثة المواطنين بشكل عاجل».

> يروّج الأميركيون أنهم «يضمنون» أن الحرب لن تتجدّد بعد انقضاء الهدنة الطويلة

أما المرحلة الثانية، فتتضمّن «الإفراج عن المجنّدات الإسرائيليات، مقابل عدد يتمّ الاتفاق عليه من الأسرى الفلسطينيين من ذوي المحكوميات العالية». وبحسب معلومات «الأخبار»، فإنه «حتى الوقت الحالي، لم يتمّ تقديم مقترحات عملية حول الأعداد والأسماء التي سيتمّ الإفراج عنها في هذه المرحلة»، فيما تصرّ المقاومة على أن الثمن في المرحلتين الثانية والثالثة، «سيكون مضاعفاً عمّا كان عليه في الأولى». وقالت المصادر المطّلعة على المفاوضات إن «الاعتقاد الإسرائيلي بأن الضغط العسكري سيدفع المقاومة إلى تخفيف مطالبها، فشل، والمقاومة لا تزال تتمتّع بقوّة وسيطرة وتحكّم كبير في غزة، يمكّنها كل ذلك من الصمود في وجه الاحتلال لأشهر طويلة». وأضافت أن «استمرار حكومة الاحتلال في المماطلة، سيدفع المقاومة إلى رفع سقفها التفاوضي أكثر». وبناءً على ذلك، فإن «المقترحات التي يتمّ الحديث عنها اليوم، ربما لن تكون مقبولة خلال الأسابيع المقبلة من قبل المقاومة»، كما أن المقاومة «تصرّ على أن الوضع الإنساني أولوية لديها تسبق أي حديث حول الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين». وأكّدت المصادر أن «حماس» ترفض بشكل قاطع أي حديث عن تهدئة مؤقّتة، وأن «هذا القرار يستند إلى موقف شعبي فلسطيني رافض لتكرار ما حدث خلال التهدئة الأولى قبل قرابة شهرين، فيما يصرّ الفلسطينيون على إعادة الإعمار العاجلة لقطاع غزة، بعد عودة النازحين إلى منازلهم».

ما يجري تداوله في المفاوضات حالياً، هو مقترح قطري لصفقة تبادل أسرى شاملة (أ ف ب)

وبالنتيجة، فإن النقطة التي لا تزال عالقة، هي وقف إطلاق النار الكامل الذي تريده المقاومة، أو المؤقّت الذي يطالب به العدو، فيما يحاول الوسطاء تقديم رؤية وسطية بين الطرفين. وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن «ما يجري تداوله في المفاوضات حالياً، هو مقترح قطري لصفقة تبادل أسرى شاملة، تبدأ بهدنة، وتتألف من 3 مراحل، وبين كل مرحلة وأخرى نحو 6 أسابيع 3 إلى 4 أشهر هدنة في كامل غزة، مع إدخال المساعدات الإنسانية إلى كامل القطاع، والسماح للنازحين بالعودة إلى منازلهم». ومن جهتهم، يحاول الأميركيون الترويج أنهم «يضمنون» أن الحرب «لن يكون ممكناً تجديدها بعد انقضاء الهدنة الطويلة المذكورة»، وهم يقولون إنهم خلال ذلك، سيعملون على «تهيئة ظروف وقف إطلاق النار، عبر تحديد معالم اليوم التالي للحرب، والاتفاق عليها مع الإسرائيليين».

وفي حين يرى مطّلعون على المفاوضات، أن العرض الجاري تداوله يبدو «مغرياً» للمقاومة، إلا أنهم يعتقدون أن «المكر الأميركي لا سقف له، وبالتالي تحتاج المقاومة إلى ضمانات جدّية من الأميركيين والوسطاء وربما أطراف دولية وأممية أخرى، بأن الحرب لن تتجدّد مع انقضاء الهدنة». ومع ذلك، يمكن لمس إشارات لافتة إلى ضغوط أميركية شديدة، تمارسها إدارة جو بايدن على جميع الأطراف، للذهاب نحو اتفاق تبادل وشيكة». وفي السياق نفسه، نقل موقع «والا» العبري، أمس، عن مسؤولين أميركيين، قولهم إن الرئيس الأميركي أبلغ رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أنه «لن يدعم حرباً مدّتها سنة على غزة». وأضاف هؤلاء أن «بايدن لن يسمح أن تبقى الحرب على غزة، وعدد الضحايا المرتفع فيها على رأس اهتمام الأخبار في الولايات المتحدة»، وهذا له علاقة مباشرة بوضعية بايدن الانتخابية. كما «طلب بايدن من نتنياهو الإسراع في الانتقال إلى مرحلة أخرى من الحرب تكون أقلّ كثافة». بدوره، أبلغ نتنياهو، بايدن، أن «انسحاب الجيش الإسرائيلي من المواقع التي يسيطر عليها الآن، سيؤدّي إلى إعادة سيطرة حماس عليها».

إسرائيل تؤجج «فوضى» المساعدات: لقمة مجبولة «بالدم»

غزة - **يوسف فارس**

ينتظر آلاف النازحين الجوعى، طوال ساعات الصباح الأولى، على «دوار الكويت»، جنوبي حي الزيتون شرق مدينة غزة، للحصول على بعض الطعام. فجأة، تنهمر على الحشود زخات من الرصاص، مصدرها طائرات «كواد كاتبر» الإسرائيلية، فيصاب العشرات، ويستشهد البعض، ويتراجع الآلاف ببطون خاوية، مؤقتاً، قبل أن يعاودوا التقدم. إثر ذلك، وفي أعقاب وصول أولى شاحنات المساعدات إلى المنطقة، وتدافُع الآلاف بعد ساعات من الانتظار، للحصول على حصصهم منها، قصفت مدفعية الاحتلال الحشود المتزاحمة، فاختلطت الدماء بطرود المساعدات، في مشهد بات شبه ثابت، ويعكس آلية تعامل جيش الاحتلال، أخيراً، مع عبور المساعدات الغذائية إلى مناطق شمال وادي غزة.

على أنّ السكان يصرّون على التمسك بالحصول على قوتهم حتى آخر رمق؛ إذ يرفض رجل مسنّ، تجاوز الستين من عمره، مثلاً، «إفلات» الطرد الغذائي الذي حصل عليه بشق الأنفس، بعدما سقط، أثناء هروبه من القصف، في مسطحات مياه الأمطار والصرف الصحي التي تقطع الطرق. ومن جهته، يروي أحمد سلمان، وهو شاب من مخيم جباليا، كان قد قطع 20 كيلومتراً، مشياً على الأقدام، للوصول إلى الموقع الذي زعمت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ آلاف الأطنان من الطحين، ستدخل عبره، لـ«الأخبار»: «وصلتُ إلى (دوار الكويت) بعد ثلاثة ساعات من المشي. كان عشرات الآلاف من المواطنين متواجدين معي»، متابعاً: «أطلقت الدبابات وطائرات (الدرونز) الرصاص علينا، تراجعنا قليلاً، أصيب بعض الشبان، لكنني ما خفت أموت، خفت أرجع على الخيمة إلي فيها 40 شخص من أهلي من دون أكل، علقوا كل أملهم فيا». ويردف الشاب، وهو أب لأربعة أطفال، ويتولى مسؤولية إعالة أفراد آخرين من العائلة الأكبر، بعدما هُدم منزله، وأصبح يعيش منذ ثلاثة أشهر بلا أي مصدر دخل: «لما وصلت شاحنة المساعدات، هجم عليها الآف الناس، حاول بعض الرجال، الذين اعتقدْ أنّهم من الشرطة، تنظيم آلية التوزيع. ثمّ بدأ القصف المدفعي، ما أدى إلى إصابة واستشهاد أكثر من 50 رجل».

> تريد إسرائيل خلق «حالة فراغ» تقوّض استعادة النظام الحكومي الذي كان قائماً قبل 7 أكتوبر

وفي إطار «تسعير» حالة الفوضى المحيطة بالمساعدات، كانت الطائرات المسيرة قد قصفت، قبل أيام، سيارة مدنية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، في منطقة سوق اليرموك شرقي مدينة غزة، ما تسبب، طبقاً لمصادر صحافية، في استشهاد ثلاثة من موظفي الوزارة، من بينهم عماد منصور، الموظف التابع للحكومة الفلسطينية في رام الله، والمكلف بالتنسيق لتأمين آلية إدخال المساعدات إلى مناطق شمال وادي غزة وتوزيعها. وطبقاً للمصادر نفسها، فإنّ جيش الاحتلال يستهدف «أي محاولة» لاستلام المعونات الإنسانية وإفادة السكان منها.

وفي خضمّ زيادة حدة المجاعة، والتي تدفع بالآلاف من الأهالي إلى الخروج للبحث عن لقمة عيشهم، تواصل الطائرات الحربية الإسرائيلية استهداف المنازل المأهولة، وإيقاع مجازر جديدة، كان آخرها قصف منزل القاضي علي زامل، في منطقة جباليا البلد في محافظة شمال غزة، ما أدى إلى استشهاد القاضي و 14 من أفراد أسرته. وفي الأيام الأخيرة، كانت قوات الاحتلال تركز، في مناطق شمال وادي غزة تحديداً، على استهداف الشخصيات المدنية الفاعلة في مجال تنظيم شؤون الناس ورعاية أحوالهم المدنية والاجتماعية، ما يعكس رغبة في خلق «حالة فراغ»، تعيد تنشيط عصابات السرقة المنظمة، وتزيد من حدة المشكلات العائلية، وتقوض بالتالي مساعي استعادة النظام الحكومي الذي كان قائماً قبل السابع من أكتوبر، باعتبار أنّ مثل هذا السيناريو الأخير يعدّ شكلاً من أشكال الهزيمة، التي لن تقبل بها إسرائيل، ولا سيما في المناطق التي انتهت قواتها من تنفيذ «العمليات العسكرية الكبرى» فيها، والتي من المفترض، طبقاً للمزاعم الإسرائيلية، أن تكون قد «قوّضت» المنظومة الحكومية التابعة لـ«حماس».

المقاومة تستشرس جنوباً... وتواصل الإشغال شمالاً

غزة - **يوسف فارس**

في اليوم الثاني عشر بعد المئة من الحرب، تواصل المقاومة المحافظة على نسق مضبوط ومتصاعد من الفعل الميداني. ففيما تمارس أعلى مستويات الضغط في مناطق التوغل الواسع في محور القتال الجنوبي، وتحديداً في مدينة خانيونس، تحاول الاقتصاد قدر الممكن في الخسائر البشرية في صفوف مقاوميها في محاور القتال في شمال وادي غزة، وسط الاستمرار في مستوى ثابت من الإشغال والإرباك، وحرمان جنود العدو من أي فرصة للتخييم الآمن. وعلى خط مواز، رفع الإعلام العسكري التابع لـ«كتائب القسام» من مستوى الضغط الإعلامي على حكومة العدو، من خلال بث مقطع مصوّر تظهر فيه ثلاث مجنّدات وهنّ يوجّهن رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يطالبنه فيها بالعمل على إطلاق سراحهنّ فوراً، ويدعون عائلاتهن إلى التظاهر لتحقيق هذا الغرض. وبالعودة إلى الميدان، يقوم التكتيك الإسرائيلي، وتحديداً في شمال وادي غزة، على مبدأ التحرك بناءً على معلومة استخبارية. وفي هذا السياق، تأتي عمليات التوغل السريعة في المناطق نفسها التي انسحبت منها الآليات قبل أقل من شهر، أو حتى أيام، حيث توغّل عدد من الدبابات الإسرائيلية في منطقة تل الذهب شرقي بلدة بيت لاهيا. ووفقاً لمعلومات ميدانية، فإن القوة الإسرائيلية اصطحبت معها عدداً من الحفارات الكبيرة، في ما يدلل على مهمة من نوع البحث عن الأنفاق.

محاور القتال

في مدينة خانيونس، حيث حشد جيش العدو القسم الأكبر من قواته البرية والياته، تخوض المقاومة معارك ضارية، وتحديداً في المناطق الغربية من المدينة، إذ بدأت إعلانات المقاومة عن عملياتها منذ ساعات الصباح الباكر من يوم أمس. وأعلنت «القسام» أن مقاوميها استهدفوا دبابة «ميركافا» بقذائف «الياسين 105». كذلك، أعلنت عن إيقاع قوة راجلة كانت تتحصّن في أحد المنازل غربي خانيونس بين قتيل وجريح، عقب استهدافها بقذائف الـ«TBG» المضادة للتحصينات، فيما أعلنت «سرايا القدس» أن مقاوميها تمكّنوا من قنص جندي في المحور نفسه. أيضاً، دكت «السرايا» تحشدات العدوّ بوابل من قذائف «الهاون»، أما في المنطقة الوسطى من قطاع غزة، فقد نفذت «القسام» كميناً نوعياً في مخيم المغازي، تمكنت فيه من إغلاق فتحة أحد الأنفاق على سبعة جنود، ثم تفجير عبوة ناسفة رعدية بهم، ما تسبب في إيقاعهم بين قتيل وجريح. كذلك، تمكّن مقاومو «القسام» من تفجير دبابتين بقذائف «الياسين 105»، وعبوات الشواظ. وفي مخيم المغازي أيضاً، أعلنت «القسام» أن مقاوميها استهدفوا دبابة من نوع «ميركافا» وجرافة من نوع «D9»، بقذائف «الياسين 105» و«التاندوم»، على بعد 500 متر من السياج الشائك شرقي المخيم. وفي المحور عينه، أعلنت «القسام» تفجير دبابة وناقلة جند بقذائف «الياسين 105».

> توغّل عدد من الدبابات الإسرائيلية وحفاراتها الكبيرة في منطقة تل الذهب شرقي بلدة بيت لاهيا

أما في محور القتال شمال وادي غزة، فأعلنت «القسام» عن تمكّنها من الاشتباك مع قوة إسرائيلية راجلة قوامها ثمانية جنود، في منطقة الشيخ عجلين جنوب غرب مدينة غزة، وإيقاعها بين قتيل وجريح. وعلى وقع حديث الإعلام العبري عن خسارة حركة المقاومة لكلّ ترسانتها الصاروخية، شهدت ساعات نهار أمس حضوراً لافتاً للقوات الصاروخية لفصائل المقاومة. فقد أعلنت «سرايا القدس» قصف مستوطنات «عسقلان» و«سديروت» و«نير عام» ومغتصبات غلاف غزة الشمالي برشقات صاروخية، هي الأكثر كثافة منذ شهر. كما أعلنت «كتائب المجاهدين» مسؤوليتها عن قصف مستوطنة ناحل عوز برشقة صاروخية. وفي المقابل، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتفاع عدد المصابين من الجنود والضباط إلى 47، في خلال 24 ساعة.

«الياسين 105».... القذيفة التي أضحكت إسرائيل يوماً

(الإعلام العسكري لكتائب القسام)

غزة - **يوسف فارس**

شكلت قذائف «الياسين 105»، وقذائف الـ«بي بي جي» المصنعة محلياً، واحدة من مفاجآت «طوفان الأقصى»، الأكثر تأثيراً وفاعلية على سير المعارك في قطاع غزة. وفكرة هذا المشروع «الواعد»، الذي أطلقت عليه وسائل الإعلام العبرية، عقب كمين مخيم المغازي، تسمية «أر بي جي حماس»، كانت قد بدأت في مطلع عام 2002، حينما كانت المقاومة تواجه شحاً شديداً في الوسائل القتالية، وتجارب محاكاة قذائف «الآر بي جي» (B7) السوفياتية تسير على قدم وساق، إنّما من دون تحقيق نتيجة تذكر. وظهرت النسخة الأولية من «الياسين»، للمرة الأولى، في معركة «أيام الغضب» عام 2004، حينما توغلت الدبابات الإسرائيلية إلى مخيم جباليا. واللافت، أنّ القذيفة، التي تولى المهندس القسامي، الشهيد عدنان الغول، مهمة صناعتها، بدت، في ذلك الوقت، سلاحاً ذا دور معنوي لا أكثر، ومقذوفاً خفيف الحجم، ذا قوة انفجارية محدودة جداً، وعديم التأثير على دبابات «الميركافا»، وآثار، آنذاك، «سخرية» جيش الاحتلال.

وفي السنوات التي تلت الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005، غابت الأسلحة المُصنعة محلياً عن الميدان تماماً، وهو ما يرجع على الأرجح إلى حركة تهريب السلاح التي نشطت في تلك الفترة، ووفرة قذائف «الآر بي جي» النظامية، والتي دفعت حركات المقاومة إلى صرف النظر عن المزيد من محاولات التصنيع المحلي «غير المجدية»، باعتبار أنّ الأسلحة المحلية، مهما بلغت من الجودة، لن تكون بنفس فعالية بعض الأسلحة المضادة للدروع، من مثل قذائف «الآر بي جي» الروسية، ولاحقاً صواريخ «الكورنيت» و«المالوتكا» و«الفاغوت»، على أنّه في تلك المدة نفسها، كانت وحدات الهندسة التابعة لكتائب «القسام» تبحث في الخفاء عن حلول فعالة، لتجاوز جملة من المشكلات التي قد تظهر في حال فُرضت على المقاومة حرب طويلة مستقبلاً، على غرار وفرة الأسلحة وتكاليفها واستنزاف المقدرات وغيرها.

وعليه، استمر مشروع تصنيع قذائف «الياسين 105»، وظلّ، منذ بدأت محاولات تطوير النسخة الأولى منه في عام 2006، خاضعاً لأعلى مستويات السرية، حتى حقق، ذات يوم من عام 2015، النتائج المرجوة منه؛ ففي صباح ذلك اليوم، نجح المهندس جمال الزبدة، بالتعاون مع فريق الهندسة العكسية الذي شكله على أسس عملية، وبعد الآلاف من التجارب، في محاكاة مقذوف «التاندوم b29» الروسي، أو كما يسميه «الناتو»، «مصاص الدماء». وأكثر ما ميز النسخة الأولى من هذا المقذوف، والتي يضطر المقاومون، في كثير من محطاتها، للالتحام مع دبابات العدو، من مسافة لا تُجاوز الـ50 متراً.

ومنذ عام 2015، بدأت «القسام» تنتج سلاحها الجديد بوفرة، إذ عملت ورش التصنيع العسكرية ليل نهار، لمراكمة كميات كبرى من المخزون الاستراتيجي منها. وعملية المراكمة هذه، التي استمرت لنحو ثماني سنوات، أسقطت فرضية «الجفاف اللوجستي»، أي قدرة العدو على استنزاف مخزون المقاومة، عبر إطالة أمد الحرب. ولهذا السلاح، بنسختيه «الـ105»، و«الـبي بي جي» المضادة للتحصينات والدشم والأفراد، فوائده المادية أيضاً؛ إذ فيما يتجاوز ثمن قذيفة الـ«آر بي جي» الواحدة الـ700 دولار، فإنّ تكلفة تصنيع قذيفة «الياسين 105»، لا تُجاوز الـ100 دولار.

استمرت عملية مراكمة القذائف لنحو ثماني سنوات، ما أسقط فرضية «استنزاف» المقاومة عام 1989، هو أنّها تحوي راسَين انفجاريين، بقطر 105 ملم. وإذ يؤدي الرأس الأول مهمة اختراق الدروع السميكة لآليات المجنزرة، فإنّ الرأس الانفجاري الثاني، يتولى حرق وإتلاف الحيّز الذي يتحصن فيه الجنود داخل الآلية.

أمّا الفرق بين السلاح النظامي والنسخة «الغزاوية» من «التاندوم»، والتي عرفت بـ«الياسين 105»، فهو أنّ الأخيرة طُلّت بطلق من قاذف «الآر بي جي» النظامية، حتى حقق، ذات يوم من عام 2015، النتائج المرجوة منه؛ ففي صباح ذلك اليوم، نجح المهندس جمال الزبدة، بالتعاون مع فريق الهندسة العكسية الذي شكله على أسس عملية، وبعد الآلاف من التجارب، في محاكاة مقذوف «التاندوم b29» الروسي، أو كما يسميه «الناتو»، «مصاص الدماء». وأكثر ما ميز النسخة الأولى من هذا المقذوف، والتي يضطر المقاومون، في كثير من محطاتها، للالتحام مع دبابات العدو، من مسافة لا تُجاوز الـ50 متراً.

ومنذ عام 2015، بدأت «القسام» تنتج سلاحها الجديد بوفرة، إذ عملت ورش التصنيع العسكرية ليل نهار، لمراكمة كميات كبرى من المخزون الاستراتيجي منها. وعملية المراكمة هذه، التي استمرت لنحو ثماني سنوات، أسقطت فرضية «الجفاف اللوجستي»، أي قدرة العدو على استنزاف مخزون المقاومة، عبر إطالة أمد الحرب. ولهذا السلاح، بنسختيه «الـ105»، و«الـبي بي جي» المضادة للتحصينات والدشم والأفراد، فوائده المادية أيضاً؛ إذ فيما يتجاوز ثمن قذيفة الـ«آر بي جي» الواحدة الـ700 دولار، فإنّ تكلفة تصنيع قذيفة «الياسين 105»، لا تُجاوز الـ100 دولار.

استمرت عملية مراكمة القذائف لنحو ثماني سنوات، ما أسقط فرضية «استنزاف» المقاومة

بن غفير يحبط قرار «الكابينيت»: لا مساعدات لغزة!

اليوم الثالث على التوالي، أغلق عشرات الإسرائيليين معبر كرم أبو سالم، مانعين دخول شاحنات المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، فيما امتنعت الشرطة الإسرائيلية عن تفريقهم، بالرغم من أن القرار بفتح المعبر قد اتخذه المجلس الوزاري للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت).

ومع أن وسائل إعلام عبرية ادعت أن المحتجين الذين يغلقون المعبر، هم ذوو أسرى وجنود إسرائيليين، إلا أن موقع «واينت» كشف، نقلاً عن مسؤول سياسي رفيع، أن «تسامح الشرطة مع إغلاقه هو قرار سياسي أمر به وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بهدف المس بخطوة الكابينيت»، في إشارة إلى قرار اتخذه الأخير قبل أيام فتح المعبر، بعد رسائل أميركية «بدأت تتوارد، ومفادها بأن الإغلاق أمر ينبغي حلّه فوراً ولا يمكن تأجيله». وطبقاً للمسؤول نفسه فإن «معظم المتظاهرين عند (كرم أبو سالم) لا تربطهم صلة بعائلات المختطفين، وهم يحتجون هناك بدوافع وخلفيات سياسية».

ويأتي ذلك بالرغم من المحادثة التي أجراها وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، مع وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، ليل الخميس- الجمعة، وشدد فيها الأول على «أهمية إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة من دون تشويش». وفي وقت سبق المحادثة، وصفت «هيئة البث الرسمية الإسرائيلية» (كان 11) مطالبة مسؤولين في الإدارة الأميركية، نظراءهم الإسرائيليين، بالإبقاء على المعبر مفتوحاً لإدخال المساعدات إلى غزة بأنها «رسالة توبيخ أميركية لإسرائيل».

وطبقاً لما أوردته «كان 11»، فإن معدّل عدد الشاحنات التي كانت تدخل إلى القطاع عبر المعبر في المدة الماضية، يُراوح بين 70 ومئة شاحنة، وبسبب التظاهرات فإن عدد الشاحنات المُدخلة بات قليلاً جداً. ومن المتوقع أن تتوسع الاحتجاجات هناك، بعد دعوات وجهها جنود احتياط سُرحوا أخيراً ومنظمات يمينية إسرائيلية، للاحتشاد من أجل «منع مساعدة العدو في زمن الحرب».

(الأخبار)

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

العدوّ يفخّخ الضفة... ويخشى انفجارها!

رام الله - **أحمد العبد**

تعيش إسرائيل «فوبيا أمنية» بدأت منذ احتلالها فلسطين، ويبدو أنها ستُرافقها حتى زوالها، وإن اختلفت مصادرها اليوم عمّا كانت عليه في السابق. وجاءت عملية «طوفان الأقصى» لتكرّس تلك «الفوبيا»، لما حملته من هزيمة للدولة العبرية ستظلّ تلاحقها، في انتظار الصفعة المقبلة. وحتى ذلك الحين، سترى إسرائيل في كوابيسها «الطوفان» قادماً من كل الجبهات، وتحديداً شمالي فلسطين المحتلّة، والضفة الغربية، التي وعلى رغم خضوعها للاحتلال، إلا أن الرعب من تكرار ما جرى في المستوطنات القريبة منها، لا يزال قائماً، وكذلك اندلاع انتفاضة ثالثة فيها.

وتدرك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن حكومة بنيامين نتنياهو واليمين المتطرّف، بسعيان إلى تحميلها حصراً مسؤولية أحداث السابع من أكتوبر، وذلك عبر استغلال التقديرات الاستخباراتية التي كانت تصف المقاومة في غزة بأنها مردوعة، ولا يمكنها القيام بأيّ فعل ضدّ إسرائيل، وأنها تبحث فحسب عن بعض الامتيازات الاقتصادية، ما حدا بالمؤسّسة المذكورة إلى تركيز اهتمامها في الضفة. وهناك، يشنّ جيش الاحتلال، منذ ما يزيد على ثلاثة أشهر، حرباً مفتوحة بأشكال مختلفة، غير أن تداعيات «طوفان الأقصى» والعدوان على غزة، أضاءت جرس الإنذار الأحمر لدى قادة الجيش والاستخبارات، من مغبة انفجار الضفة، وهو ما حذّروا منه علانية وسرّاً. ومن ذلك ما جاء أخيراً على لسان وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، حين حذّر من اشتعال الأوضاع في الأراضي المحتلة، داعياً إلى اتّخاذ خطوات تحول دون هذا السيناريو، من خلال تعزيز السلطة الفلسطينية، وعدم السماح لحركة «حماس» بربط ما يجري في غزة، بالضفة. وهكذا، أُضيف تجاهُل المستوى السياسي للتحذيرات الأمنية، إلى الخلافات المتراكمة بينهما، ما خلق انطباعاً لدى المسؤولين الأمنيين بأن هناك أعضاء في الحكومة يدفعون بالفعل نحو الانفجار.

وفي هذا الإطار، اتّهم مسؤول أمني إسرائيلي رفيع، مسؤولين سياسيين كباراً في الحكومة، بأنهم يُغذّون اندلاع انتفاضة ثالثة، من خلال تجميد نتنياهو قرار عودة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، علماً أن وزراء اليمين المتطرّف، من مِثل وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وآخرين، يرفضون أيّ دور للسلطة الفلسطينية. وقال المسؤول الأمني، لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن «هؤلاء المسؤولين السياسيين الذين يمارسون التحريض، ويدعون إلى إسقاط السلطة الفلسطينية، وإلى منع عبور العمّال الفلسطينيين، يقودوننا بشكل واعٍ إلى الانتفاضة الثالثة، وربّما بشكل متعمّد أيضاً»، موضحاً أن «الحديث لا يدور حول خطوات سياسية واسعة طبعاً، وإنّما حول أمور بسيطة: عمّال، تعاون أمني... أمور صغيرة تعزّز السلطة». وبحسب الصحيفة، فإن مسؤولين أمنيين إسرائيليين يعتبرون أن الواقع في الضفة يتغيّر في هذه الأيام، لكن في جهاز الأمن يتخوّفون من أن «إنجازات العمليات العسكرية ستتلاشى وتذهب هباء خلال بضعة أشهر»، في ظل حالة

تُفهم تحذيرات المستويات الأمنية الإسرائيلية بشأن الضفة على أنها محاولة للتساوق مع الرؤية الأميركية (أ ف ب)

الغليان في الشارع الفلسطيني.

> يدرس جيش الاحتلال حالياً تسليح «فرق الاستنفار» في مستوطنات الضفة بصواريخ مضادة للمدرعات

وتزامناً مع العدوان على غزة، شنّ نتنياهو ووزراء اليمين وأعضاء في «الكنيست»، هجوماً على رام الله والأجهزة الأمنية الفلسطينية، على الرغم من استمرار التنسيق الأمني بين الجانبين، وذلك على خلفية السيناريوات المطروحة في شأن عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، وهو ما يرفضونه، كونه قد يقوّي احتمال تنفيذ «حلّ الدولتين». وفي المقابل، تُفهم تحذيرات المستويات الأمنية الإسرائيلية على أنها محاولة للتساوق - ولو ظاهرياً - مع رؤية الولايات المتحدة في شأن تقوية السلطة ودعمها.

على أن هذه التحذيرات مثيرة للسخرية؛ إذ إن ضباط الجيش وجنوده، إضافة إلى ما يرتكبونه من جرائم، يوفّرون الحماية والدعم للمستوطنين لشنّ اعتداءاتهم في الضفة الغربية، بإيعاز من مسؤولي الحكومة ووزرائها، والذين تتّهمهم المصادر الأمنية بتأجيج الأوضاع. ويضاف إلى ما تقدّم، اعتداء جنود العدو على دورية للشرطة الفلسطينية، الخميس، خلال اقتحامها مدينة بيت لحم. وأظهر مقطع مصوّر، اقتحام قوات الاحتلال شارع وساحة المهد وسط المدينة، بالتزامن مع وجود دورية فلسطينية، الأمر الذي أسفر عن تلاسن وتدافع بين الطرفين، قبل أن يدفع أحد الجنود عنصراً من الشرطة بفوهة البندقية، فيما جرى الاعتداء على آخرين.

وفي ظلّ الدعم اللامتناهي للمستوطنين، يدرس جيش الاحتلال حالياً تسليح «فرق الاستنفار» (الفرق المتأهبة) في مستوطنات الضفة بصواريخ مضادة للمدرعات، بحجّة مواجهة أحداث مشابهة لهجوم «القسام» في السابع من أكتوبر. وفي هذا الإطار، ذكرت صحيفة «هآرتس»، نقلاً عن الجيش، أن هذه الخطوة «قيد المراجعة والبحث»، فيما بات «تنفيذها رهن الموافقة النهائية للقيادات العليا في الجيش والأجهزة الأمنية».

يُذكر أن جيش الاحتلال دعم ما تسمّى «فرق الاستنفار» المكوّنة من مستوطنين جرى تكليفهم بوظائف أمنية في حالات الطوارئ، وزُوّدوا بعد نشوب الحرب بـ«آلاف المسدسات وبنادق M16 ورشاشات ماغ».

صنعاء - **رشيد الحداد**

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا تحاولان فتح خطوط تواصل مع اليمن، أملاً في خفض التصعيد في البحرَين الأحمر والعربي وخليج عدن، بعد فشل كلّ الخيارات، بما فيها العسكرية، في ثني صنعاء عن نصرة غزة، استهدفت القوات البحرية اليمنية سفينة نفطية بريطانية، ما أدى إلى اشتعال النيران فيها. وأعلن المتحدّث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، أن تلك القوات نفّذت عملية استهدفت ناقلة النفط البريطانية «مارلين لواندا» في خليج عدن. وسبق ذلك بقليل، إعلان شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري أن حريقاً اندلع على متن السفينة، بعد إصابتها بصاروخ جنوب شرق عدن. وأضافت في مذكّرة أن طاقم السفينة بخير.

في غضون ذلك، أفادت مصادر سياسية في صنعاء، «الأخبار»، بأن «كل المساعي التي قام بها وسطاء إقليميون، أكّدت ثبات موقف صنعاء في ربط أي خفض للتصعيد في البحرَين الأحمر والعربي، برفع الحصار عن قطاع غزة»، مشيرة إلى أن «قرار صنعاء له طابع إنساني صرف في ظل اشتداد الجوع في شمال قطاع غزة، وتسجيل حالات وفاة في أوساط الأطفال الفلسطينيين الحديثي الولادة».

وفي السياق نفسه، وفي خلال لقاء جمع رئيس وفد صنعاء المفاوض، محمد عبد السلام، بالممثّل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، في موسكو، أول من أمس، تركّز النقاش حول الموقف اليمني المساند للشعب الفلسطيني. ووفقاً لعبد السلام، «فقد تمّ إيضاح موقف اليمن المساند لغزة وما تعرّض له من عدوان أميركي - بريطاني حماية لإسرائيل، وأن الأولى بأميركا وقف العدوان على قطاع غزة وإدخال المساعدات الإنسانية إليه، لا الذهاب نحو عسكرة البحر الأحمر».

عسكرياً، شكّل نقل صنعاء المعركة مع القوات الأميركية والبريطانية من البحر الأحمر إلى البحر العربي وخليج عدن، إرباكاً للوجود العسكري الأميركي والبريطاني، وأتاح للقوات اليمنية هامشاً واسعاً للمناورة وتنفيذ أهدافها في أكثر من ساحة صراع، فضلاً عن أن تركّز التصعيد في البحر الأحمر. وأكّد مراقبون، لـ«الأخبار»، أن «فرض قوات صنعاء البحرية قواعد اشتباك جديدة في نطاق أوسع في خليج عدن، عكس تحكّمها بمسار المعركة، وتمكّنها من تشتيت قدرات البحرية الأميركية، وتوظيفها للجغرافيا بشكل مثالي، كون اليمن يطل على البحرَين الأحمر والعربي».

وأتى ذلك في ظل تصاعد المخاوف من

> نقل المعركة إلى البحر العربي وخليج عدن أربك واشنطن وأتاح لصنعاء تنفيذ أهدافها في أكثر من ساحة

تداعيات الأحداث في البحر الأحمر على الملاحة الدولية، وأستمرار الجانب الأميركي في محاولة تأليب المجتمع الدولي ضدّ عمليات صنعاء. لكنّ «الأخيرة فعّلت التواصل مع مختلف دول العالم التي تعتمد على البحر الأحمر في تجارتها بشكل كبير، كدول الاتحاد الأوروبي التي تستورد نحو 65% من احتياجاتها من الطاقة عبر المضيق الدولي، ودول أميركا اللاتينية التي تمر 27% من تجارتها عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، والصين وروسيا»، وعكست هذه الخطوة حرصها على تجنيب الملاحة الدولية في البحر الأحمر تداعيات الصراع، وهو ما يبرر أيضاً نقلها المعركة إلى خليج عدن. وفي الوقت نفسه، تلقّت البحرية اليمنية استجابة من العشرات من السفن التجارية التي لا علاقة لها بإسرائيل. ووفقاً لأكثر من مصدر في صنعاء، فإن نحو 64 سفينة رفعت شعار «لا علاقة لنا بإسرائيل» في إجهزة التعريف الخاصة بها، في حين تم رصد أكثر من 12 سفينة، منتصف الأسبوع الماضي، تحمل فرقاً أمنية على متنها أثناء مرورها في البحر الأحمر، على رغم أن لا علاقة لها بالكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة. وقالت المصادر إن جميع السفن التي تمر من هناك صارت تمتثل لنداءات البحرية اليمنية، وتعبر بشكل سلس، إلا في حال تمّت إعاقة الإبحار من قبل البحرية الأميركية، التي تعترض العشرات من السفن قبالة مضيق باب المندب وفي جنوب البحر الأحمر، قبل مرورها في قناة السويس.

64 سفينة رفعت شعار «لا علاقة لنا بإسرائيل» (أ ف ب)

صاروخ يحرق ناقلة نفط بريطانية
«أنصار الله» في موسكو: هكذا تنتهي المعركة البحرية

السيسي «يقاطع» نتنياهو: كفى بحثاً عن «انتصار وهمي»

القاهرة - **الأخبار**

رفض الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، منتصف الأسبوع الجاري، طلب رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إجراء مكالمة هاتفية معه، مشترطاً اتخاذ إجراءات جدية لوقف الحرب على قطاع غزة، ولمدة طويلة، مقابل استئناف الاتصالات على المستويات الرفيعة بين «تل أبيب» والقاهرة. وتزامن التمنّع المصري عن المكالمة التي طالب بها مكتب نتنياهو أكثر من مرة أخيراً، مع رفض مدير المخابرات المصرية،

> عبر هجومه «الشرس» والعلني على نتنياهو، أراد السيسي تثبيت «موقف ديبلوماسي مناهض للموقف الإسرائيلي»

اللواء عباس كامل، زيارة كيان الاحتلال للقاء عدد من المسؤولين، أسوةً بالوفود الأخرى التي تزور إسرائيل، لبحث احتمالات التهدئة في القطاع، باعتبار أنّ أي زيارة على مستوى إدارة المخابرات يجب أن تقترن بإحراز «تقدم ملموس» في المفاوضات، وهو ما تراه مصر، على المدى القريب أقله، مستبعداً.

وبحسب مصادر تحدثت إلى «الأخبار»، فإنّ تحميل السيسي أثناء كلمته في احتفال «عيد الشرطة» الأربعاء الماضي، إسرائيل، مسؤولية عرقلة إدخال المساعدات إلى غزة، لا يعكس سوى جانب بسيط من التوتر المتزايد بينه وبين الجانب الإسرائيلي، في وقت تعارض فيه مصر الكثير من خطط إسرائيل في ما يتعلق بمستقبل القطاع، ومن ضمنها نية الأخيرة «صياغة وضع عسكري دائم فيه بعد التوصل إلى التهدئة». وطبقاً للمصادر نفسها، فإنّ السيسي أراد، عبر هجومه «الشرس» على تصريحات نتنياهو الأخيرة، والذي عبّر عنه في العلن، لأول مرة، تثبيت «موقف ديبلوماسي مصري مناهض للخطط الإسرائيلية». وعلى ضوء الموقف المشار إليه، أبلغت مصر إسرائيل، مباشرة، رفضها إقامة مراكز دائمة لجيش الاحتلال داخل غزة، باعتبار أنّ ذلك قد «يهدد التوصل إلى أي هدنة، ولو مؤقتة، فضلاً عن وقف إطلاق النار»، مؤكدةً أنّ المخطط الإسرائيلي لبناء «منطقة عازلة» سيُواجه برفض مصري، وبضغوط «لا من الدول العربية فقط، ولكن أيضاً من الولايات المتحدة، وعدد من الدول الأوروبية».

أيضاً، لا تزال القاهرة تتمسك برفضها تنفيذ «تل أبيب» أي عمليات عسكرية في منطقة رفح الحدودية، حيثُ يتواجد أكثر من مليون و300 ألف فلسطيني، واضعةً أي هجوم على تلك المنطقة في إطار الدفع في اتجاه تنفيذ مخطط «تهجير السكان نحو الجانب المصري». وإذ تتوقع القاهرة أن تعمد «تل أبيب»، في المدة المقبلة، إلى تضييق الخناق على المواطنين الفلسطينيين، عبر تقليص المساعدات التي تدخل يومياً إلى القطاع، فهي تنتظر، في المقابل، أن يمارس عدد من الدول، بمن فيها الولايات المتحدة، ضغوطاً على إسرائيل، تجبرها على الحدّ من ممارساتها تلك، وذلك على ضوء الاتصالات الديبلوماسية التي يجريها مسؤولون مصريون، في المدة الأخيرة، مع عدد من الدول في هذا الصدد.

وإلى جانب هذه الاتصالات، يبحث المسؤولون المصريون مع نظرائهم القطريين، على المستويَين الاستخباراتي والديبلوماسي، الانتقادات الإسرائيلية التي طاولت، أخيراً، دور الوساطة الذي تؤديه كل من الدوحة والقاهرة، من جهة. كما ينسقون مع فصائل المقاومة الفلسطينية لتأكيد الموقف العربي الرافض لأي حلول تشمل إخراج الفصائل وإبعادها، من جهة أخرى، في وقت أصبحت فيه إسرائيل تدفع في هذا الاتجاه «أكثر من أي وقت مضى». وفي السياق، أفاد مصدر مطلع «الأخبار» بأنّ هناك قناعة في أوساط الدوائر السياسية المصرية بأن محاولات إسرائيل إبعاد قادة الفصائل، مدفوعة برغبتها في تحقيق «انتصار وهمي»، بعدما فشلت، على مدى الأشهر الماضية، في تحقيق أي إنجاز عسكري. ويتابع المصدر أنه كان يمكن أن تقبل القاهرة بمثل هذا الطرح، في الأيام الأولى من الحرب، إلا أنها ترفضه رفضاً قاطعاً اليوم، ولا سيما بعد تدمير القوات الإسرائيلية القطاع بشكل شبه كامل، وصمود المقاومة الفلسطينية في وجه آلة الحرب الإسرائيلية، جنباً إلى جنب «التفهم» الذي أبداه مسؤولو «حماس»، في المدة الأخيرة، للموقف المصري، ما أسهم في تجاوز «نقاط أمنية في حالات الطوارئ». وعليه، سيتم، طبقاً للمصدر نفسه، بحث عدد من الملفات مع الحركة، فور تطبيق اتفاق وقف النار، «والمتوقع التوصل إليه بحلول الشهر المقبل».

لا تزال القاهرة تتمسك برفضها تنفيذ أي عمليات عسكرية في منطقة رفح الحدودية (أ ف ب)

اللامبالاة الصينية في البحر الأحمر: فلْتغرق واشنطن حتى أذنيها

لقمان عبد الله

لا يمكن النظر إلى موقف الصين من معركة البحر الأحمر، بمعزل عن استراتيجيتها في المنطقة، والقائمة على توسيع مبادرة «الحزام والطريق»، سعياً إلى اختراق جدار هيمنة الولايات المتحدة، وتقويض القوة البحرية الأميركية، وتعزيز التعدّدية القطبية العالمية. وتلتقي الصين في تلك الرؤية مع كثير من دول المنطقة والعالم، وأبرزها روسيا وإيران. ويأتي «الحياد» الصيني في هذه الأزمة، في وقت لا توفر فيه الإدارة الأميركية وسيلة للضغط على اليمن لثنيه عن دعم القضية الفلسطينية، بما ذلك طرق أبواب كل الدول التي تقيم علاقات متينة مع إيران، وعلى رأسها الصين، من أجل الخروج من ورطتها اليمنية، على رغم اعتراف مسؤوليها بصعوبة مساعيها الديبلوماسية تلك، وضعف تأثيرها حتى على الحلفاء والشركاء الدوليين والإقليميين.

وفي هذا الإطار، نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن مسؤولين أميركيين قولهم إن واشنطن طلبت من بكين حثّ طهران على كبح جماح «أنصار الله»، لكنها لم تتلقّ أي مؤشر إلى استعداد الصين لمساعدتها في ذلك. وأشارت إلى أن الولايات المتحدة أثارت الأمر مراراً مع كبار المسؤولين الصينيين خلال الأشهر الثلاثة الماضية، موضحةً أن مستشار الأمن القومي الأميركي، جايك سوليفان، ونائبه، جون فاينر، ووزير الخارجية، أنتوني بلينكن، ناقشوا الأمر خلال اجتماعات مع رئيس الدائرة الدولية للجنة المركزية في «الحزب الشيوعي الصيني»، ليو جيان تشو، في واشنطن، وطالبوا باتخاذ إجراءات أمنية في حالات الطوارئ. وعليه، سيتم، طبقاً للمصدر نفسه، بحث عدد من الملفات مع الحركة، فور تطبيق اتفاق وقف النار، «والمتوقع التوصل إليه بحلول الشهر المقبل».

طريقاً حاسماً للصادرات الصينية إلى أوروبا.

لكن بكين امتنعت، منذ بداية الأزمة، عن إدانة الهجمات العسكرية اليمنية على السفن الإسرائيلية. كما رفضت المشاركة في الجهود الأميركية التي تزعم حماية الملاحة الدولية، ولم تستجب سفنها الحربية لنداءات الاستغاثة من السفن التي تعرّضت للهجوم. كذلك، أثار امتناعها، إلى جانب روسيا، عن التصويت على قرار مجلس الأمن 2722 (في العاشر من الشهر الجاري) الذي دان الهجمات على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر، وطالب بوقفها فوراً، نقاشاً واسعاً في الأوساط السياسية العنية، وخصوصاً أن بكين وموسكو انتهجتا منذ سنوات، بعد الحرب الروسية – الأوكرانية، نهجاً معاكساً لسياسة واشنطن، ووقفتا بوجهها في مجلس الأمن في قضايا أقل أهمية بكثير من قضية البحر الأحمر. وذهب بعض المراقبين إلى القول إن الصين وروسيا أرادتا بالامتناع عن التصويت على القرار المذكور، تعميق أزمة الولايات المتحدة في البحر الأحمر، في مسعى ضمني لتوريطها في اليمن، لعلمهما أنها ستخرج خاسرة من هذه المعركة. وفي الوقت نفسه، فإن الدولتين تستجيبان لموجبات علاقاتهما الاقتصادية المتينة مع دول الخليج، المحايدة في نزاع البحر الأحمر.

ووفقاً لـ«بلومبرغ إنتليجنس»، فإن الزعيم الصيني، شي جين بينغ، يعتبر أن التكاليف ليست مرتفعة إلى درجة تدفع بلاده إلى التورّط في مواجهة الأمر خلال اجتماعات مع رئيس الدائرة الدولية للجنة المركزية في «الحزب الشيوعي الصيني»، ليو جيان تشو، في واشنطن، وطالبوا باتخاذ إجراءات أمنية في حالات الطوارئ، ووُزّودوا بعد نشوب الحرب بـ«آلاف المسدسات وبنادق M16 ورشاشات ماغ».

الصينيين «ليس لديهم الكثير ليكسبوه في حال قرّروا اتخاذ مواقف أقوى»، وذلك مشابه لنهجهم في الحرب الروسية - الأوكرانية، حيث يدعون إلى السلام، لكنهم يرفضون إدانة روسيا أو المساهمة بشكل كبير في الجهود المبذولة لإحلال السلام في تلك البقعة من أوروبا.

ولرفع اللبس عن الموقف الصيني، وردأ على التسريبات الأميركية، اعتبرت بكين أنه لا يمكن حلّ المشكلة بالنهج الذي تتّبعه واشنطن. ونقلت وكالة «بلومبرغ» عن المبعوث الصيني لدى الاتحاد الأوروبي، فو كونغ، قوله إن «هجمات الحوثيين هي امتداد للأزمة في قطاع غزة». ورأى كونغ أن العمليات الأميركية والبريطانية ضد «أنصار الله» تزيد الأمور سوءاً، معتبراً أن تلك العمليات لن تحافظ على المرور الآمن للسفن، وإنما تجعل الممر أكثر خطورة. وحث الولايات المتحدة على الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف القصف العشوائي على غزة. في المقابل، رحب عضو «المجلس الأعلى» الحاكم في صنعاء، محمد علي الحوثي، بموقف الصين إزاء التطورات في البحر الأحمر. وأشار في منشور على منصة «إكس» إلى ما تداولته وسائل الإعلام، نقلاً عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، ماو نينغ، التي قالت إنّ «الأولوية القصوى هي وقف الحرب على غزة في أقرب وقت لمنع النزاع من التمدد أكثر حتى خروجه عن السيطرة»، معتبراً أن العمليات في البحرين العربي والأحمر تتوافق مع ما تدعو إليه بكين. والواقع أن اليمن، إلى جانب معركته العسكرية مع التحالف الأميركي – البريطاني، معنيّ أيضاً بكسب الرأي العام العربي والعالمي، وهو نجح في فرض سرديته القائلة إن ما يحصل في البحر الأحمر يستهدف الكيان الإسرائيلي بالتحديد، دون غيره.

طوفان الأقصى

تشكيكٌ في نيّة الانسحاب
المقاومة العراقية للاحتلال: هذه معادلتنا

بغداد ـ **فقار فاضل**

لاقى إعلان الحكومة العراقية نجاح جولات التفاوض بين بغداد وواشنطن في شأن انسحاب قوات «التحالف الدولي»، تشكيكاً واسعاً من قبل أطراف في «المقاومة الإسلامية» من جهة، وترحيباً من أطراف سياسية محلية من جهة أخرى، في ظل اختلاف وجهات النظر حول الروايتين الرسميتين

> **الإعلان الحكومي جاء بهدف تنفيس غضب الفصائل، ووقف تصعيد هجماتها العسكرية**

العراقية والأميركية. وكانت وزارة الخارجية العراقية قد أعلنت الاتفاق على تشكيل «لجنة عسكرية عليا» لصياغة جدول زمني محدّد وواضح لخروج مستشاري «التحالف» من العراق، ومباشرة الخفض التدريجي المدروس لهم على الأرض، وإنهاء المهمة العسكرية الدولية ضد «داعش». لكنّ فصائل المقاومة، ومنها حركة «عصائب أهل الحق»، حذّرت من التسويف في إخراج هذه القوات، ودعت إلى انسحابها في أقرب وقت ممكن.

ويشكّك مراقبون عراقيون في سردية انسحاب الولايات المتحدة من العراق وسوريا، معتبرين أن الإعلان الحكومي جاء بهدف تنفيس غضب الفصائل، ووقف تصعيد هجماتها العسكرية التي تشنّها منذ شهرين ضد القواعد الأميركية في كلا البلدين، ومواقع حيوية في البحر الأبيض المتوسط، بالصواريخ والطيران المُسيّر. وأكدت مصادر في المقاومة العراقية، لـ«الأخبار»، أن الأخيرة لن توقف عملياتها تلك إلا في حال إيقاف العدوان ضد قطاع غزة، ملوّحة بمزيد من التصعيد خلال الأيام المقبلة. ومن جهتها، أفادت مصادر من «الإطار التنسيقي»، «الأخبار»، بأنّ «من ضمن الشروط التي وضعتها فصائل المقاومة أمام رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، مقابل عدم التصعيد في هجماتها والتهدئة، هي انسحاب القوات الأجنبية من البلاد، واستبدال السفيرة الأميركية لدى العراق، إلينا رومانوسكي، وإبعادها نهائياً».

لكنّ وزارة الدفاع الأميركية لم تصرّح بشكل مباشر برغبتها في سحب كامل قواتها من الأراضي العراقية نزولاً عند طلب حكومة بغداد، وإنما اكتفت بالحديث عن تشكيل «لجنة عسكرية عليا» مشتركة لمناقشة مستقبل العلاقات الثنائية، الأمر الذي رفع من وتيرة التشكيك في جدية الولايات المتحدة في الخروج من سوريا والعراق. وفي هذا السياق، أوضح المستشار الإعلامي للسوداني، هشام الركابي، لـ«الأخبار»، أن الاتفاق بين الحكومتين العراقية والأميركية، الهدف منه «صياغة جدول زمني لإنهاء مهام التحالف الدولي بصورة تدريجية»، مضيفاً أن «اللجنة العسكرية العليا ستعمل على تحديد شكل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، وذلك بعد أن تنسحب قوات التحالف الدولي وفق الجدول الزمني» المذكور. وبيّن الركابي أن «اللجنة تتشكّل من فرق فنية عراقية وأميركية، ستشرف على عملية الانسحاب التدريجي، ومن ثم الانتقال إلى بحث علاقة ثنائية شاملة، يكون أساسها المصالح المشتركة بين الدولتين». ولفت إلى أن «اللجنة باشرت فعلياً عملها، وهناك لقاءات بين الفرق المشتركة، التي ستواصل عملها خلال الأيام المقبلة للوصول إلى اتفاق واليات تؤسس لعملية الانسحاب»، مضيفاً أن «وضع المستشارين سيكون حسب حاجة العراق. فإذا كان يحتاج إلى تسليح أو إدارة عمل عسكري معين، فسيقوم بالطلب من قبل أحد الأصدقاء في التحالف الدولي».

لكنّ المتحدث باسم «كتائب سيد الشهداء»، كاظم الفرطوسي، شكّك، في تصريح إلى «الأخبار»، في جدية النوايا الأميركية، قائلاً إنه «إن كان الأمر كذلك، فلا بد من أن يبدأ الانسحاب قبل الانتخابات الأميركية، حتى تكون هذه الإدارة مُلزمة بوجود تلك الاتفاقية إن وجدت». وتابع أن «ما يجري الحديث عنه من قبل الأميركيين يدور حول أن هذه اللجنة العليا ليست لجدولة الانسحاب، وإنما لدراسة مخاطر داعش وما شاكل ذلك. بالتالي نحنُ نشكّك في صدقها». وأعرب عن اعتقاده أن «الخيارات أمام فصائل المقاومة لنصرة غزة كثيرة، وجاءت المرحلة الثانية التي قصفت المقاومة في إطارها ميناء أسدود وحيفا»، مؤكّداً أن «هذه المرحلة الثانية يُمكن أن تتطور أكثر وتطاول أهدافاً أدقّ، وبالتالي أعتقد أنه ليس أمام الكيان الصهيوني، إلا التعامل بمنطق القوي للقوي وليس القوي للضعيف. هذه هي المعادلة الجديدة التي ستُفرضها المرحلة الثانية».

فصائل المقاومة تحذّر من التسويف في الانسحاب الأميركي (أ ف ب)

أما الخبير العسكري، كاظم البديري، فينظر إلى الاتفاق العراقي - الأميركي على الانسحاب، بأنه «جاء نتيجة ضغط المقاومة وهجماتها المستمرة، معتبراً أن «قضية الانسحاب سوف تستغرق وقتاً طويلاً، لأنّ الأميركيين غير راغبين، وحديثهم مع بغداد عن تنظيم العلاقة ليس بهدف إنهاء الوجود الأميركي بسبب المصالح الأميركية في الشرق الأوسط». ويعتقد أن «الإعلان الحكومي سيزيد من حماس المقاومة التي ستضغط أكثر بهجماتها، حتى يُنفّذ قرار الانسحاب. وبالتالي ستتعرض المصالح الأميركية لمزيد من الهجمات الصاروخية سواء أكانت في العراق أم خارجه».

لا مؤشرات خروج أميركي من سوريا

الحسكة ـ **ايهم مرعي**

تحوّل وجود القوات الأميركي في سوريا، في الأيام الماضية، إلى مادة دسمة لدى عدة وسائل إعلام أميركية، بعد أن تمّ تسريب معلومات عن وجود نية لسحب تلك القوات، قبل أن يتم نفي الأنباء المتداولة في هذا الخصوص، والتشديد على ضرورة البقاء في ذلك البلد، لضمان استمرار العمليات العسكرية ضد «داعش»، والحفاظ على التوازن في ظل الوجودين الإيراني والروسي هناك. وكان موقع «المونيتور» الأميركي، الذي سرّب معلومات عن الانسحاب، قد أشار في أحد تقاريره، نقلاً عن مسؤولين أميركيين، إلى أن «وزارة الدفاع الأميركية طرحت خطة تهدف إلى إنشاء شراكة بين قوات قسد الكردية، والقوات الحكومية السورية، في سبيل محاربة تنظيم داعش في سوريا»، مبيناً أن «الهدف هو حماية قسد على المدى المتوسط إلى الطويل». وتحدث الموقع عن «وجود مؤشرات متزايدة إلى انسحاب القوات الأميركية من سوريا»، لافتاً إلى أن الانسحاب «قد يكون حتمياً إن لم يكن وشيكاً».

أي انسحاب أميركي شامل من العراق، سيعني بطبيعة الحال انسحاباً من سوريا (أ ف ب)

كما نقلت صحيفة «بوليتيكو» عن ثلاثة مسؤولين أميركيين أن «هناك مداولات حول الانسحاب من سوريا». لكن قناة «CNN» سارعت إلى نفي «صحة كل تلك التقارير الإعلامية»، بحسب ما نقلته عن مسؤول في البيت الأبيض، أكّد أن «إدارة الرئيس جو بايدن لا تفكّر في الانسحاب من سوريا».

وعلى أي حال، يبدو أن تصاعد عمليات «المقاومة الإسلامية في العراق»، ضد القواعد الأميركية في كل من سوريا والعراق، وتجاوزها الـ160 استهدافاً في ثلاثة أشهر، والطلب العراقي الرسمي من الأميركيين وضع جدول انسحاب لقواتهم من هذا البلد، يتسبّبان في تحفيز النقاش الأميركي حول الوجود العسكري في كلا البلدَين المذكورين. وهو نقاش يعزّزه أيضاً تصاعد الخشية من تحول القوات الأميركية إلى أهداف عسكرية مباشرة للمقاومة براً وجواً في سوريا والعراق، في تكرار لتجربة ما بعد الغزو الأميركي عام 2003. وكانت قد أعلنت وزارة الخارجية العراقية، رسمياً، «التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على صياغة جدول زمني لخروج القوات الأميركية من العراق»، فيما أكدت واشنطن أن «المحادثات ستستمر في تحديد شكل العلاقة بين البلدين، وليس في تحديد جدول زمني للانسحاب».

> **تصاعد الحديث عن مصير الوجود الأميركي في سوريا أثار ريبة لدى قيادة «قسد»**

بسبب تابعية القوات الموجودة في الأخيرة لنظيرتها في الأول، فضلاً عن عدم وجود أي إمكانية للإمداد من أي دولة مجاورة لسوريا، خاصة في الشرق والشمال، في ظل حالة العداء التركية لـ«قسد»، واستحالة السماح للأميركيين باستخدام الأراضي التركية لتقديم الدعم للقوات الكردية. على أنه ميدانياً، لا يبدو أن ثمة أي أثر لهذه النقاشات إلى الآن، في ظل مواصلة القوات الأميركية نشاطها في سوريا. وفي هذا الإطار، نفّذت هذه القوات، أمس، إنزالاً على حي الحصية في بلدة الشحيل في ريف دير الزور الشرقي، قالت وسائل إعلام كردية إنه «استهدف شخصية يعتقد أنها أحد القيادات المسؤولة عن تمويل تنظيم داعش في المنطقة». ومع ذلك، يبدو أن تصاعد الحديث عن مصير الوجود الأميركي في سوريا، أثار ريبة لدى قيادة «قسد»، التي عاودت انتقاد الولايات المتحدة، على لسان قائدها العام، مظلوم عبدي، الذي أكد أن «الصمت التركي حيال الانتهاكات التركية بحق مناطقنا، يقودنا إلى نتيجة واحدة، أن الأتراك يتصرفون بمباركة أميركية غير معلنة». لكن مصادر مقربة من «قسد» نفت، في حديث إلى «الأخبار»، علمها بـ«وجود أيّ نوايا للانسحاب الأميركي من سوريا»، مبينة أن «قسد» «تلقت قبل مدة قصيرة تأكيدات بأن الانسحاب ليس ضمن الخطط المطروحة لإدارة الرئيس جو بايدن في سوريا»، مرجّحة «عدم حصوله أثناء ولاية الرئيس بايدن على الأقل».

من جهتها، أكدت صحيفة «حرييت» التركية أنّ «لدى أنقرة اعتقاداً بأنّ واشنطن تميل إلى الانسحاب ليس فقط من سوريا، وإنّما من كل الشرق الأوسط»، فيما رفضت وزارة الدفاع التركية التعليق على أنباء الانسحاب. وقال المستشار الإعلامي للوزارة، زكي أكتورك، إنه «يجب التعامل مع هذه الأخبار بحذر، علينا انتظار التصريحات الرسمية، ولا يمكننا التعليق من دون الاطلاع على بيان رسمي أو بدء تنفيذ الانسحاب». بدوره، قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إن «هذا حدث بالفعل مرة واحدة عندما أعلن الرئيس السابق، دونالد ترامب، عن نية مماثلة»، وأضاف أنّ «المسألة ليست فيما إذا كانت القوات الأميركية ستغادر سوريا أم لا، لأنهم موجودون أساساً بشكل غير قانوني، لكن الأمر متعلق بأن القوى السياسية السورية التي تحتمي بالمظلة والرعاية الأميركيتين، تعتمد على رهان زائف أخلاقياً وسياسياً»، في إشارة إلى «قسد»، لافتاً إلى أن الأخيرة «بدأت حين الانسحاب الأميركي في مدة ولاية ترامب، بطلب المساعدة من روسيا لإقامة اتصالات مع حكومة دمشق، وحين غيرت واشنطن رأيها توقّفت قسد عن المطالبة بالمساعدة، وعادت فوراً إلى جناح الولايات المتحدة».

تقرير

شرعنة الكحول في السعودية
«أما السياسة فاتركوا»

حسين إبراهيم

من زاوية الحرّيات الشخصية، يُعدّ قرار السلطات السعودية فتح أول متجر لبيع المشروبات الكحولية في الرياض، مخصّص للدبلوماسيين، إيجابياً، بمعنى أنه يزيل حاجزاً أثبتت كل التجارب أنه غير مجدٍ، كما غيره من القرارات السابقة التي تندرج في إطار السماح للناس بممارسة سلوكياتهم وفق ما يرغبون، بعيداً عن الزجر من هيئات حكومية من مثل «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» المنحلّة، والتي استُبدلت بـ«الهيئة العامة للترفيه» لصاحبها تركي آل الشيخ. والإيجابية التي نتحدّث عنها هنا لا تتأتّى من موقف شخصي من موضوع الكحول، لا سلباً ولا إيجاباً، وإنما من تساؤل عن جدوى المنع الذي لم يحصل أن نجح وكان تاماً في أيّ مكان وزمان، إذ دائماً ما كان من يرغبون في استهلاك الكحول، في السعودية أو في غيرها، منذ القدم وحتى اليوم، يجدون طريقة للحصول عليه، عن طريق التهريب أو الصناعات اليدوية المحلية، ولو بأسعار أعلى، وربما بنوعية أكثر رداءة، وفي بعض الحالات، أكثر خطورة.

هكذا، ثبت أن الدولة لا يمكن أن تكون أباً يراقب السلوك اليومي لأولاده، ما دام يحصل تحت سقف قوانين وأعراف يتوافق عليها معظم البشر؛ والدولة التي تحاول أن تفعل ذلك، تخسر. وبإمكانها أن تؤطر قانونياً أعرافاً وتقاليد يتواضع عليها معظم مواطنيها نتيجة عادات نشأوا عليها. إذ لا يمكن مثلاً لسعودية ولا لأيّ دولة عربية أو أيّ دولة أخرى محافظة، أن تبيح قانوناً، زواج المثليين، ليس فقط لأنه محرّم دينياً، وإنما في الأساس لأن هناك توافقاً اجتماعياً طاغياً على رفض مثل هذا الأمر. لكن المشكلة في ما يحصل في السعودية اليوم، أن الانفتاح المجتمعي، وهو مريح بالفعل لفئات واسعة من المواطنين، ولا سيما الشباب منهم، منبعه ليس الحرص على توسيع دائرة حرّيات المواطنين وراحتهم، بقدر ما هو الرغبة في فتح مصارف للاحتقانات الناجمة عن الكبت في كل مناحي حياة المواطنين، وعلى رأسها المنحى السياسي، الذي تتشدّد المملكة، تحت قيادة محمد بن سلمان، فيه، أكثر من أيّ وقت مضى على المملكة في كل تاريخها. وربما تكون الانفتاحات الاجتماعية في جانب منها، تعويضاً عن هذا التشدّد السياسي.

المرام بالفعل من إباحة الكحول، هو بالضبط إبعاد الناس عن المطالبة بحرّيات سياسية. فالحصول على الكحول في المملكة لم يكن يوماً مستحيلاً، والعقوبات التي كانت توقّع على المخالفين، كانت من الاعتدال بحيث يمكن المخاطرة

> **المجتمع السعودي غير راض بغالبيّته عن الجانب السياسي من عملية التحوّل**

بالوقوع في محظورها. أما ما لا يمكن المخاطرة بالوقوع تحت عقوبته، فهو العمل السياسي، ليس من موقع المعارضة للنظام فحسب، وإنما أدنى من ذلك بكثير. فالمنع هنا يطاول أقل المطالب، مثل أن يكون للناس الحق في التعبير عن موقف من أحداث كتلك التي تجري في غزة اليوم، فيما ليس وارداً التساهل إزاء مطالبات من نوع إحداث تغييرات في النظام أو تغييره بالكامل.

من الواضح أن قراراً كهذا هو مقدمة لقرارات أشمل في هذا الخصوص. وهو بالقطع يندرج ضمن ربط النظام القائم - الجديد بمنظومة قِيَم مختلفة تماماً الاختلاف عن منظومات القيم أيام الملوك السابقين. وفي الحالتين، أي سابقاً وحالياً، ليست منظومات القيم تلك عبارة عن مبادئ حياة يريدها هذا النظام أو ذاك، وإنما مجموعة من محدّدات سلوكية تساعد في انتظام المجتمع تحت قيادته. الفارق أن الملوك السابقين كانوا ييسّرون ما يرونها قيَماً اجتماعية متجذّرة من دون أن يؤمنوا بها. أما النظام الحالي، فيسعى إلى تغيير منظومة القيم، ويعينه في ذلك الانفتاح العالمي وزيادة الاختلاط بين شعوب من قيم مختلفة.

لكن أهم ما في الأمر هو أن النظام القائم يطمح إلى أن يؤدي القطع مع الماضي اجتماعياً، إلى تسهيل القطع سياسياً أيضاً. وهذا ليس متاحاً للرعايا الذين يُدفعون دفعاً إلى القطع اجتماعياً، ويُمنع عليهم التطور سياسياً حتى لو على مستوى التعبير، فضلاً عن المشاركة في صناعة السلطة من خلال الانتخابات، مثلاً. فتح متجر لبيع الكحول في الرياض، وما قد يليه، هو خطوة على طريق تثبيت إحدى ركائز النظام الجديد. فالمراد هو تقديم ما يجري بوصفه صيرورة تقدّم حضاري سيكون لها ما يوازيها في السياسة، على صعيد الاندماج في المنظومة الغربية للدولة بكاملها، وليس لنظامها فحسب، الذي كان في السابق متحالفاً سياسياً مع الغرب، ومنفصلاً اجتماعياً عنه. وأحد أهم العناوين لهذا الاندماج هو إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل.

العائق أمام ذلك، هو أن المجتمع السعودي، وإن كان صامتاً، وإن كان جزء منه ليس راضياً حتى بعملية التحوّل الاجتماعي، إلا أنه غير راضٍ بغالبيته عن الجانب السياسي من عملية التحوّل، بسبب الموروث الديني والاجتماعي السائد منذ ما قبل حكام السعودية جميعهم، بقديمهم وجديدهم. وهذا هو عملياً ما يُخيف ابن سلمان من الإقدام على التطبيع المجاني الذي لا تقبل إسرائيل بغيره، في ظل شلال الدم الفلسطيني في غزة. لكن ما يجري هو الذي يُطمّع شخصاً مثل الرئيس الإسرائيلي، إسحق هرتسوغ، في القول في دافوس إن ما يُحضّر له مع السعودية، سيكون بداية «سلام الشعوب»، خلافاً لسلام الأنظمة الذي أقيم بين تل أبيب وعدد من العواصم العربية حتى الآن.

الانفتاح المجتمعي في السعودية منبعه ليس الحرص على توسيع الحرّيات وإنما تنفيس الاحتقانات (أ ف ب)

فواز طرابلسي عن «زمن اليسار الجديد» [3]

(أرشيف)

أسعد أبو خليك *

الحديثُ هنا عن كتاب فواز طرابلسي الجديد، «زمن اليسار الجديد»، الصادر عن دار رياض نجيب الرئيس.

صدرَ العدد الأوّل من نشرة «لبنان الاشتراكي» في أيلول 1966 واستمرّ حتى آذار 1970، وأصبحت المجموعة تُعرف باسم «لبنان الاشتراكي» (يرجّح فوّاز أن وضّاح شرارة كان وراء التسمية، ص. 51). التصميم على الاشتراكيّة يمكن أن يُفهم في سياق التصادم الفكري مع الحزب الشيوعي اللبناني الذي كان يؤمن بمقولة «الرأسمالية الوطنيّة»، والمفهوم كان بمنزلة تصالح بين الاتحاد السوفياتي وبين أنظمة عربيّة وغير عربيّة لا تؤمن بالشيوعيّة. لم يكن الاتحاد السوفياتي يرى أننا مهيؤون لتطبيق الاشتراكية بعد، ونظريّات الاستحالة تعدّدت. من هذا المنظور، فإن «اليسار الجديد» في هذه المجموعة هو تعبير عن استقلالية عن الاتحاد السوفياتي، خصوصاً قبل انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني في 1968. وصفة اللبناني في اسم المجموعة كانت مُلفتة وذلك في زمن كان الجدال اليساري فيه يراوح بين القومية وبين الأمميّة. قد تكون هذه المجموعة، عبر حصرها النضال الاشتراكي في حدود لبنان، سابقة لتعبيرات الوطنيّة اللبنانيّة اليسارية التي انطلقت في رحم 14 آذار بعد اغتيال الحريري.

يذكر المؤلّف عدد الكتب التي كانت تناقش (باقتراح من شرارة، ص53) وغزارة القراءات كانت تختلف في الكمّ والنوع عن التثقيف الشيوعي الضحل في الأحزاب الشيوعيّة («الإصلاحيّة» منها كما «الثوريّة») في زمن الحرب الأهليّة. كان يكفي للتدرّج في صفوف تلك الأحزاب قراءة نتف من «18 برومير» ونتف من «ما العمل» كي تكتمل ثقافة العضو العقائدية. يقرّ المؤلّف بتأثّره بغرامشي وهو كان من أوّل مُترجميه إلى العربيّة. وكان الأعضاء يواظبون على مطالعة الصحف اللبنانيّة والعربيّة والأجنبيّة على حدّ سواء. التنظيم لا يشبه أياً من الأحزاب اليساريّة التي عاصرتُها أثناء سنوات الحزب، ربّما لأنّ مجموعة «لبنان الاشتراكي» كانت أقرب إلى تنظيم نخبة فكريّة لا تطمح إلى الاختراق الجماهيري (تماماً على نسق تمييز موريس دوفرجيه بين نوعين من الأحزاب). لا يمكن أن يستطيع حزب بهذا التطلّب في التثقيف الفكري أن يصل إلى العمّال والفلّاحين الذين طمحت الأحزاب الشيوعيّة آنذاك لجذبهم. هذا لا يعني أن النخبويّة لم تعتر صفوف تنظيمات شيوعيّة تقليديّة، حتى تلك التي استطاعت أن تضمّ جماهير إليها. لكن المعايير في التثقيف لم تكن واحدة، وكان هناك تراخٍ في المتطلّبات والواجبات في خلايا التنظيمات في المناطق الريفيّة والعمّاليّة في نواحي بيروت. ويتحدّث طرابلسي بصراحة عن طقوس رفاقيّة في التدخين والسلام بين الأعضاء (ص. 55). وكان الانضمام إلى التنظيم نخبوياً وانتقائيّاً، على عكس ما ساد في تنظيمات الشيوعيّين التقليديّين، خصوصاً في سنوات الحرب. كان يُفترض أن يكون هناك ترشيح وموافقة لكن لا أذكر أن هناك عضواً طُرد. المنافسة كانت على أشدّها بين التنظيمات وكان حجم التنظيم يقرّر حجم التمويل الخارجي (العربي أو الاشتراكي الشرقي).

ويذكر طرابلسي، شاكراً، الدور الطليعي الذي لعبه بشير الداعوق، صاحب «دار الطليعة». الداعوق ليس معروفاً كثيراً وكان يبتعد عن الأضواء، ولم يضره أن تكون زوجته (الأديبة، غادة السمّان) معروفة أكثر منه. يصفه طرابلسي بـ«الإنسان الدمث، والقارئ الدؤوب، والبعلبكي المنفتح، والناشر الجريء الاستثنائي الذي أسهم بدور بارز في نشر أدبيّات التحرّر الوطني والاشتراكيّة والماركسيّة» (ص. 56). الداعوق بلا شك كان غلماً من أعلام النهضة الفكريّة التقدميّة في لبنان. كان بعثيّاً لكن لم يكن دوغمائيّاً أو عقائديّاً في سياسة النشر، في داره أو في مجلّة «دراسات عربيّة». مجلّة «دراسات عربيّة» (التي كنا نعود إلى مقالاتها بعد سنوات) أسهمت في إذكاء الخلافات الفكريّة وفي إثراء التثقيف الفكري التقدمي لمن يرغب. كانت مروحة التعبيرات الأيديولوجيّة تنمّ عن سعة صدر وانفتاح الناشر الفريد. كتب «دار الطليعة» ثقّفت اليساريّين أكثر بكثير من منشورات «دار التقدّم» (أي الدار الموسكوبيّة التي كانت تنشر التراث الماركسي المختار بالعربيّة). وكانت مقالات «دراسات عربيّة» تراوح بين الإنتاج الأكاديمي والمناكفات الحزبيّة بين عقائديّين. تفرّغ طرابلسي لترجمة التراث اليساري لـ«دار الطليعة» في سنوات الدراسة في الجامعة الأميركيّة.

وتزامن تنظيم «لبنان الاشتراكي» مع «جبهة القوى الطالبيّة» وهي تنظيم لطلاب يساريّين في المدارس والجامعات الفرنسيّة التعليم (كان أمين معلوف وسمير فرنجيّة من بين الأعضاء، بالإضافة إلى يهود لبنانيّين يساريّين) (ص.59). وتنافس على كسب ودّ الجبهة الحزب الشيوعي اللبناني و«التيّار الليني» فيه. طُردت بولا يوليتي من «التيّار الليني» بعد أن اتُّهمت بـ«تمرير معلومات» عنه إلى «لبنان الاشتراكي» (عبر شرارة). استقال طرابلسي احتجاجاً. عمل طرابلسي مع مجموعة من اليساريّين في نشاطات من أجل فلسطين وضد الحرب الأميركيّة في فيتنام. تسبّب ذلك في منع طرابلسي من زيارة أميركا لمدة عشرين عاماً (ص. 60).

ميّز الإنتاج الفكري لـ«لبنان الاشتراكي» بين البورجوازيّة الماليّة-التجارية وبين الإقطاع السياسي، وشغل هذا التمييز النقاش الفكري مع أن المجموعة أخذت في الحسبان «تبرجز الإقطاع السياسي» (ص. 63). لكن النقاش كان نظريّاً ومجرّداً بعض الشيء. يذكر طرابلسي القضايا المطلبيّة، ولكنها لم تشغل التنظيم وإن شارك فيها مع الطلاب الثانويّين. كان التنظيم يقدّم تحليلات طبقيّة للظواهر السياسيّة، مثل الحكم على التجربة الشهابيّة بأنها كانت تمثّل «مصالح الرأسماليّة اللبنانيّة ذات الطابع التجاري-المصرفي في الغالب» («لبنان الاشتراكي»، تموز 1968، والاستشهاد من ص. 66 من الكتاب) لكن من دون تقديم مساهمة عن التركيب الطبقي للمجتمع اللبناني (أوّل دراسة في هذا الصدد كانت في كتاب بالفرنسيّة لسليم نصر وكلود دوبار في 1976). لكن الشهابيّة لم تقطع بالكامل مع الإقطاع السياسي بل تحالفت مع أجنحة منه ضد أخرى (هي فضّلت صبري حمادة على كامل الأسعد، مثلاً). ويتفوّق تقييم المجموعة للتجربة الشهابيّة على تقييمات لاحقة كادت أن تجعل من شهاب المصلح الأكبر. يذكر طرابلسي القيود على الطبقة العاملة في عهده (ص. 67)، كما أن شهاب كان المتبنّي لحزب الكتائب نكاية بريمون إدة. وطرابلسي على حق في أن «النظر إلى الشهابية قبل الحرب الأهليّة ليس كالنظر إليها بعدها» (ص. 68).

وقفت المجموعة ضد الستالينيّة وضد التدخل العسكري السوفياتي في تشكوسلوفاكيا. هذا النقد المبكر المتبنّي لحزب الكتائب نكاية بريمون إدة. وطرابلسي على حق في أن «النظر إلى الشهابية قبل الحرب الأهليّة ليس كالنظر إليها بعدها» (ص. 68).

وقفت المجموعة ضد الستالينيّة وضد التدخل العسكري السوفياتي في تشكوسلوفاكيا. هذا النقد المبكر للستالينيّة كان بالفعل من تجلّيات «الجدة» في التجربة اليساريّة لأن الأحزاب الشيوعيّة لم تكن تجرؤ على نقد الستالينيّة حتى بعد عام 1956. لكن هل إن نقد الستالينيّة والتدخّل العسكري السوفياتي في تشكوسلوفاكيا أسهم في إضافة المسحة الليبراليّة التي شدّت في ما بعد معظم أعضاء المجموعة وجعلتهم من أصدقاء اليمين؟ وفي ضوء الحرب الباردة، والحروب الأميركيّة المنتشرة حول العالم، لماذا يكون التدخّل العسكري السوفياتي الشرّ بعينه خصوصاً بعد جلاء حقيقة حركات المعارضة في أوروبا الشرقيّة وتبخّر أوهام التعويل على «الاشتراكية إنسانيّة» في تلك الدول كي تكون في تضاد مع الماركسية السوفياتية؟

> كتب «دار الطليعة» ثقّفت اليساريّين أكثر بكثير من منشورات «دار التقدّم». وكانت مقالات «دراسات عربيّة» تراوح بين الإنتاج الأكاديمي والمناكفات الحزبيّة بين عقائديّين. تفرّغ طرابلسي لترجمة التراث اليساري لـ«دار الطليعة» في سنوات الدراسة في الجامعة الأميركيّة

يعترف طرابلسي أن المجموعة كانت تجهد كي تظهّر الاختلاف مع الحزب الشيوعي اللبناني وأن المعرفة الماركسية النظريّة للمجموعة أتاح لها النظر باستعلاء نحو الشيوعيّين التقليديّين، في حقبة عانوا فيها من صراعات ومن أثقال قرارات خطا (بالنسبة إليهم) مثل قبول التقسيم ومعارضة الوحدة ومجابهة عبد الناصر في الوقت الذي كان فيه رأس الحربة ضد الاستعمار الغربي. كان العداء أو الاختلاف مع الحزب الشيوعي هو مبرّر وجود كل الأحزاب الشيوعيّة الأخرى في لبنان. المفارقة أن مجموعة «لبنان الاشتراكي»، التي انضوت في ما بعد في إطار «منظمة العمل الشيوعي»، لم تعد تؤمن بالاختلاف العقائدي مع الحزب الشيوعي وتبيّن في هذه السيرة أن السبب الذي منع الاندماج بين التنظيمين كان شخصيّاً (من ناحية المنظمة وزعيمها، محسن إبراهيم).

يقول فوّاز إن الحزب لم يكن آنذاك (في منتصف الستينيّات وبعدها) جاذباً للشباب الحالمين و«المستعجلين» للتغيير (ص.71). والحزب لم يكن جاذباً أيضاً في مرحلة الحرب بالنسبة إلى الشيوعيّين الثوريّين. كانت النظرة إليه أنه جامد وستالينيّ وإصلاحي النزعة والتوجّه. لكن المنظمات الشيوعيّة الثورية فشلت هي الأخرى في التمايز الحقيقي عن الحزب ولم تثبت أن مسلكها أو عقيدتها ثوريّة في مقابل إصلاح الحزب، تبلورت على الواقع، خصوصاً أن بعضها (مثل حزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان) كان منضوياً في إطار الحركة الوطنيّة اللبنانيّة. والتبعيّة للاتحاد السوفياتي حكمت سياسات كل الأحزاب الشيوعيّة في لبنان، باستثناء التروتسكيّين والفوضويّين والمجموعات الصغيرة التي لم تحمل صفة أحزاب.

لكن خلاف «لبنان الاشتراكي» مع الحزب شمل قضايا كبرى مثل مشروع روجرز والموقف من العمل الفدائي والكفاح المسلّح على الصعيد العربي والعالمي والنظرة إلى الشهابيّة (كان من المفيد لو أن طرابلسي أسهب في شرح المواقف المختلفة للمجموعة هنا) (ص. 72). لكن طرابلسي على حقّ في أن مجمل إصلاحات الشهابيّة لم تمسّ بـ«التزام لبنان مبادئ الاقتصاد الحرّ» (ص.80). كما إنّ المجموعة على حقّ في أن الشهابيّة لم تقلب النظام الطائفي أو تسعى إلى القضاء عليه، بل سعت إلى تعديل موازين التمثيل في الإدارة، ليس إرضاءً للمسلمين، بل من أجل تحقيق السلم الأهلي. ونقاشات المجموعة مع الأحزاب والشخصيّات الأخرى غلب عليها طابع «التشاوف» النظري كما اعترف طرابلسي. هناك وثيقة من 1968 (من إعداد أحمد بيضون، على ما أظن) وفيها نقد لتناول كمال جنبلاط للماركسيّة (بعنوان «تهافت الجنبلاطيّة في تعدّي الماركسيّة»). هناك القليل من النقاش السياسي في الدراسة وكثير من إثبات القصور النظري والمعرفي لجنبلاط حول الماركسيّة.

واختلفت المجموعة مع الحزب الشيوعي في تقييم انتخابات 1968. رفضت المجموعة الفصل بين المرشحين الشهابيّين وبين مرشحي «الطعمة المالية» (ص. 75). وكتب طرابلسي في «لبنان الاشتراكي» في آذار 1968 عن موضوع الانتخابات وردّ على الحزب الشيوعي بمقولة «التحالف الحاكم بين البورجوازيّة التجاريّة-الماليّة والإقطاع السياسي المكوّن من عائلات مالكة لأرض فقدت نفوذها الاقتصادي أمام التطوّر الرأسمالي» (ص. 75). وحالة الصناعي بطرس الخوري ماثلة لتدعيم مقولة طرابلسي، فالرجل تحالف مع عائلات الإقطاع ليس من أجل البروز كزعيم سياسي، وإنما من أجل تمرير مشاريعه الاقتصاديّة ومحاربة اليسار (كان قريباً من رشيد كرامي ومن كميل شمعون وكان من أبرز مموّلي شحنات السلاح في أوّل الحرب الأهليّة لمصلحة ميليشيات اليمين). يعترف المؤلّف بقصور نقد المجموعة للحزب الشيوعي: هم أخذوا على الحزب عدم دفعه نحو الاشتراكيّة فيما توصّلت المجموعة إلى خلاصة فيما بعد موجة التطبيع مع الكيان وخلاصة الدعوة إلى «مرحلة وطنيّة ديموقراطيّة... وسيطة». كما رهنت المجموعة عمليّة البناء الاشتراكي بـ«تحوّلات عربيّة أساسيّة» (ص. 75-76). ويمكن الملاحظة أن التعويل على التحوّلات العربيّة تجلّى في الاتكال على المقاومة الفلسطينيّة. وعندما فشل التغيير، قام محسن إبراهيم وغيره بلوم المقاومة الفلسطينيّة كأنها هي المولجة بتغيير الوضع اللبناني وتثويره.

(يتبع)

* كاتب عربي - حسابه على تويتر @asadabukhalil

جوهر التحرّر العربي: مواجهة مشروع الصهاينة وحماتهم

سعد الله مزرعاني *

ردّد مسؤولون إسرائيليون، خصوصاً منذ الشهر الثالث على العدوان البربري على غزّة، بأن إسرائيل تمر بمرحلة «مصيرية» أو «حاسمة». البعض يعلن ذلك من قبيل تدبير حرب الإبادة التي تشنها قوات العدو، وتأكيداً على المضيّ فيها حتى الانتصار «المطلق» كما ذكر المجرم نتنياهو بعد «كارثة المغازي». لكن بالنسبة إلى البعض الآخر، وربما الأكثرية، فحينما تصف الوضع الراهن بـ«المصيري»، إنما تفعل ذلك من قبيل القلق والهلع بشأن المشروع الاستيطاني الإحلالي الصهيوني نفسه. أسباب عدة، موضوعياً، تقود إلى هذا النوع من الشعور. وهو في المناسبة، قلق عرفه مسؤولو كيان العدو، لمدة، بعد انطلاق حرب عام 1973 حين حطّم الجيش المصري «خط بارليف» وتقدّم الجيش السوري في معظم الجولان:

- أولها، عملية السابع من أكتوبر نفسها التي كانت صاعقة ومدوية.
- السبب الثاني، عجز الجيش الإسرائيلي، بعد 110 أيام على بدء الحرب، عن تحقيق أي إنجاز عسكري يُعتدّ به. هذا يعني، بالضرورة، عجزه المتفاقم عن تحقيق أهداف الحرب الثلاثة التي أعلنتها أركان السلطة، وهي: القضاء على «حماس» والمقاومة، استعادة الأسرى، عدم تكرار عملية 7 أكتوبر. كما يعني سقوط ما كسبه، أو نسبه لنفسه، من قدرة على الردع والحسم السريع وفائض القوة لحماية المطبّعين أيضاً؛
- السبب الثالث، طول مدة الحرب، وهو استثنائي، وحجم الخسائر، البشرية والعسكرية والاستخبارية والاقتصادية... وهو هائل وإلى ازدياد، ما يرجح، إلى حد كبير، هزيمة إسرائيل في هذه الحرب، مهما أصرت وعاندت حكومة أقصى اليمين والتطرف والفاشية.
- الرابع، هو تعدد الجبهات التي فتحت على العدو وعلى أقرب حلفائه: على الحدود اللبنانية، وفي اليمن والبحر الأحمر، وفي العراق وسوريا (على القواعد الأميركية)...
- الخامس، أن «الإنجاز» الإسرائيلي الوحيد، في التدمير الهائل لكل أسباب الحياة ومظاهرها في قطاع غزة حجراً وبشراً وخدمات... بما هو محاولة تهجير وإبادة جماعية، تحوّل، بشكل متصاعد وسريع، سلاحاً ذا حدّين. حدّه الثاني، هو تلك الحملة العالمية الصاخبة التي اجتاحت عشرات البلدان، وخصوصاً الغربية، والتي شارك فيها ملايين الأشخاص للتضامن مع الشعب الفلسطيني وإدانة الهمجية الصهيونية وداعميها والمشاركين، وخصوصاً واشنطن.
- السادس، هو الانقسام الداخلي في إسرائيل، قبل 7 أكتوبر وبعدها. وهو انقسام بين العسكريين والسياسيين، وبين المتطرفين الفاشيين واليمين العنصري التقليدي. تضاف إلى ذلك المشكلات والمتاعب الشخصية لرئيس الوزراء في تقاذف المسؤولية الإخفاق مع العسكر، وفي ملفه القضائي، وارتهانه للمتطرفين الفاشيين.
- السابع، والمهم أيضاً، فإنه بنتيجة الوحشية الصهيونية، من جهة، وتضحيات وبطولات مقاومي غزّة والصمود الأسطوري لشعبها، من جهة ثانية، فقد سقط القسم الأكبر من أكاذيب الكيان وحماته، بشأن طبيعة الصراع وموقع الكيان الصهيوني فيه، وخبرية «الدفاع عن النفس» التي تبنّاها الرئيس الأميركي بايدن وقادة «الأطلسي»، وهم يهرعون إلى تل أبيب: وكان المقاوم الفلسطيني هو المحتل والمعتدي، وليس الكيان الصهيوني، ومنذ ثلاثة أرباع القرن! كل ذلك، وسواه، بلور تحوّلات مهمة واستثنائية لجهة إدانة الفاشية العنصرية الصهيونية، من جهة، وفهم جوهر الكفاح الفلسطيني بما هو مقاومة احتلال إحلالي تصفوي لا يتورع، بدعم من الغرب الاستعماري، وواشنطن خصوصاً، عن شن حرب إبادة شاملة ضد الشعب الفلسطيني. لعل أبرز ما يوضح ذلك موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخصوصاً في موقف أمين عام الأمم المتحدة الذي بكّر في العودة إلى الأسباب التي قادت إلى 7 أكتوبر. وهو واظب، رغم السوقية والوقاحة والتهديدات الإسرائيلية، على فضح الكيان الصهيوني الذي يرتكب على حدّ وصفه مجازر «غير مسبوقة في التاريخ»! (هل يغتالونه؟!). يتضح ذلك حتى في موقف الاتحاد الأوروبي. فهو، رغم انحيازه التقليدي لإسرائيل، وتبعيته لواشنطن، اضطر، تحت وقع المجازر وحرب الإبادة وهولها، وضخامة التظاهرات في دوله، المؤيدة للمقاومة الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني، إلى المطالبة بضرورة إقامة دولة فلسطينية. ولقد بلغ بمسؤول الشؤون الخارجية في الاتحاد أن يتساءل: «ماذا تريد إسرائيل؟ تهجير الفلسطينيين أو قتلهم»! بمعزل عن الجدية ومدى الالتزام، فإن هذا الموقف يتعارض مع المشروع التوسعي الصهيوني ووظيفته في المنطقة: أداة للهيمنة الاستعمارية وهراوة ضد استقلال شعوبها وسيادتها وتقدمها. في السياق، وبشكل مباغت للعدو وشركائه في المقتلة، جاءت الشكوى التي قدمتها حكومة جنوبي أفريقيا لمحكمة العدل الدولية. وهي شكوى حاصرت العدو وفضحت أكاذيب دائماً ما نجح، بدعم واشنطن والحكومات الغربية، بتعميمها إعلامياً، كحقائق: بزعم أنه واحة للديموقراطية وحقوق الإنسان والتقدم والحضارة والتفوق والريادة والقوة!

> بشكل مباغت للعدو وشركائه في المقتلة، جاءت الشكوى التي قدمتها حكومة جنوبي أفريقيا لمحكمة العدل الدولية

لا جدال بأن نقطة الضعف الأساسية كانت قبل 7 أكتوبر وبعده، في الموقف الرسمي العربي: في التخلي والتطبيع والتواطؤ والإذعان. رغم ذلك، فرضت الوقائع والأسباب التي أوردناها، بعض التقدم الخجول في بيان الاجتماع «الاستثنائي» الأخير للسفراء المندوبين الدائمين لدول الجامعة العربية. انتقد البيان «الدول التي تزوّد إسرائيل بالسلاح والتي تعتمد ازدواجية المعايير» واعتبر تلك الدول «شريكة في المسؤولية عن الجرائم التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني»، لكن سقط سهواً (!)، أو فات المجتمعين، مساءلة بعض زملائهم في الاجتماع، بشأن استمرار العلاقات والتطبيع مع العدو، وكذلك بشأن تزويده بما يحتاجه بعد إقفال الجسر الأحمر (من قبل سلطات صنعاء)، في وجه السفن الإسرائيلية أو تلك المتوجهة إلى إسرائيل!

قال زعيم المعارضة الإسرائيلية أخيراً: «الإسرائيليون يشعرون بالهزيمة والانكسار ويطرحون أسئلة مُرّة حول المسؤول عن الهزيمة والخسائر». لم يكن مثل هذا القول وارداً، أو حتى ممكناً، خصوصاً بعد موجة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وآخر «فرسانها» ولي العهد السعودي! بل إن ما ردده بعض قادة محور المقاومة بشأن إمكانية هزيمة ذلك الكيان، قد كان موضع استهجان أو تندر. لقد أكّدت عملية السابع من أكتوبر، بما هي محطة باهرة وانعطافية في الكفاح الفلسطيني والعربي مع العدو الصهيوني والمستعمرين القدماء والجدد الذين تعهدوا تأسيسه ومده بوسائل الحياة والعدوان، أن الصراع مع هؤلاء ومع المتواطئين معهم، هو جوهر النضال والفعل التحريريين الشاملين في هذه المرحلة التاريخية برمّتها. لقد أكّدت هذه العملية، وسواها من المحطات المنتصرة وخصوصاً في هزائم العدو في لبنان، كما التجارب المنتصرة ضد المحتلين في كل مكان، حقيقة أنه لا يضيع وطن أو حق وراءه شعب مقاوم: وإن غلت التضحيات وطال الزمن!

* كاتب وسياسي لبناني

بايجاز

حبيب الشرتوني

لم يبدأ وريثُ الكتائب كلامَه أمام كوادره بشتيمةٍ من فراغ، لا تزنُ ذرةً في ميزانِ أفعالِهم السّوداء، الحافِلة بالمجازر والتعامُل مع عدوٍّ البلاد والتسبُّب في حربٍ أهلية.

بل أُفيدَ من أبيهِ عن ملفٍّ مهم، صادرَه، أو بالأصحّ سرقَه بعد ملف الاستجواب الذي بقيَ في عهدةِ القضاء، فيما بقيَ الآخر والأكبر حجماً بحيازةِ أبيه.

لقد أرسلَ محتواه بمختلف الاتجاهات ليستفيدَ شخصياً، فيما لم يكُن لديه الإلمام الكافي ليدرك أن العالمَ سيستفيدُ أضعافَ ذلك.

لقد شكّل الملف هاجساً عند أمين لتعلُّقِه بجهاتٍ عدَّة داخلية وخارجية، وبمسائلَ مصيرية وحضاريّة عنت كلّ الناس، ما شغلَه لسنوات.

لو كان لدينا عدلٌ أو دولةٌ، لَسُئلَ عنه بالحدّ الأدنى المستنطقُ آنذاك سعيد ميرزا.

لا يمكن التطرُّق إلى مضمون الملف، الذي أشرفَ على الانتهاء منذ سنوات، بعدَ أن أعطى دفعاً قوياً بين أواسط الثمانينيات ومطلع الألفية الجديدة.

لكن أُنهي موجَزي هذا بنفحة فنية خاصة بجماعتِنا القوميين حتى لا أخرجَ عن الإطار.

تقول الكلمات:

بالجِرابِ ذلّلي كلَّ الصعابِ
لا تهابي
أنا أعطيكِ شبابي
لعُلاكِ يا بلادي
أنتِ أمي وأبي الغالي وعمّي
(أُعدِموا سوياً بعد التنكيل بهم)
أنتِ همّي
أنا أفديكِ بدمّي
من عداكِ يا بلادي
من سماكِ أُنظري لي
لتَريني (موقوفٌ تحت الأرض)
لكِ شمعاً أوقديني
لضيائِكِ يا بلادي
وتقولُ أيضاً:
أصدُ أثورُ وأعدو
وأضربُ كالإعصار
أشهَدُ للحقِّ وأشدو
نشيدَ الانتصار (ثمَّة أناشيد عدَّة)
بدَمي حرَّرتُ أرضي
وأمرتُ بسيفي وأَمضَي
وخلفي عدوُّ الأرض (أي العالم وما توقّعته لبَني صَهيون)
قد لاذَ بالفرار
بينَ الأرضِ وبيني
قُبلَ عِشقٍ ونهار
وملء جبيني وعيني
وعدٌ صادِقٌ وخَيار

(يتبع)

* كاتب عربي - حسابه على تويتر @asadabukhalil

ردّاً على ترهيب العراق بالعقوبات الاقتصادية

علاء اللامي *

نشر السيد نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي - الذي تقول أوساط إعلامية عراقية إنّه أحد مستشاري رئيس مجلس الوزراء - مقالة بعنوان «فلاي بغداد: إنذار اقتصادي أميركي للعراق». ويبدو أن الكاتب، في غمرة حماسته للترويج للعقوبات الأميركية المتوقعة ضد العراق، نسي موضوع «فلاي بغداد» ولم يذكره بكلمة واحدة. و«فلاي بغداد»، لمن لا يعرفها، هي شركة خطوط جوية - قطاع خاص، تملكها زعامة أحد أحزاب الفساد ضمن المنظومة الحاكمة وقد عاقبتها وزارة الخزانة الأميركية بإدراجها، هي ومديرها التنفيذي، في لائحة العقوبات بتهمة تهريب الدولار إلى إيران. وسرعان ما نفّذ البنك المركزي العراقي تلك العقوبات الأميركية وجمّد حسابات الشركة في ثلاثة مصارف عراقية.

يبدأ الكاتب مقالته بمعلومة أراد لها أن تكون جرس إنذار وتهديداً تقول: «يتمتع كل من رئيس الولايات المتحدة والكونغرس بسلطة إصدار عقوبات، إذ يسمح قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية لعام 1977 للرئيس بفعل ذلك بسهولة كبيرة، وقد دفعت واشنطن بالأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على جماعات وأشخاص في 180 دولة». ثم يفصّل الكاتب في أساليب فرض تلك العقوبات وهي كالآتي ذكره باختصار:

التجميد ومصادرة أصول الدولة الموجودة في الخارج وفرض القيود المالية كالاستبعاد من نظام التحويل المالي (سويفت) والاستبعاد من مقاصة الدولار، ومنع الوصول إلى أسواق الديون العالمية.

ولكي يتخذ الإنذار والتهديد والوعيد الأميركي المعادي للعراق حجمه الحقيقي، يقدّم المرسومي تشكيلة جديدة (سيكرّر بعضها، كالحرمان من استعمال نظام سويفت).

سنناقش أدناه هذه الشبكة من العقوبات الأميركية التي تولى الكاتب الترويج لها. وأقول إنه تولى الترويج لها ليس من باب الاتهام المرسل، لأنه لو كان يتحدّث كخبير اقتصادي مستقل، لطرح هذه العقوبات بحيادية وناقشها بموضوعية، وطرح العوامل التي تقلّل من تأثيرها على الاقتصاد العراقي، أو في الأقل لذكر تجارب الشعوب التي وقفت في وجه هذه العقوبات وقاومتها وانتصرت عليها أو حدّت من تأثيرها.

1- ولنبدأ من التجريتين اللتين ذكرهما المرسومي في سياق التهييس والترهيب حين كتب «وقد تم استخدام هذه العقوبة من قبل ضد إيران وروسيا بعد حربها ضد أوكرانيا». والحال، فإن روسيا في طريقها، بعدما عوقبت بكل هذه العقوبات وفي مقدمتها قطع اقتصادها عن نظام «سويفت» ضمن حصار محكم أشمل، لأن يتربع اقتصادها في غضون أربع سنوات على المرتبة الرابعة عالمياً بعد أن يتفوق على الاقتصاد الياباني، وبعدما تقدّم فعلاً سنة 2022 على الاقتصاد الألماني. وتذكر تقارير اقتصادية أجنبية أن «روسيا تقدّمت على أوروبا بأكملها من حيث مؤشر القوة الشرائية، مع مواصلة جهود الارتقاء بنصيب الفرد من الدخل القومي».

وإذا كانت هذه المقارنة بين الاقتصادات العالمية القائمة على ما يسمّى تعادل القوة الشرائية (PPP) غير مفهومة للقارئ، فيمكن، لتبسيط المعنى، الإشارة إلى ما أورده الرئيس الروسي بوتين عن نموّ الناتج القومي الروسي بنسبة 3,5% ونموّ الأجور الحقيقية نسبة 7,7% في ظروف الحصار الشامل الذي فرضته أميركا ومن ورائها أوروبا، في حين أن نموّ ألمانيا هو حوالي صفر.

(أ ف ب)

أمّا بخصوص ما ذكره الكاتب بقوله «وقد يمتد الأمر إلى استثمارات العراق الكبيرة في سندات الخزانة الأميركية التي تبلغ نحو 34 مليار دولار»؛ فالواقع أن غالبية الدول التي لها أرصدة من سندات الخزانة الأميركية في حالة تراجع وسحب لأموالها بما في ذلك الدول الحليفة لأميركا كالسعودية. ويمكن للعراق أن يتخلص من المزيد منها بالتدريج، إضافة إلى أن أموال السندات - في حالة العراق - تعتبر أموال شبه ميتة وهي أشبه بـ«الخاوة» تأخذها واشنطن من العراق مقابل حماية نظام الحكم فيه. وعموماً، يمكن الوصول إلى حلول عملية وعلمية لهذه المشكلة. ثم إنّ إقدام واشنطن على تجميد أو مصادرة 34 مليار دولار عراقية ستهزّ ثقة العالم كله بالاقتصاد الأميركي وستسارع الدول الأخرى والتي تملك سندات بأكثر من تريليون (مليون مليون) دولار كاليابان، وأكثر من 800 مليار كالصين، و330 ملياراً كبلجيكا، إلى بيع سنداتها والتوقف تماماً عن شراء المزيد منها، وهذه كارثة حقيقية للاقتصاد الأميركي الدولاري.

ولا أعتقد أن الأميركيين حمقى إلى الدرجة التي يدمّرون فيها اقتصادهم الهش بإجراءات عقابية من هذا القبيل ضد العراق أو غيره!

2- التجميد: مصادرة أصول الدولة الموجودة بالخارج. وكنت قد توقفت عند هذه العقوبة في الفقرة السابقة. فهذه العقوبة، لم تتجرأ أميركا على اتخاذها حتى ضد روسيا، ولا تزال تهدد باتخاذها ولكنها مترددة لأنها لو فعلت ذلك وصادرت أموال روسيا التي تفوق ثلاثمئة مليار دولار، فدول العالم كلها ستفقد الثقة بالاقتصاد الأميركي والعملة الأميركية وسينهار الدولار نفسه قبل غيره من العملات.

3- فرض عقوبات على المصارف العراقية وشركات التحويل المالي، ما يربك الوضع الاقتصادي. الوضع الاقتصادي العراقي هو في أسوأ حالات الارتباك، ومثلما قاوم الفوضى والإرباك في الماضي فسيقاوم المقبل، وخصوصاً إذا وضعت خطة مقاومة وطنية شاملة على المستوى الاقتصادي الوطني وتم تفعيل نقاط قوة هذا الاقتصاد، فالعراق ليس جمهورية موز فقيرة أو دولة تعيش على المساعدات الأجنبية أو على واردات السياحة.

4- إنّ منع العراق من استخدام نظام التحويل المالي (سويفت)، سيؤثر فعلاً، ولفترة محدودة، ريثما يتم تفعيل بدائل قائمة فعلاً ومتمثلة بالنظام الصيني البديل (سيبس) أو الروسي البديل (إس بي إف إس)، وحتى إيران ابتكرت نظاماً محلياً خاصاً بها هو «سيبام» وربطته بالنظامين الروسي والصيني. إذاً، فبعبع نظام «سويفت» لم يعد مخيفاً جداً وخاصة لدولة غنية بالاحتياطات الهيدروكاربونية من نفط وغاز كالعراق!

5- أمّا «إيقاف برامج الإقراض والإعمار والمساعدات الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للعراق»، فهو جائزة رائعة للعراق لأنه سيتخلص أخيراً من التبعية لأخطر جهازين اقتصاديين غربيين.

6- وبخصوص عقوبة «التوقف عن منح العراق الاستثناء الخاص باستيراد الغاز والكهرباء من إيران»، التي يذكرها المرسومي، فإيران نفسها في طريقها للخروج من العقوبات الأميركية، وبالتالي لم تعد هناك حاجة إلى هذه الاستثناءات المهينة للكرامة الوطنية العراقية.

7- أمّا تأثير «العقوبات الأميركية المحتملة كثيراً في قطاع النفط، إذ ربما ستوقف الولايات المتحدة استيراداتها من العراق من أمم المتوسط. وعبر «منتدى المتوسط» يمكن التواصل العملي مع القوى الحيّة والتعاون مع القوى المؤيّدة لحقوقنا القومية ومصالحنا في دول المتوسط التي تسعى إلى عقد شراكة في ما بيننا.

المطلوب إسقاط الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد وغيرها من المؤسسات الدولية التي تمارس الحرب الباردة من خلال أدواتها للسيطرة على الأمم والشعوب والعمل من أجل إعادة هيكلة مجلس الأمن ليخدم عالم التعددية القطبية، وهذا ما تسعى إلى إنجازه روسيا والصين وغيرهما. والعمل أيضاً على إصلاح الأمم المتحدة وتفعيل دورها للوقوف في وجه التفرّد الأميركي. وكذلك ممارسة الديموقراطية الحقّة المعبّرة عن هوية وتطلّعات الشعوب تستوجب ذلك، لتكون إطاراً عالمياً يصون الحقوق والمصالح والسلم عالمياً.

بلورة صيغ متقدّمة للتنسيق بين الدول العربية، بعد أن أفلست العروبة الخيالية وتراجعت مختلف مدارسها. فقد بدت تبرز ملامح العروبة الواقعية عبر بلورة صيغ عملية، من اتحاد المغرب العربي، إلى مجلس التعاون الخليجي، إلى التنسيق بين مصر والسودان نتيجة وحدة المصالح على مجرى نهر النيل، وصولاً إلى سوق مشرقية، على أن تتفاعل وتتكامل في جبهة عربية متحدة. علينا الدفع باتجاه هذه الصيغة كخطوة عملية لإصلاح الجامعة العربية وإعادة إحياء دورها. واليوم هي ضرورة أكثر إلحاحاً لمواجهة مشاريع «الشرق أوسطية» التي تطلّ علينا أحياناً من «الكيان الصهيوني» وأحياناً أخرى من الإدارة الأميركية بهدف طمس الهوية القومية واستباحة مصالحنا ومواردنا والتنكّر لحقوقنا. السعي الحثيث إلى قيام جبهة عربية شعبية عريضة، تضمّ القوى الرافضة للتطبيع، والمواجهة للهيمنة الأميركية والمقاومة للاحتلال الصهيوني.

الخلاصة

التحدّيات عالمية وقومية وهي وجودية مركّبة. كما أن المواجهة مصيرية ولها أبعاد متعددة. لذلك لا بدّ لنا من تفعيل نهضة جذرية شاملة لإقامة نظام جديد وطني ديموقراطي مدني علمي. وإطلاق مقاومة قومية واعية جامعة لصدّ الاحتلال والهيمنة والإعصار الظلامي الإلغائي. وهذه الحالة تتطلب الحوار والإبداع من أجل صياغة رؤية حضارية أخلاقية عملية قادرة على الفعل وبناء الزمن الآتي.

* كاتب عراقي

في مواجهة التحدّيات العالمية والقومية: المقاومة والنهضة معاً

سركيس أبو زيد *

ماذا بعد غزة؟ هذا الحدث قسّم العالم بين زمانين: ما قبل غزة وما بعدها. كما أفرز تحدّيات وجودية تستوجب تفعيل العقل وفهم الواقع ورسم الخطط والآمال. لا بد من قراءة موضوعية تأخذ في الاعتبار البيئة المحيطة بنا، بظروفها ومعطياتها وأخطارها، وتضع في حسابها كل الإمكانات والطاقات والقدرات لتوظيفها في حركة النضال الوطني والقومي والإنساني من أجل بناء حياة جديدة، ترتكز على الدروس والعبر المستقاة من الماضي والتاريخ، تنطلق من ظروف الحاضر وما يكتنفه من صراعات وتحديات ومواجهات واستحقاقات، وتتجه نحو مستقبل يحمل لأجيالنا الحالية والآتية كل الحق والخير والجمال والحرية.

أولاً: حالُ العالم

تحاول بعض النظريات السائدة أن تفسّر وتحلّل متغيّرات حركة التاريخ بأنها ظهرت نتيجة «صراع الحضارات»، أو «العولمة» على الطريقة الأميركية، أو «نهاية التاريخ» خاصة بعد أن سقطت الشيوعية.

بيد أنّ دراسة موضوعية لواقع العلاقات الدولية واتجاهاتها الاستراتيجية تؤكّد أنّ حالة العالم لا تزال تسير وفق فلسفة «الصراع العالمي». لأنّ السياسات الدولية لا تزال تتمحور حول مصالح الأمم والدول والقوميات والهويات، إلى ما هنالك من تسميات تعبّر في العمق عن صراع قومي، على المصالح والموارد والمواقع الاستراتيجية والنفوذ العالمي.

كما أن الصراع القومي لا يمكن عزله عن جواره وبعده العالمي في زمن نشهد فيه تداخل المصالح والعلاقات، فضلاً عن التحدّيات المشتركة، بالإضافة إلى نتائج ثورة الاتصالات والمعلوماتية ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات ودور المؤسسات العابرة للقوميات، ما فرض إيقاعاً جديداً على العلاقات الدولية لا يمكن إغفاله في دراسة حركة الصراع العالمي ومن ضمنه منطقتنا.

حركة التاريخ في العالم اليوم محكومة بصراع قومي بين جهتين:

(1) «أمّة مختارة» تدّعي أنّها تقوم بمهمّة حضارية، حتى تهيمن على سائر الأمم في العالم، وهي لا تعبّر إلا عن مصالحها ومفاهيمها. تمثّلها إدارة الولايات المتحدة الأميركية المتحالفة مع الصهيونية، التي تخدم منافع فئات اجتماعية (كارتلات مالية صناعية طاقوية) لها أطماع مالية عبر السلاح والنفط، يقودها يمين متطرّف عنصري لديه مشروع إمبراطوري استعماري لترسيخ السيطرة الأميركية على الكون، وله جذور أصولية في التوراة والفكر الديكتاتوري الغربي.

(2) تعدّدية قومية واسعة، ذات اتجاهات ومواقع متنوّعة ومتفاوتة ومختلفة ومتناقضة أحياناً، وهي:

أمم ودول كبيرة لعبت تاريخياً أدواراً مهمة على مستوى العالم، ولكنها تسبح في فضاء التأثير الأميركي الذي اتّخذ أشكالاً وصيغاً مقلقة لشعوب هذه الدول، نظراً إلى حالات الاستلاب الكامل لهذه الأمم والدول وارتهانها للسياسات الإمبراطورية الأميركية.

أمم وشعوب متقدّمة ناهضة تسعى إلى تحسين مواقعها في إدارة النظام العالمي الجديد الذي لم يتشكّل بعد، وهي تشعر بخطر الهيمنة الأميركية وسياساتها حول العالم، وتسعى إلى الدفاع عن مصالحها القومية وحمايتها، وإعادة التوازن السياسي المفقود حول العالم (روسيا، بعض الدول الأوروبية الغربية، الصين، اليابان،... وغيرها).

أمم صاعدة في طريق النهوض من أجل الدفاع عن هويّتها وحقّها ومصالحها ودورها في المشاركة بإبداعات إنسانية جديدة قائمة على العدالة والمساواة والحرّية، خاصة بعد أن انحرفت الحضارة في الغرب واقتصرت على البعد المادي، ما يشيّئ الإنسان (مثل: بعض دول أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا من البرازيل إلى الهند إلى فنزويلا إلى إيران وغيرها).

أمم ضائعة تائهة مهدّدة في كينونتها ووجودها، وتتعرض لمؤامرات داخلية وخارجية أغرقتها في التبعية، نتيجة جديدة سمتها الفوضى والفساد لخدمة الرأسمالية المتوحّشة الجشعة. وهي قد لجأت إلى حروب سرّية جديدة تقوم بها بواسطة «القوة الناعمة» والحروب -في الواقع - على رأس قائمة هذه الدول، مع فارق أن المشرق يواجه أيضاً مشروعاً صهيونياً إحلالياً توسعياً يهدف إلى ترسيخ «الكيان الصهيوني»، وتوسيعه وفرض سيطرته على كامل المنطقة وما نتج عن كل ذلك من حرمان الفلسطيني خاصة من أبسط حقوقه في الحياة الحرّة الكريمة، حيث يمارس الاحتلال الصهيوني أقصى أنواع الإرهاب والإذلال والظلم والقهر والتمييز العنصري عبر تهويد الدولة وطرد العابرة للدول، له بات كل ذلك يهدّد وجود الدول القومية الديموقراطية، التي ما زالت ضرورة وحاجة حضارية إلى تحقيق النهضة والمواءمة وصون حقوق الإنسان.

ومن أشكال الحروب الجديدة التي تشنّها الولايات المتحدة ضد معارضيها في العالم، تدمير وإفقار وتفكيك المجتمعات، بواسطة استعمال سلاح الإعلام الجديد الفتّاك وتسخير مؤسّسات المجتمع المدني. وتحت غطاء نشر الديموقراطية تعمل على زرع الفتن وإغراق الإنسان في فردانية قاتلة كنظام اقتصادي حاكم للعالم). ذلك بعد أن كرّست الولايات المتحدة الأميركية نفسها، وعلى مدى عقدين، القوّة العظمى الوحيدة المتحكّمة بالعالم. وعمّمت منطقها بالحروب الاستباقية، وتجاهلت السيادة القومية للدول واعتمدت مبدأ التدخّل تحت مبرّرات إنسانية كاذبة فارضة عولمتها، وحوّلت الأمم المتّحدة ومؤسّساتها إلى تابع يشرعن ويغطي سياساتها، فانخرطت في حروب أدّت إلى تدمير مجتمعات وتقسيم دول وتهميش أخرى. وقد نتجت عن هذا حالة عالمية جديدة سمتها الفوضى والفساد لخدمة الرأسمالية المتوحّشة الجشعة. وهي قد لجأت إلى حروب سرّية جديدة تقوم بها بواسطة «القوة الناعمة» والحروب -في الواقع - على رأس قائمة هذه الدول، مع فارق أن المشرق يواجه أيضاً مشروعاً صهيونياً إحلالياً توسعياً يهدف إلى ترسيخ «الكيان الصهيوني»، وتوسيعه وفرض سيطرته على كامل المنطقة وما نتج عن كل ذلك من حرمان الفلسطيني خاصة من أبسط حقوقه في الحياة الحرّة الكريمة، حيث يمارس الاحتلال الصهيوني أقصى أنواع الإرهاب والإذلال والظلم والقهر والتمييز العنصري عبر تهويد الدولة وطرد العابرة للدول، له بات كل ذلك يهدّد وجود الدول القومية الديموقراطية، التي ما زالت ضرورة وحاجة حضارية إلى تحقيق النهضة والمواءمة وصون حقوق الإنسان.

ومن أشكال الحروب الجديدة التي تشنّها الولايات المتحدة ضد معارضيها في العالم، تدمير وإفقار وتفكيك المجتمعات، بواسطة استعمال سلاح الإعلام الجديد الفتّاك وتسخير مؤسّسات المجتمع المدني. وتحت غطاء نشر الديموقراطية تعمل على زرع الفتن وإغراق الإنسان في فردانية قاتلة تحوّله من قيمة إبداعية حرّة إلى وسيلة وشيء أنانيّ، تدمّر وتفكّك بواسطته البنى الاجتماعية والثقافية والأخلاقية وتعطّل القدرة على التفكير والنقد والتطوير والتغيير البنّاء.

وهذا النمط غير المسبوق من الحروب يتطلّب منا دراسته وفهمه وتحليله وتفكيك طرق عمله، من أجل التصدّي الناجح له بأساليب وخطط مبتكرة وخلّاقة تُجاريه في التقنيات، لا بل تتفوّق عليه.

ثانياً: خطة المواجهة

البداية بالتنسيق الوثيق بين جميع الدول والمنظّمات والحركات والقوى العالمية المتضرّرة من السياسات الأميركية. هذه السياسات المعادية لحقوق كل شعوب الأرض وسيادة دولها، والمعبّرة عن الهيمنة القومية الأميركية العدوانية على العالم والتفرّد بإدارته. هذه النزعة هي التجسيد السلبي للعولمة، بينما التجسيد الإيجابي للعولمة هو عبر تعميم المعرفة البنّاءة المفيدة، وعبر الحوار والتفاعل والتكامل الإيجابي بين الحضارات.

تعزيز التعاون مع البرازيل وروسيا والهند والصين وأفريقيا (دول «البريكس») وإيران، بالإضافة إلى دول أميركا اللاتينية وسائر الدول الساعية إلى الاستقلال عن هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها.

تعميق معرفتنا بالمجتمع الأميركي وتوزُّع قواه وطبيعة العلاقات بين مراكز القوى فيه واتجاهات الفئات التي تكوّن إدارته. والعمل على تغذية التناقض بين السياسات الأميركية المتحالفة مع الكيان الإسرائيلي والمعادية لبلادنا ومنطقتنا، وإبراز مخاطر تفرّد الولايات المتحدة الأميركية بإدارة شؤون العالم وخضوعها للنفوذ الإسرائيلي والصهيوني.

الحوار مع الاتجاهات التي تتفهّم مصالحنا وتعي خطر تأثير اللوبي الصهيوني على أغلب الأطراف في إدارتها. على مواطنينا في الولايات المتحدة العمل على شرح حقّنا القومي وتحصينه من ضمن إنشاء لوبي منظّم يدعم قضيتنا.

يبدو حتى الآن أن أوروبا لا تستطيع أن تقيم توازناً عالمياً مع أميركا لأنها تابعة لها، إضافة إلى أن جزءاً من بلاء آمتنا هو من الاستعمار الأوروبي قبل الأميركي. كما أن التطورات تشير إلى أن أوروبا سائرة إلى التفكك والضعف وباتت تسمى القارة العجوز - لذلك مطلوب الاتجاه نحو الشرق مركز الثقل الاقتصادي الأول والمشاريع الاقتصادية الكبرى. لكن هذا لا يمنع من تعزيز العلاقات مع الدول والقوى الشعبية والسياسية الأوروبية المستقلة والمتضامنة مع قضايانا من أجل قيام توازن عالمي يحدّ من التفرّد الأميركي في إدارة شؤون العالم. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب العمل على إنشاء «منتدى المتوسط» من أجل تنظيم المؤتمرات والمبادرات واللقاءات لتعميق العلاقات مع أوروبا خاصة، وإنّ بعض رواد النهضة اعتبروا منطقتنا جزءاً أساسياً من أمم المتوسط. وعبر «منتدى المتوسط» يمكن التواصل العملي مع القوى الحيّة والتعاون مع القوى المؤيّدة لحقوقنا القومية ومصالحنا في دول المتوسط التي تسعى إلى عقد شراكة في ما بيننا.

المطلوب إسقاط الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد وغيرها من المؤسسات الدولية التي تمارس الحرب الباردة من خلال أدواتها للسيطرة على الأمم والشعوب والعمل من أجل إعادة هيكلة مجلس الأمن ليخدم عالم التعددية القطبية، وهذا ما تسعى إلى إنجازه روسيا والصين وغيرهما. والعمل أيضاً على إصلاح الأمم المتحدة وتفعيل دورها للوقوف في وجه التفرّد الأميركي. وكذلك ممارسة الديموقراطية الحقّة المعبّرة عن هوية وتطلّعات الشعوب تستوجب ذلك، لتكون إطاراً عالمياً يصون الحقوق والمصالح والسلم عالمياً.

بلورة صيغ متقدّمة للتنسيق بين الدول العربية، بعد أن أفلست العروبة الخيالية وتراجعت مختلف مدارسها. فقد بدت تبرز ملامح العروبة الواقعية عبر بلورة صيغ عملية، من اتحاد المغرب العربي، إلى مجلس التعاون الخليجي، إلى التنسيق بين مصر والسودان نتيجة وحدة المصالح على مجرى نهر النيل، وصولاً إلى سوق مشرقية، على أن تتفاعل وتتكامل في جبهة عربية متحدة. علينا الدفع باتجاه هذه الصيغة كخطوة عملية لإصلاح الجامعة العربية وإعادة إحياء دورها. واليوم هي ضرورة أكثر إلحاحاً لمواجهة مشاريع «الشرق أوسطية» التي تطلّ علينا أحياناً من «الكيان الصهيوني» وأحياناً أخرى من الإدارة الأميركية بهدف طمس الهوية القومية واستباحة مصالحنا ومواردنا والتنكّر لحقوقنا. السعي الحثيث إلى قيام جبهة عربية شعبية عريضة، تضمّ القوى الرافضة للتطبيع، والمواجهة للهيمنة الأميركية والمقاومة للاحتلال الصهيوني.

الخلاصة

التحدّيات عالمية وقومية وهي وجودية مركّبة. كما أن المواجهة مصيرية ولها أبعاد متعددة. لذلك لا بدّ لنا من تفعيل نهضة جذرية شاملة لإقامة نظام جديد وطني ديموقراطي مدني علمي. وإطلاق مقاومة قومية واعية جامعة لصدّ الاحتلال والهيمنة والإعصار الظلامي الإلغائي. وهذه الحالة تتطلب الحوار والإبداع من أجل صياغة رؤية حضارية أخلاقية عملية قادرة على الفعل وبناء الزمن الآتي.

* كاتب وناشر لبناني

رسالة مفتوحة إلى من يهمّه الأمر في المملكة الأردنية الهاشمية

ريم منصور سلطان الأطرش *

تحية العروبة،

أمّا بعد،

في رسالتي المفتوحة (إلى أهلي في جبل العرب)، في العشرين من شهر أيلول الماضي، طرحتُ سؤالاً عميقاً على الحَراك في السويداء، وهو الآتي:

«ماذا سيكون موقف الحَراك فيما لو دفع الأميركان بمسلّحين مدرّبين باتجاه الجبل، وفي الوقت نفسه، دَفَع الأردن بقوّات له مسلّحة، كما هدّد أحد الألوية المتقاعدين في الجيش الأردني، لتطبّق تلك القوّات، في الجنوب السوري، ما يشبه اتفاق أضنة في الشمال السوري؟! ماذا سيكون حينها موقف أهلنا الشجعان؟! هل أعدّ الحَراك خطّة للتصدّي لمثل هذا السيناريو التقسيمي؟».

لماذا برأيكم كنتُ قد خمّنتُ ما ستفعله القوّات العسكرية الأردنية، وهي لم تكذّب ظنّي؟! هل لأني أنجّم مثلاً؟! لا، مطلقاً! لكنّي استشففتُ ذلك، لأنّ معظم القوى، إنْ لم أقلْ كلّها من حول سوريا، تأخذ بمقولة الشاعر والفيلسوف السوري، أبي العلاء المعرّي، وقد أرهقه المرض، إذ قال:

«استضعفوكَ فوصفوكَ، هلّا وصفوا شبل الأسد؟!»

الأردن، أو شرقي الأردن، أي، شرقيّ نهر الأردن، هو، تاريخياً، جنوب سوريا، وقد تمّ تقسيمها لرغبة القوى الاستعمارية الغربية في السيطرة على هذه المنطقة، منذ قرن مضى! كذلك فلسطين، فهي، في قلوب السوريين، لكنها في جنوب سوريا أيضاً.

منذ عام 2011، وسوريا تتلقّى ضربات من الغرب ومن أدوات الإرهاب المتدرّبة غربياً ومن بعض العرب. ونعرف تماماً ما فعلتْه الغرف السُّود، في جنوب سوريا وشمالها، من تخريب ومساندة للإرهاب لزعزعة الدولة السورية وتقويضها. وقد التقت هذه الأفعال بأهداف الغرب الاستعماري وتركيا الإخوانية والكيان الصهيوني وأدواتهم جميعهم، الإرهاب العالمي!

لقد تعلّمتم جميعاً، من «الويلات» المتحدة الأميركية، استخدام العضلات، حين يضعف الجار! وسوريا ليست جاراً، بل هي أمّ لكم! فماذا أطلقت العرب على الابن الذي يستقوي على أمّه؟! أترك لكم وصف فعلتكم في قصف جبل العرب، وهو ما أدّى إلى اغتيال عائلات مدنية، تعيش على «قدّ الحال» في ظروفنا الصعبة التي نعانيها! وتالياً، لا علاقة لها بالتهريب المزعوم!

لكنْ... هل فعلاً ستستمرّون في طريقكم تلك، كما نمى إلى مسامعنا من وزارة خارجيتكم؟!

شخصياً، لا أنصحكم بهذه الطريق! فـ«الويلات» المتحدة لن تدوم لكم سنداً في المنطقة، وهي في القريب العاجل سوف تنسحب من منطقتنا جارّةً أذيال الخيبة! وها هي تتلقّى ضربات موجعة من أهلنا في اليمن العظيم! أمّا الكيان الصهيوني، فها هو يتشرذم و«يتبهدل» من المقاومين الأشاوس في غزة. فهل يستند عاقل إلى «الحيطة المايلة»؟!

إنّ كنتم فعلاً تسعون لردع التهريب، بكل أشكاله، فعليكم بزجّر تجّار التهريب الأردنيين الذين يعملون في ذلك، لا الاستقواء على مدنيين آمنين في جبل العرب!

أكتب إليكم هذه الرسالة لأني حفيدة القائد العام للثورة السورية الكبرى، ولا أزال أحمل الحُبّ للأردن، ابن سوريا، وللكرك وأهلها، البلد الذي استقبل سلطان وعائلته ورفاقه بحبّ وترحاب.

والسلام ختام.

* كاتب عراقي

في الواجهة

الخماسية الدولية - حزب الله: أيهما يُقنع الآخر؟

انشغلت الأخبار في اليومين المنصرمين بحدث مختلف: اجتماع الدول الخمس المعنية بالمساعدة على انتخاب الرئيس. توقيت الاجتماع بات أغنى من مضمونه. لذا قيل إن حصوله هو أفضل ما فيه. أما الانتخاب المعلق لرئيس الجمهورية، فشأن مختلف. فلما يجري في لبنان بالحسنى

على ثبات الافرقاء اللبنانيين على فيتواتهم المتبادلة بتعطيل انتخاب الرئيس، رغم زيارات ثلاث للموفد الفرنسي الخاص جان ايف لودريان لبيروت في تموز وايلول وتشرين الثاني 2023. منذ حرب غزة شاع ان الاستحقاق مؤجل الى زمن غير محدد، الى ان يتوقف اطلاق النار فيها وتنخرط في تسوية سياسية.

عزز شيوع هذا الرأي موقف حزب الله بتأكيد ادارته الظهر لانتخاب الرئيس الى ما بعد انتهاء تلك الحرب وهو صاحب اقوى الفيتوات. على مر ذلك الوقت، لم يكن ثمة ما يتيح بعث الروح في الخماسية الدولية دونما حدوث اي مفاجأة تحوط بالاستحقاق، الى ان التأمت أخيراً قبل يومين. حصيلة تاويل اجتماعها هذا لم يختلف عن كل ما قيل عن اجتماعاتها السابقة: الخوض في المواصفات وتفادي الاتيان على اي اسم او تبني اي احد. اذا الخماسية الدولية على صورة الافرقاء المحليين: المراوحة مكانها في انتظار صدمة ليس معلوما هل تاتي؟

على ان استحواذ اجتماع البرزة على تاويلات وتوقعات اوسع تشعبا، وان بان انها مستعجلة، نجم عن بضعة معطيات في مدة قياسية في الايام الاخيرة:

1 - تحريك اجتماعاتها بمبادرة من السفير السعودي وليد البخاري للمرة الاولى، بعدما اعتادت عليها من خلال الفرنسيين والقطريين بالتناوب. تكمن اهمية الدينامية الجديدة في ان الرياض اظهرت نفسها على الدوام على انها اكثر الاعضاء تحفظاً في الخوض في الاستحقاق، سواء بتايد مرشح او معارضة اخر، خلافاً لما عبّرت عنه مراراً باريس والدوحة وواشنطن مباشرة او على نحو غير مباشر. في كل محطة لكل منها اسم يظهر ثم يغيب ثم يظهر سواه ثم يغيب. تدعم وتمنع. لم تخرج الرياض في الاجتماع الاخير عن التحفظ نفسه، بيد انها توخت ابراز اهتمام خاص عبّر عن انعقاد الاجتماع في مقر سفيرها. اذ لم يسبق ان استضافت، كالآخرين، اجتماعاً. فعلها الفرنسيون في باريس في 6 شباط 2023، والقطريون في الدوحة في 17 تموز، والاميركيون على الارض الاميركية في نيويورك في 19 ايلول.

2 - استقبال البخاري نظيره الايراني مجتبى امالي الاثنين الفائت في لقاء نادر بينهما، يُفترض ان تليه خطوة مكملة هي رد البخاري الزيارة لامالي في وقت لاحق في السفارة الايرانية، تكريساً لحوار دولتيهما. حمل السفير الايراني الى قيادة حزب الله كلاماً ايجابياً سمعه من نظيره عنه.

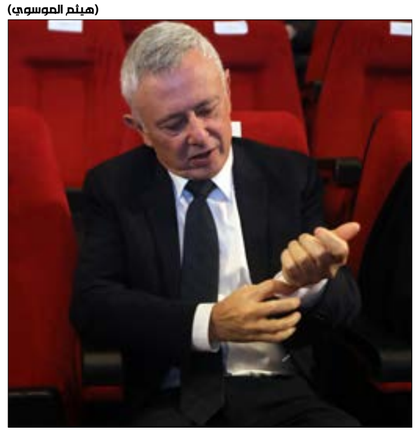
(هيثم الموسوي)

افصح اجتماعهما عن تطور علاقات البلدين ورغبتيهما في عدم العودة الى الخلاف ما يترك انعكاسات على الملفات المشتركة بينهما، ابرزها تلك الوثيقة الصلة بحلفائهما. المهم غير المعروف الى الآن في العلاقات السعودية - الايرانية: اي منهما يريد الاقتراب من الآخر اكثر، وقبل؟

3 . لم يتزحزح الثنائي الشيعي عن تمسّكه بمرشحه رئيس تيار المردة سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية. كذلك المقاطعة المسيحية المتشددة في رفض ترشيح فرنجية الذي يحتاج الى غطاء مسيحي كي يصبح رئيساً. بين قطبيْن متنافريْن يصعب في ظل خياراتهما المسبقة من الاستحقاق التوافق بينهما، ادخل الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط تطوراً غير مسبوقٍ على ما كان يقول به، ويصرّ عليه. بعد اربعة ايام على تلبيته دعوة الى عشاء في السفارة الايرانية في ضيافة امالي، وبعد 48 ساعة على اجتماع سفيريْ السعودية وايران، قال انه «في موقف شخصي» لا يمانع في انتخاب فرنجية. لم يعد جنبلاط نائباً كي يقترع، ويحرص على ابراز استقلال قيادة ابنه النائب تيمور جنبلاط بقراراته وكذلك نواب كتلته، وكلاهما الابن وغالبية نواب الكتلة مناوئون لرئيس تيار المردة. في نهاية المطاف لا يزال جنبلاط الاب المرجعية المُحتكم اليها. يصبح كلامه اذا مغزى بعدما سبقته زيارتان متبادلتان ومصالحتان بينه وبين فرنجية الاب، وبين وارثيْ البيتيْن طوني فرنجية وجنبلاط الابن. انتمى الابنان الى مرحلة كانا في خلالها في صلب النظام السياسي الذي ارسته سوريا في الداخل، ورمزيْن غير مستغنى عنهما في اي حكومة واي تحالف حينذاك قبل افتراقهما عام 2005. منذ انتخابات 2018 اصبح الابنان واجهتيْ البيتيْن قبل ان يفرّق بينهما الاستحقاق الرئاسي اخيراً. ذلك ما يفترض ان يُفسّر كلام جنبلاط الاب عن دعم ترشيح فرنجية على انه استدراك متأخر لنتائج المصالحة تلك.

4 - اعاد اجتماع خيمة البرزة الخميس، ضمناً، تاكيد ما قالته اجتماعات الخماسية الدولية على المستوى الوزاري وما فوق في باريس والدوحة ونيويورك: مواصفات دونما الخوض في الاسماء او تبني مرشح ما. ما تسرّب عنه ان السفراء الخمسة في صدد وضع مشروع تسوية تتيح انتخاب رئيس على ان يتوافق اللبنانيون من تلقائهم على الاسم الاكثر بعداً لاطمئنان كل من الافرقاء. لم يُدخل الاجتماع الاخير اي تطور على مهمة الخماسية الدولية: عارفاً بقوة الفيتوات المحلية المذهبية الاداء، عارفاً بأن المحاور الفعلي له الذي يحتاج الى اقناعه هو الثنائي الشيعي وخصوصاً حزب الله، عارفاً بأن جدية مهمته إما ان يقنعه بالتخلي عن فرنجية او مجاراته في الذهاب الى انتخابه، عارفاً ايضاً ان المرشحيْن الفعليْن للاستحقاق اثنان فقط احدهما معلوم هو فرنجية والآخر مجهول هو المرشح الثالث، اي مرشح ثالث، عارفاً فوق ذلك كله ان المواصفات وحدها لا تاتي بالرئيس اللبناني بل موازين القوى الداخلية معطوفة على مقدرة الدول الخمس على التاثير على الناخبين المحليين.

المشهد السياسي

سفراء الخماسية: مرشح ثالث وسلاح المقاومة والخصخصة

في موازاة السباق بين التصعيد العسكري في جنوب لبنان والمساعي الديبلوماسية لمنع الصدام الكبير، يتحرّك مسار ثالث تُمثل باللجنة الخماسية المعنية بالملف اللبناني، في محاولة لإيجاد أطر تؤدي إلى انتخاب رئيس للجمهورية. وفيما لا يزال هذا المسار يقتصر على «الشكليات» التي من شأنها أن تعكس موقفاً مشتركاً للعواصم الخمس، من دون أن تتوفر له أي أرضية جدية، يُمكن تسجيل حركة سعودية لافتة للمرة الأولى، إذ تؤكد مصادر معنية أن «الرياض تتصرف هذه المرة بوتيرة أكثر جدية بعدما كانت سابقاً تؤكد لسائليها أنها غير معنية بالملف اللبناني أو الانخراط به». ولذلك، حاول السفير السعودي في بيروت وليد البخاري تصدّر المشهد بحركة أزعجت سفراء اللجنة الآخرين، قبل أن يُعقد اجتماع في دارته في البرزة، قبل أيام، حضره سفراء الولايات المتحدة وفرنسا وقطر ومصر.

وتؤكد مصادر مطّلعة على أجواء اللقاء أن «النقاش تمحور حول ثلاث نقاط: الأولى، العمل على استبعاد كل من قائد الجيش جوزيف عون ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية للتسويق لخيار ثالث، على أن تتم غربلة الأسماء وفق معيارَين أساسيين: ألا تكون مستفزة لحزب الله وأن تكون موضع إجماع وطني. والثانية تتعلق برئيس الحكومة المقبل والتركيبة التي ستأتي معه». وتضيف المصادر أن هناك «إصراراً سعودياً على أسماء تحوز ثقته ويمكنه التنسيق معها بشكل مستمر، وعلى استبعاد أي اسم تدور حوله شبهات فساد. والنقطة الثالثة تتمحور حول المواعيد السابقة بسبب تضارب في الصلاحيات وخلافات على القيادة بين السفير السعودي والسفيرة الأميركية. وجرى الاتفاق على إعداد تقرير كامل حول النقاط الثلاث قبل 15 شباط، وسط استعجال أميركي للوصول الى حلحلة قبل الانشغال بالمعركة الرئاسية في الولايات المتحدة.

ووفق المصادر، فإن «اجتماع السفراء الخمسة تمهيد لعقد لقاء خماسي سيبدأون جولة على القوى السياسية خلال الأسبوع المقبل بعدما ألغيت المواعيد السابقة بسبب تضارب في الصلاحيات وخلافات على القيادة بين السفير السعودي والسفيرة الأميركية. وجرى الاتفاق على إعداد تقرير كامل حول النقاط الثلاث قبل 15 شباط، وسط استعجال أميركي للوصول الى حلحلة قبل الانشغال بالمعركة الرئاسية في الولايات المتحدة.

ووفق المصادر، فإن «اجتماع السفراء الخمسة تمهيد لعقد لقاء خماسي على مستوى أعلى في احدى عواصم الدول الخمس. وفيما تسعى قطر الى عقد هذا الاجتماع في الدوحة، يسجّل كل من الفرنسيين والسعوديين اعتراضهم على الأمر مبدين رغبتهم بعقده في عاصمة أخرى، باعتبار أن الدوحة استضافت الاجتماع الأول». وبحسب المعلومات، ستحدد زيارة المبعوث الفرنسي جان إيف لودريان فور انتهاء هذا الاجتماع، ليأتي الى لبنان حاملاً اقتراحات رئاسية وحكومية معاً.

(الأخبار)

تقرير

موازنة 2024: وهم التعافي

محمد وهبة

وسط إجماع على كونها بلا رؤية اقتصادية واجتماعية، أقرّ المجلس النيابي مشروع قانون موازنة 2024 بعد تعديلات تُعدّ طفيفة قياساً على التغييرات التي أجرتها لجنة المال والموازنة على المشروع الوارد من الحكومة. وما حصل عملياً، ليست فيه إصلاحات، ولا رؤية اقتصادية بل مجرّد إجراءات محاسبية ضمن نمط وإطار أقرّتهما الحكومات السابقة. تأتي هذه الموازنة بعد سنوات من إعداد ومناقشة وإقرار موازنات خارج مواعيدها الدستورية، إلا أن مضمونها بقي مبنياً على النمط نفسه من «بيع الأوهام» وادّعاء بأنها موازنة للتعافي بلا عجز بأنها تستكمل توحيد سعر الصرف. ومثّل ذروة التضليل إلقاء رئيس الحكومة نجيب ميقاتي اللوم على النواب لعدم إقرارهم «إصلاحات» أعدّتها الحكومة أو ستعدّها.

الموازنة عبارة عن نفقات بقيمة 295113 مليار ليرة وإيرادات بقيمة موازية، أي ما يوازي 18% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 31,4% في عام 2019. وتضمّنت تصحيحاً كبيراً للضرائب والرسوم رغم أن القسم الأكبر منها يصيب الفئات الأدنى قدرة في المجتمع كما في السابق. مع فارق خطير تمثّل في عدم تصحيح رواتب العاملين في القطاع العام بشكل مناسب، وسط غياب شبه تام للإنفاق الاستثماري، إذ لم تبلغ نسبته أكثر من 7% من النفقات، كما لم تلحظ الموازنة أي أمر يتعلق بكلفة الدين بالعملات الأجنبية على الخزينة، ولم ترد فيها أي بنود إصلاحية جذرية في السياسة الضريبية، بل اكتفى الجميع بالسير على خطى السياسات السابقة بما يخدم فكرة «تصفير العجز».

ردود الرئيس ميقاتي على النواب، لم تتضمّن أي عبارة عن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، كما لو أنه لم يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار لهذه السنة. ويتضح الأمر أكثر في إشارته إلى أن الموازنة «تؤسّس لبدء التعافي من أثر الأزمات الخانقة التي عاشتها البلاد في السنوات الأخيرة». لكنّ هذه الموازنة تمثّل بحسب أحد الخبراء «تعافياً لكسر كبير التحم على اعوجاجه».

بالنسبة إلى توحيد سعر الصرف، لم تقدّم الحكومة أي خطّة، مع العلم أن هناك خلافات مع حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري الذي اعتبر أن إقرار سعر للصرف هو من اختصاص مجلس النواب، بينما ردّ عليه رئيس لجنة المال النائب إبراهيم كنعان بالإشارة إلى أن سعر الصرف ليس من اختصاص مجلس النواب. لكنّ ميقاتي مرّر عبارة تبدو لوهلة كأنها نتيجة اتفاق في الحكومة ومع النواب، بينما هي مجرّد كلام قيل بين ميقاتي ومنصوري، وقال: «بالنسبة إلى توحيد سعر الصرف فالاتجاه هو لتجنّب التقلبات الكبيرة التي برزت خلال الفترات السابقة، ولكن ليست هناك نية لتثبيت سعر الصرف الذي دفعنا أثماناً باهظة نتيجة ربطه بشكل جامد بالدولار الأميركي».

وحول الرواتب والأجور والقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم ومعالجة مسألة الفقر، لم يكن لدى الحكومة سوى القول من جديد: «إن هذه القطاعات في حاجة إلى أكبر نسبة من الإيرادات التي وردت في مشروع قانون النفقات الاستثمارية». لكن ما ستنفقه الخزينة على الرواتب والأجور والمخصصات وملحقاتها يبلغ اليوم 45821 مليار ليرة أي 15,5% من النفقات مقارنة مع 42% في موازنة 2018. كان هذا البند يوازي 6,6 مليارات دولار، بينما هو اليوم يوازي 511 مليون دولار. كما أن الإنفاق على الاستشفاء والأدوية كان يبلغ 720 مليار ليرة أو ما يعادل 477 مليون دولار في عام 2018، أما اليوم فالخزينة ستنفق 22131 مليار ليرة أو ما يعادل 247 مليون دولار، أي نصف ما كانت عليه. وكانت الدولة تنفق على التعليم نحو 2067 مليار ليرة أو ما يعادل في حينه 1,37 مليار دولار، بينما ستنفق في عام 2024 نحو 14112 مليار ليرة أو ما يعادل 157 مليون دولار.

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4511

أفقيا

1- عاصمة عربية – الأرض الواسعة الخضراء – 2- مدينة ليبية – حرف جزم – 3- من الحيوانات – دولة عربية – والدة – 4- مناص – أرشد – ثمر ناضج – 5- المطر الشديد – 6- مدينة إيرانية – مدينة سويسرية – 7- تُنسب إليه النرجسية – أحرف متشابهة – 8- إحسان – صوّت الذباب – 9- حرف جر – مدينة إسبانية – 10- فنان عراقي

عمودياً

1- قمة فرنسية في جبال الألب – حلّ العقدة – 2- بسط – دولة أوروبية – 3- دولة عربية – أيّن المسألة وأفسّرها – 4- مهنة إنسانية – عاصمة الهند السابقة – يجري في العروق – 5- مدينة في إمارة عجمان – 6- أقطع – حرف نصب – من الحشرات – 7- شلّ – كتاب يجمع خرائط العالم – 8- سئم – كانت تُعرف ببلاد الأرناؤط – 9- من الفاكهة – متشابهان – خاصته – 10- أهم جامعة إسلامية في العالم

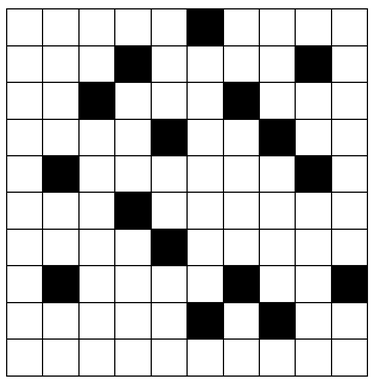

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الطوارق – رس – 2- لوم – هندوسي – 3- بكرا – أنف – 4- حر – جلنار – 5- ربع – منهل – 6- ايطاليا – ما – 7- يبوس – كلس – 8- ميلو – نا – ال – 9- يس – جم – أسيا – 10- عادل إمام

عمودياً

1- البحر الميّت – 2- لوكربي – يس – 3- طمر – عطيل – 4- أج – أبوجا – 5- أه – لالو – مدّ – 6- رنين – يسنّ – 7- قد – أمّا – ا – 11 – 8- وارن – سم – 9- رسن – همليا – 10- سيف الإسلام

sudoku 4511

9								8
3	1						2	4
2		5		1		3		9
		1		7		9		
	4	2				8	5	
8		6		4		2		7
4					7	6		
	2			8			9	
		7	6					2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4510

3	7	2	4	5	6	9	8	1
6	8	1	7	9	2	3	4	5
4	9	5	8	3	1	7	2	6
7	2	9	6	8	4	1	5	3
5	4	8	9	1	3	2	6	7
1	3	6	5	2	7	8	9	4
2	5	7	1	4	9	6	3	8
8	6	3	2	7	5	4	1	9
9	1	4	3	6	8	5	7	2

مشاهير 4511

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعرة روسية (1889- 1966). من أشهرهم في القرن العشرين

3+5+4+9+8 = شقيقات ■ 7+9+10+11 = عاصمة بشكيريا الروسية ■ 1+6+2 = إعتقد بالله

حل الشبكة الماضية: **بشير السباعي**

إعلانات رسمية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين
طلبت هدى منصور بالأصالة ولمُورثتها وداد حبيب حبيب وبسام فحص لمُوكلاته سهام وجانيت وعبله سليم مارون منصور شهادات قيد بدل ضائع للعقار 461 صفاريه.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المُحامي عماد عيسى وكيل سمير حسين الغندور لمُوكلته سميره عبد المنعم شعيب سند بدل ضائع للعقار 355 الدكرمان.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب المُحامي ادي رزق وكيل حبيب نقولا كرم لمُوكله أسامة نقولا كرم شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1670 جزين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

صادر عن المحكمة الشرعية السنية في البقاع الغربي
إلى مجهول المقام عماد محمود عبد الفتاح
يقتضي حُضورك إلى هذه المحكمة لاستلام الأوراق الخاصة بك في الدعويين المُقامتين عليك من ماجدة حسين رحال بمادة تفريق للشقاق والنزاع ومادة نفقة ولدين عُين موعد للنظر فيهما بتاريخ 2024/2/22 فعليك تعيين مقام مُختار لك ضمن نطاق المحكمة وفي حال تخلفك يُعتبر قلم هذه المحكمة مقاماً مُختاراً لك ويجري إبلاغك جميع الأوراق بواسطته وكُتب في 2024/1/25.
رئيس قلم محكمة البقاع الغربي
الشرعية السنية
الشيخ محمد القادري

إعلان نشر فقرة حكمية

قررت محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا نشر القرار الصادر عنها، المُسجل برقم 2024/7 تاريخ 2024/1/16 في الاستدعاء المُقدم لديها من المُستدعية سميرة ملحم حنوش بوكالة المُحامي بدري ساروفيم بوجه المُستدعى ضدها: اوجيني ملحم حنوش المُقيمة في شتورة والمُسجل برقم أساس مدور 2024/34 تاريخ الورود 2023/12/18.
مضمون الحُكم
1 – أولاً: اعتبار المُدعى عليها اوجيني ملحم حنوش محجوراً عليها سنداً للمادة 945 من أحكام المجلة.
2 – ثانياً: تعيين المُدعية سميرة ملحم حنوش قيمة على المحجور عليها المُشار إليها في البند أولاً لإدارة شؤونها والعناية بها على أن يكون حق التوقيع لها.
رئيس القلم
راغب شحادي

الأخبار
al-akhbar
السبت 27 كانون الثاني 2024 العدد 5118

صورة وخبر

«الفراعنة المصريّون: من خوفو إلى رمسيس الثاني» هو عنوان المعرض الانغماسي الذي يحتضنه مركز Atelier des Lumières للفنون في باريس بين التاسع من شباط (فبراير) 2024 والخامس من كانون الثاني (يناير) 2025. سيذهب الزوّار في رحلة عبر الثقافة والتاريخ والزمن إلى مصر القديمة وشخصيّاتها العظيمة التي «لا تتوقّف أبداً عن إبهارنا»، وفقاً للنص التعريفي الخاص بالحدث. تبدأ المغامرة مع الآلهة المصرية التي تتعارض المعتقدات حول قصصها الأساسية وفقاً للأساطير، ثم تتكشّف أمام الحاضرين تدريجياً الحياة في مصر، متتبّعة مجرى النيل: الفيضانات والزراعة والنباتات والحيوانات والمياه كمصدر للحياة، فضفاف هذا النهر الأساسي هي قلب مصر. (ديميتار ديلكوف ـ أف ب)

قضية

محمد الدايخ وحسين قاووق يتوسّطان زملاءهما في البرنامج

وزارة الداخلية تريد منع «مرحبا دولة» على lbci

محمد الدايخ يواصل السخرية واثارة الضجيج

زكية الديراني

كان متوقعاً أن يحقّق برنامج «مرحبا دولة» الذي انطلق عرضه قبل أسبوعين على قناة lbci (كل خميس 20:30 ـ إعداد وإخراج محمد الدايخ) نسبة مشاهدة عالية من بين البرامج الساخرة التي تبثّها الشاشات اللبنانية. لكن العمل الفكاهي ذهب في منحى آخر بعد عرض أول حلقتين منه. بدلاً من أن يثير ضجةً على السوشال ميديا بالاسكتشات التي يعرضها، وجد نفسه أمام دعوى قضائية تهدف إلى وقف بثّه. إذ تلقّت lbci أول من أمس دعوى من وزارة الداخلية اللبنانية ممثلة برئيسة «هيئة القضايا» في وزارة العدل، مطالبةً بوقف عرض البرنامج. وأوردت الوزارة في دعواها بأن «البرنامج يستبيح الحرم الأخلاقية المناقبية، نتيجة الإساءة التي يقوم بها تجاه الدولة ومؤسساتها». جاءت الدعوى بعد انطلاق عرض برنامج «مرحبا دولة» الذي يدور في فلك قوى الأمن الداخلي، ويعرض مجموعة اسكتشات ساخرة تلمّح إلى فساد ورشاوى محيطة بهذا العالم. يتوقف البرنامج الذي يجمع محمد الدايخ وحسين قاووق وزملاءهما، عند تعامل قوى الأمن الداخلي مع المواطنين في الشارع والمخافر. بعد ساعات على تلقّي المحطة تلك الدعوى، أصدرت قاضية الأمور المستعجلة القاضية كارلا شواح، قراراً بردّ الاستدعاء وحفظ الرسوم والنفقات كافة. بالتالي، تجمّدت دعوى توقيف البثّ، لكن لم يعرف بعد الاتجاه الذي ستأخذه الدعوى في القضاء اللبناني.

من جانبها، لفتت قوى الأمن الداخلي في رسالة توجهت بها إلى «المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع»، قائلة إنّ «حلقة «مرحبا دولة» تضمنت «الكثير من التحقير والذم والإساءة إلى الدولة اللبنانية، عبر تحقير علمها ونشيدها الوطني، إلى جانب توجيه الإساءات بأسلوب يتضمن حقداً وكراهية تجاه إحدى أهم إداراتها المتمثّلة في قوى الأمن الداخلي المناط بها الضابطتين الإدارية والعدلية».

من جانبها، ردّت قناة lbci ببيان نشرته على حساباتها على مواقع التواصل، قائلةً «إن الحديث عن هيبة الدولة التي يدعون أنها مُسَّت من خلال برنامج كوميدي ساخر، يهدف إلى إلهاء الناس عن المأساة التي يعيشونها، نتيجة غياب هذه الدولة نفسها، لأن الدولة، هي التي تركت أبناءها وإداراتها ومؤسساتها، وأوصلتهم إلى الواقع المزري الذي ترجمه البرنامج». من جهته، يكشف محمد الدايخ في اتصال معنا أنه يستمرّ حالياً في تصوير حلقات برنامج «مرحبا دولة» الذي سيتواصل عرضه بشكل طبيعي، مؤكداً أنّه يترك الأمور للقضاء.

«مرحبا دولة» كل خميس 20:30 على قناة LBCI

نستمر في هذا العدد في نشرنا لمقالاتٍ تحاكي ثيمة العدد الفائت: الرعب: المُرعب وتمظهراته. تجدون العدد كاملاً على موقع جريدة الأخبار الالكتروني أو في استعمال كاميرا الجهاز الخليوي ومسح الكود أدناه.

فهرس

تفكيك
- عن هولوكوست بن غوريون وكابوس التيك توك | مصطفى علي
- الرعب الذي تبثّه ذكرى حربنا الأهلية | رياض ملحم
- قلق طوني سوبرانو هو قلقنا جميعاً | بول مخلوف

تدوين
- الأسلحة تحدث ضجيجاً أكثر من الكلمات | محمد شحادة
- الاحتلال صفةٌ مرعبة | هبة دهيني

لقراءة ملحق «إنما»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
السبت 27 كانون الثاني 2024
العدد 5118 السنة الثامنة عشرة
Samedi 27 Janvier 2024 nº 5118 18ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي
www.al-akhbar.com

صـــــوَر

سنان أنطون *

كان هناك شرخ واحد؛ تجعيدة
تركتها حوافر حربٍ مضت على وجه
الجدار المنهك، حينَ ضلّت قنبلة
طريقها، فدمّرت بيتاً آخر. لكنّ
عصفها أسقط كل الصور المعلّقة
على الجدار.
كنسنا الزجاج، ورمّمنا الشرخ،
وأعدنا الصور إلى بيوتها الزجاجية
الجديدة. وعلّقناها على الجدار.
عادت صورنا:
صور الذين ولدوا
والذين تخرجوا
والذين تزوجوا
والذين عاشوا
والذين ماتوا
تحلّقت كلّها
حول سورة الفاتحة
في قلب الجدار

■ ■ ■

عادت حوافر البرابرة في حرب
أخرى إلى سماء غزّة. وعثرت قنبلة
ذكيّة على بيتنا. أسقطت السقف
والجدران على رؤوسنا.
وهشّمت بيوت صورنا.
صورنا
ترقد الآن
حول جثثنا
وسورة الفاتحة

* شاعر وروائي عراقي ـ 10 كانون الثاني (يناير) 2024

«النافذة» (طباعة نافثة للحبر وصباغ فحمي ـ 42 × 29 سنتم ـ 2023) للفنان الفلسطيني السويدي طارق كيسوانسون

طوفان الأقصى

عبر استثمار معطيات الاقتصاد النقدي وعلم الاجتماع الديني وما يسمّيه «أنثروبولوجيا الأعماق»، يقدم لنا المؤرّخ والباحث الفرنسي إيمانويل تود (1951) في كتابه الجديد La défaite de l›Occident (هزيمة الغرب ــ دار غاليمار/ باريس)، جولةً في العالم الحالي، من روسيا حتّى أوكرانيا، ومن الديموقراطيات الشعبية السابقة إلى ألمانيا، ومن بريطانيا العظمى إلى الدول الاسكندنافية والولايات المتحدة، من دون أن ننسى بقية العالم الذي قرر اختياره نتيجة الحرب، بالانحياز إلى روسيا عقلانيّة ضد أميركا صارت عنيفة بشكل غرائزي.

ينطلق تود في بداية كتابه من اقتصادي وفقاً لأرقام دقيقة: عندما نعلم أنّه عشية الحرب، كان الناتج المحلي الإجمالي لروسيا وبيلاروسيا يمثل 3,3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الغربي (الولايات المتحدة وكندا وأوروبا واليابان وكوريا)، فإنّ هذه النسبة قادرة على إنتاج أسلحة أكثر من العالم الغربي، واستطاعت وضعه أمام مشكلة مزدوجة: أولاً بالنسبة إلى الجيش الأوكراني الذي يخسر الحرب، بسبب نقص الموارد المادية؛ ثم ثانياً بالنسبة إلى جوهرة المعرفة العلمية في الغرب الليبرالي، أي الاقتصاد السياسي، الذي يجرؤ تود على القول بأنّ طابعه الزائف انكشف للعالم: «إن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي قد عفا عليه الزمن، ويجب علينا الآن أن نفكر في علاقة الاقتصاد السياسي النيوليبرالي بالواقع».

بناءً على هذه المفاجآت والبداهات التي تمّ التّعامي عنها، اكتشف الغربُ عزلتَه الأيديولوجية وحتّى جهلَه بعزلته. بعدما اعتاد الغربيون على تحديد القيم التي يتعيّن على العالم الالتزام بها، توقّعوا بصدق وبغباء أن الكوكب بأكمله سيشاركهم سخطهم على روسيا. لقد أصبحوا بخيبة أمل. وبعد مرور الصدمة الأولى للحرب، شهدنا ظهور دعم أقل تحفظاً لروسيا في كل مكان تقريباً.

وبما أنّ المنطلقات الخاطئة تؤدي إلى تفسيرات خاطئة وفقاً لتدرُّج تحاليل تود، فإنّ التفسير الوحيد الذي أخذه الغرب في الاعتبار هو أنّ «الرفاق الديكتاتوريين» في موسكو وطهران وبيونغ يانغ وباقي حلفاء روسيا، كانت لديهم تطلعات مشتركة بشكل واضح. لكنّ منذ إعادة انتخاب إردوغان ديموقراطياً في أيار (مايو) 2023، أصبح من الصعب التمسك بهذا الخط. في الحقيقة، بعد عام ونصف العام من الحرب، يبدو أنّ العالم الإسلامي بأكمله ينظر إلى روسيا باعتبارها شريكاً لا خصماً. ومن الواضح بشكل متزايد أن المملكة العربية السعودية وروسيا تنظران إلى بعضهما كشريكين اقتصاديين لا كخصمين أيديولوجيين في إدارة إنتاج النفط وأسعاره. وبشكل أكثر عمومية، يوماً بعد يوم، زادت الديناميكيات الاقتصادية للحرب من العداء تجاه الغرب في العالم النامي، لأنه يعاني من العقوبات.

المفاجأة الأخيرة، والأكثر دراماتيكيّة بالنسبة إلى تود، هي أنّ هزيمة الغرب على وشك أن تتحقق. هزيمة مؤكدة لأنّ «الغرب يدمر نفسه بدلاً من أن يتعرض لهجوم من روسيا».

الطريق نحو تعافي الشرق

يرى إيمانويل تود أنّ أساس التحول في الجيواستراتيجيّة الرّاهنة ليس نابعاً من الصين، وإنّما من روسيا، التي دفعت الغرب نحو الانهيار الشامل، باقتصادها المتعافي تجارياً ومصرفياً، وضبطها لأمن كامل ترابها الوطني، ما سمح لها بتخطي العقوبات الغربية بشكل سلس. يخلص تود إلى تفنيد الطروحات الدعائيّة الغربية القائمة على أسطوانة مكرورة مفادها أنّ بوتين نسخة من ستالين. يقدّم لنا قراءة أنثروبولوجية جديدة لتاريخ روسيا لينين الخصب، قبل أن تفرضها أقلية فاعلة. لقد نتجت من تفكك الأسرة الزراعية التقليدية، ما أدّى إلى إلغاء العبودية في عام 1861، و«التحضر» ومحو الأمية وتحرير الفرد من العائلة البطريركية الخانقة. لكن الفرد المتحرر وجد نفسه مشوّشاً تماماً: لقد بحث عن بدائل للسلطة الأبوية في الحزب، وفي الاقتصاد المركزي، وفي الـKGB (يشير تود هنا بشكل غير مباشر إلى بوتين باعتباره آخر رئيس لهذا الجهاز قبل تفكك الاتحاد السوفياتي). ووفقاً لتود، يمكننا القول إنّ هذا الجهاز كان، إلى حد ما، أقرب مؤسسة إلى الأسرة التقليدية لأنّه تعامل مع الناس بشكل شخصي، وبتفاصيل كبيرة. ونظراً إلى هذه الطبيعة الاجتماعية للشيوعية في التاريخ الروسي، فلم يكن من المرجح بعد انهيارها أن تنشأ ديموقراطية ليبرالية تناوبية من النوع الغربي بين موسكو وفلاديفوستوك. إن قيم السلطة والمساواة، التي لوحظت في الأسرة ثم في الحياة الاجتماعية بأكملها في الحقبة السوفياتية، لم يكن ممكناً أن تنطفئ في غضون سنوات قليلة. وبالتالي، فبوتين ــ حسب تود ــ استمرار للحقبة السوفياتية بشكل من الأشكال، عبر خليط من الديموقراطية الليبرالية والاستبداد الشرقي والدّولة التّدخّليّة في الاقتصاد.

> ستكون الهزيمة الآن هي إلغاء دوْلَزة الاقتصاد العالمي

هذا التاريخ العريق، والمشترك نسبياً مع كييف، هو ما تناسته الطغمة الحاكمة الأوكرانية عبر نفثها سموم الروسوفوبيا في الإعلام الغربي ورعايتها لنزوعات نازية جديدة غريبة على الاتحاد السوفياتي القديم الذي حرّر أوروبا من نازية هتلر. يضيف تود ساخراً إنّ «روسوفوبيا ما بعد حداثية» عودة كاريكاتورية لروسوفوبيا الحرب الباردة.

ويبقى المثير في تحاليل تود هو صناعته لمفاهيم سياسية جديدة لا تجافي حقيقة ما يحدث في رقعة الشطرنج العالمية: كل ما يحدث حالياً بين القوى الكبرى يمكن اختزاله في «صراع بين أوليغارشيا ليبرالية وديموقراطية استبدادية روسية» وصين تتفرّج وتستعمل الفيتو واحتداد اللهجة الدبلوماسية كلّما كانت طُرُقُ تجارتها البرية وممرّاتها المائية مهدّدة.

على المقلب الآخر، يرى تود في طبيعة أميركا وجوهرها، راهناً، مزيجاً من الأوليغارشية والعدمية، في ظلّ سياسة تمارسها تحت شعار لخّصه في عبارة: «تكاليف أكثر من أجل موت أكثر». بل إنه لا يتورّع عن وصف تحالف البنتاغون والبيت الأبيض، من دون موازية، بعصابة منغلقة على ذاتها في قرية اسمها واشنطن. قرية نخبة حاكمة مرتهنة لسوق السلاح والنفط، عصابة بيض، مع ديكور من الرّنوج، تعاني من انقراض الذّكاء وسط الطائفة اليهودية الأميركية. الملاحظة الأخيرة، ومخافة موجة العداء للسامية الراهنة، يُتْبعُها تود بالتوضيح الآتي: «أود أن أشير قبل أيّ شيء، لتجنّب سوء فهم آخر، إلى أنني شخصياً من أصل يهودي وبرْتُونيّ وإنكليزي، وأنا راضٍ جداً عن هذه الأصول الثلاثة».

خلاصة خلاصات تود أنّ أميركا غرقت في شرك المستنقع الأوكراني: روسيا تدخل الحرب في وقت اختارته. لقد قام الروس بتقييم جهوزيّة قواتهم وقرروا، لأسباب عسكرية وديموغرافية، أن لديهم نافذة إطلاق مثالية بين عامَي 2022 و2027. ومن المؤكد أن روسيا قللت من إمكانات الجيش الأوكراني، لكن ليس من الإمكانات الصناعية الضعيفة للغاية لحلف شمال الأطلسي. وكانت المقاومة الفعالة التي أبدتها كييف، وخلقت الوهم بأن النصر الغربي ممكن، بمثابة المأساة الكبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لقد زادت النجاحات الأولى التي حققها الأوكران رؤوس المحافظين الجدد حماوةً. إن انسحاب الروس من شمال أوكرانيا، ونجاح الهجمات المضادة الأوكرانية في خريف عام 2022، جنوباً باتجاه خيرسون، شرقاً في إقليم خاركيف، سمح للنزعة العسكرية بالاستحواذ على تفكير البيت الأبيض. لقد أصبحت ديناميكية الحرب لا تقاوم، لأن الحرب هي، دائماً وفي كل مكان، إحدى ظواهر العدمية. كان التراجع العسكري الأميركي في عامَي 2008-2016 معقولاً، ولكنه كان أيضاً هشاً، لأنه حدث في اللحظة التي كانت فيها العدمية تنمو، وقد بدأت فجأة، في عام 2022، تهتزّ بالتوافق مع العدمية الأوكرانية. لقد دفعت النجاحاتُ العسكرية سريعةُ الزوال التي حققتها القومية الأوكرانية الولاياتِ المتحدة إلى حرب مزايدة لا يمكنها الهروب منها من دون التعرض لهزيمة. لم تعد مجرد هزيمة محلية، بل عالمية: عسكرية واقتصادية وأيديولوجية. ستكون الهزيمة الآن هي إلغاء دوْلَزة الاقتصاد العالمي، ونهاية الواردات التي تدفع ثمنها «المطبعة الجماعية الداخلية للأوراق المالية» والفقر المدقع.

يسترسل تود في تحليله وفي خاتمة مريرة للغرب الليبرالي: «لستُ متأكداً على الإطلاق بأنّ الناس في واشنطن يدركون ذلك. دعونا نصلّي حتى لا يتمكنوا من ذلك، وأن يشنّوا أنهم قادرون على إبرام سلام يعتقدون أنه لا يُعْلنُ لهم ولكييف سوى عن سايغون أخرى، أو بغداد أخرى، أو كابول أخرى. إلا أن حالة الصّفر الاجتماعي التي تعيشها أميركا تمنعنا من أي توقع معقول بشأن القرارات النهائية التي قد يتخذها قادتها. دعونا نتذكر أنّ العدمية تجعل كل شيء، كل شيء على الإطلاق، ممكناً».

من روسيا حتّى أوكرانيا، ومن الديموقراطيات الشعبية السابقة إلى ألمانيا، ومن بريطانيا العظمى إلى الدول الاسكندنافية والولايات المتحدة...

المتحدة... من دون أن ننسى بقية العالم الذي قرر الانحياز إلى روسيا عقلانيَّة ضد أميركا صارت عنيفة بشكل غرائزي

أميركا النيوليبرالية في مرحلة العدميّة والسقوط النهائي

إيمانويل تود يُعلن «هزيمة الغرب»

رشيد وحتي

انهار الاتحاد السوفياتي فتحرّك التاريخ من جديد. أغرقتْ روسيا في أزمة عنيفة، فخلقت فراغاً عالمياً ملأته أميركا، على الرغم من أنها كانت نفسها في أزمة منذ عام 1980. ثم انطلقت حركة متناقضة أساسُها مفارقة صارخة: توسّع غربي عبر الغزو النيوكولونيالي رغم أنّه غارق في أزمة بنيويّة تأكل قلبه.

في هذا السياق المتأزم، وتحديداً بين عامَي 2016 و2022، اندمجت العدمية الغربية مع العدمية في أوكرانيا، ليلتقا خلف شمال الأطلسي وأوكرانيا معاً إلى تحرُّش عسكري بروسيا مستقرّة، أصبحت مرة أخرى قوة عظمى، مُطمْئِنة بقية العالم الذي لا يريد أن يتبع الغرب في مغامراته. قرر القادة الروس الدخول في معركة على حافّة الهاوية: تحدّوا حلفَ شمال الأطلسي وغزوا أوكرانيا.

عبر استثمار معطيات الاقتصاد النّقدي وعلم الاجتماع الديني وما يسمّيه «أنثروبولوجيا الأعماق»، يقدم لنا المؤرّخ والباحث الفرنسي إيمانويل تود (1951) في إصداره الأحدث La défaite de l›Occident (هزيمة الغرب ـ دار غاليمار/ باريس)، جولةً في العالم الحالي، من روسيا حتّى أوكرانيا، ومن الديموقراطيات الشعبية السابقة إلى ألمانيا، ومن بريطانيا العظمى إلى الدول الاسكندنافية والولايات المتحدة، من دون أن ننسى بقية العالم الذي قرر اختياره نتيجة الحرب، بالانحياز إلى روسيا عقلانيّة ضد أميركا صارت عنيفة بشكل غرائزي.

ينطلق تود في بداية كتابه من معطيات وبديهيات كانت مغيَّبَة عنوةً عن عقل مراكز القرار الغربي: في أذهان الروس، كما في أذهان الغربيين الأكثر اطلاعاً، كانت أوكرانيا ما يسمّى من الناحية السياسيّة دولةً فاشلة. منذ «استقلالها» عام 1991، شهدت نزيفاً ديموغرافياً مهولاً. إذ فقدت 11 مليون نسمة بسبب الهجرة وانخفاض الخصوبة. كانت تهيمن عليها أقلية أوليغارشيّة، وصل فيها الفساد إلى مستويات جنونية، وبدا الوطنُ وشعبُه كائنات للبيع. من المؤكد أنّ أوكرانيا كانت مجهّزة بصواريخ «جافلن» المضادة للدبابات من قِبَل حلف شمال الأطلسي، وكانت تمتلك منذ بداية الحرب أنظمة مراقبة وتوجيه أميركية. لكنّ المقاومة الشرسة التي تبديها دولة في حالة تحلّل، تشكّل معضلة تاريخية. ما لم يتوقعه أحد أنّ أوكرانيا ستجد في الحرب سبباً للبقاء على خريطة الوجود ككيان سياسي، ستجد في الحرب مبرراً لوجودها بعدما كانت في طور الانقراض.

أما أهم المفاجآت، فكانت مرونة روسيا الاقتصادية ومناورتها في الصمود. ظنَّ أنّ العقوبات، وخصوصاً استبعاد المصارف الروسية من نظام التداول العالمي بين المصارف (سويفت)، من شأنها أن تجعل البلاد تركع على ركبتيها. لكنّ الغرب تناسى أنّ الروس قد تكيّفوا مع عقوبات عام 2014 واستعدوا للاستقلال في مجال تكنولوجيا المعلومات والمعاملات المصرفية. باختصار، روسيا خصم كان يجب أن يؤخَذ على محمل الجد.

أما المفاجأة الهيكليّة في منظومة الغرب ـ وفقاً لتود ـ فكانت انهيار الإرادة الأوروبية برمتها. كانت أوروبا في مستهل الأمر عبارةً عن زوجين فرنسي-ألماني، اتخذا منذ آزمة 2007-2008 مظهر الزواج الأبوي. باعتبارها الزوج المهيمن، لم تعد ألمانيا تستمع إلى ما تقوله لها شريكتها. لكن حتى في ظل الهيمنة الألمانية، احتفظت أوروبا، بقدر معين من الحكم الذاتي. مع ذلك، على الرغم من بعض التردد في البداية، عبر نهر الراين، بما في ذلك تردّد المستشار شولتز، تخلى الاتحاد الأوروبي بسرعة كبيرة عن أي رغبة في الدفاع عن مصالحه الخاصة. لقد قطعت أوروبا الغربية نفسَها عن الطاقة الروسية وعن شريكها التجاري (بشكل عام)، وفرضت عقوبات على نفسها بشكل متزايد. قبلت ألمانيا من دون تردد عملية تخريب خطوط أنابيب الغاز «نورد ستريم»، التي ضمنت جزئياً إمدادات الطاقة، وهو عمل إرهابي موجه ضدها بقدر ما كان موجهاً ضد روسيا، ارتكبه «حاميها» الأميركي. حتى إنّ ألمانيا تجاهلت التحقيق الممتاز الذي أجراه سيمور هيرش في صدد هذا الحدث، ما أثار تساؤلات حول الدولة التي تقدم نفسها على أنها الضامن الذي لا غنى عنه للنظام الدولي. لكننا شهدنا أيضاً تبخّر فرنسا بقيادة ماكرون على الساحة الدولية، في حين أصبحت بولندا الوكيل الرئيس لواشنطن في الاتحاد الأوروبي. وقد خُلِقَتْ في هذا الدور المملكة المتحدة، التي أصبحت خارج الاتحاد بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي القارة بشكل عام، استُبدل محور باريس- برلين، بمحور لندن- وارسو- كييف الذي يُدار من واشنطن. إن تلاشي أوروبا كلاعب جيوسياسي مستقل أمر محيّر إذا تذكرنا أنه قبل عشرين عاماً فقط، أدّت المعارضة المشتركة من جانب ألمانيا وفرنسا للحرب في العراق، إلى عقد مؤتمرات صحافية مشتركة بين المستشار شرودر، والرئيس شيراك، والرئيس بوتين.

تستمر هذه الاستحالة في تحليل الأزمة الأوكرانية. لقد أدّى الغزو الروسي إلى تعبئة الأمة الأوكرانية بأكملها، وإلى تحويل الجيش الأوكراني إلى جيش حديث. لكن هذا الجيش، الذي يتألف من 900 ألف جندي، يعاني نقصاً في الأسلحة والذخيرة والمعدات، ويفتقر إلى الجنود المدربين. لقد تكبّد خسائر فادحة، وهو يتراجع. لكن الأهم من ذلك، أنه يعاني نقصاً في الرجال. لقد تم تجنيد الشباب الأكثر تعليماً، والأكثر تحضراً، والأكثر تأثراً بالدعاية الغربية، والأكثر تشبعاً بالقيم الليبرالية، والأكثر ميلاً إلى الهجرة. لقد فقدت أوكرانيا ما بين 4 و5 ملايين شخص، أي ما يقرب من 10% من سكانها، منذ بداية الحرب. وهي تواجه الآن نقصاً في الرجال في سن الخدمة العسكرية، وهو نقص لا يمكن تعويضه. لقد أدّى التجنيد القسري إلى تفاقم الأزمة الديموغرافية، وإلى تفاقم الفساد، وإلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية. لقد أدّى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، وإلى تفاقم الأزمة السياسية. لقد أدّى إلى تفاقم الأزمة الأخلاقية.

يخلص إيمانويل تود في كتابه إلى أن أميركا غرقت في شرك المستنقع الأوكراني

مقتطف من الكتاب

دليلٌ مِنْ غزة على العدمية الأميركية

أظهرت لنا الأسابيع الثلاثة التي أعقبت استئناف الصراع بين إسرائيل وحماس، في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، في حالة غريزية أولية، نزوع واشنطن إلى العنف. وفي مواجهة حرب راح ضحيتها مدنيون على الجانبين، لجأت الولايات المتحدة على الفور إلى تصعيد الصراع.

واعتباراً من 8 أكتوبر، استنفرت حاملة طائرات أولى إلى شرق البحر الأبيض المتوسط لدعم إسرائيل، تلتها حاملة طائرات ثانية في 14 أكتوبر. رد الفعل الغريزي هذا لا يتوافق مع أي ضرورة عسكرية. من يصدق هجوماً إيرانياً؟ تمتلك إسرائيل أسلحة نووية، أما إيران فلا تمتلكها.

بعدها، قام جو بايدن بزيارة تضامنية إلى تل أبيب. وعند عودته، في 20 أكتوبر، ألقى خطاباً بسيطاً طفولياً: حماس = بوتين وإسرائيل = أوكرانيا. ونسي أن هناك ما يقرب من مليون مواطن من روسيا يعيشون في إسرائيل، متعلقين بشدة بثقافتهم الأصلية، ولا يستطيعون فهم كل ما تقوله وسائل الإعلام الغربية، ولا استحسال اللغة الروسية الذي تقوم به كييف، ولا الرموز النازية الأوكرانية المتطرفة. إن لا مبالاة واشنطن تجاه الإسرائيليين الحقيقيين أمر مذهل. تعلن الولايات المتحدة تضامنها اللامحدود مع دولة وهمية.

في 27 أكتوبر 2023، رفضت الولايات المتحدة التصويت على القرار الهادف إلى إعلان «هدنة إنسانية فورية دائمة وطويلة الأمد» التي اقترحها الأردن. ومع ذلك، صوتت 120 دولة لمصلحتها، وامتنعت 45 دولة عن التصويت، وصوتت 14 دولة فقط ضد: إسرائيل، والولايات المتحدة، وفيجي، وتونغا، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، ونورو، وبابوا وغينيا الجديدة وباراغواي وغواتيمالا. وكذلك النمسا، والمجر وجمهورية التشيك وكرواتيا (شبح الإمبراطورية النمسوية-المجرية؟). إن التصويت الأميركي ضد الهدنة تصويتٌ عدمي، فهو رفضٌ للقيم الإنسانية المشتركة.

ويمتنع أغلب الغربيين عن التصويت، بمن في ذلك أعضاء المحور الأميركي في أوروبا، مثل المملكة المتحدة وبولندا وأوكرانيا. ووافقت فرنسا والترويج وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال على الاقتراح الأردني، إلى جانب روسيا والصين. وامتنعت ألمانيا عن التصويت، وهو خيار يخفف من موقفها التقليدي المؤيد من حيث المبدأ لإسرائيل.

لا شك في أنّ انحراف الغربيين يكشف عن شعور بالخوف تجاه انعدام المسؤولية الاستراتيجية للولايات المتحدة. لأنها بهذا التصويت، قررت، في خضم الحرب الأوكرانية، عزلَ العالم الإسلامي بشكل فوري ودائم.

أما التفسير الأقل إثارة للقلق، فهو تقديم دعم الولايات المتحدة للحرب ضدّ «حماس» كوسيلة لجعل الناس ينسون، بل ينسون حتّى أنفسهم، أنهم يخسرون الحرب في أوكرانيا. وأخيراً، ها هم في مسرح عمليات يمكنهم عبره التصرف بحرية، من دون خوف من الانتقام الروسي، بقصف سوريا أكثر قليلاً، وربما إيران في يوم من الأيام. إن شرق البحر الأبيض المتوسط هو في الواقع البحر الوحيد الذي ظلت حاملات الطائرات الأميركية تعمل فيه منذ أن جعلتها الصواريخ الصينية الفرط-صوتيّة أسلحة عفا عليها الزمن للدفاع عن تايوان. لكن للأسف، أرسل بوتين، في 18 أكتوبر، طائرات استطلاع من طراز «ميغ» مسلحة بصواريخ «كينجال» فوق البحر الأسود، قادرة على ضرب حاملات الطائرات هذه في غضون خمس إلى عشر دقائق. إن الصحافة الغربية، التي غذّتنا لأشهر عدة بوهم الهجوم المضاد الأوكراني المنتصر، شعرت بالارتياح، من دون أي نقاش محتمل، عندما اضطرت إلى تحويل انتباهها إلى هذه الحرب الجديدة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة، فإنّ مفهوم العدمية يسمح لنا بالذهاب أبعد من ذلك في التفسير: إن التزامهم الطائش وغير المشروط تجاه إسرائيل غرضُ انتحاري. الناتو في حالة حرب. لقد رأينا في متن الكتاب أنّ غالبية الدول غير الغربية (بقية العالم) تميل لمصلحة روسيا وأن رفضها احترام العقوبات الغربية سمح للاقتصاد الروسي بالصمود. وقد رأينا السعودية تتشاور مع روسيا لإدارة أسعار النفط، والتصالح مع إيران (حليفة روسيا)، تحت إشراف خيِّر من الصين (حليفة روسيا). كما يخسر حلف شمال الأطلسي الحرب الصناعية، بعدما أثبت عجزه عن إنتاج الذخائر والصواريخ بكميات كافية. في بداية أكتوبر 2023، كان فشل الهجوم المضاد الصيفي الأوكراني معروفاً للجميع وبدأت التكهنات حول انهيار جيش كييف. مع ذلك، اختارت الحكومة الأميركية الدّفعَ نحو تعزيز العالم الإسلامي لموقف روسيا. إن الموقف المتشدد لإدارة بايدن، الذي يمتد من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، أعطى روسيا، التي لا تزال في حالة حرب، إمكانية الظهور كقوة للسلام. وبالنسبة إلى العالم العربي، فقد أصبحت الآن الدرع الوحيد الممكن ضد تجدّد العنف بين جانبَي الولايات المتحدة. إن تفضيل واشنطن للحرب يقودنا إلى تصور أنّ الإسرائيليين، الذين سئموا حربهم التي لا نهاية لها، سوف يلجؤون في نهاية المطاف إلى روسيا، التي هم قريبون منها إنسانياً، لمساعدتهم على الهروب من مستنقع الأعمال الانتقامية.

إذا كنا راغبين في توقّع الخيارات الاستراتيجية التي قد تواجهها أميركا، فينبغي علينا بالتالي، على وجه السرعة، أن ننزعَ صفةَ العقلانية عن سياسة الولايات المتحدة الأميركية. الولايات المتحدة لا تبحث عن مكاسب عبر تقييم التكاليف. في قرية واشنطن، في أرض حوادث إطلاق النار الجماعية، في عصر ديانة الصّفر، الدافع الأساسي هو الحاجة إلى العنف.

> بات العالم الإسلامي بأكمله ينظر إلى روسيا باعتبارها شريكاً لا خصماً

> حالة الصّفر الاجتماعي التي تعيشها أميركا تمنعنا من توقّع القرارات النهائية التي قد يتخذها قادتها

أدب

سلسلة تضيء على أصوات جديدة بإشراف أدونيس

«إشراقات» عربية تمضي بالشعر إلى البعيد

لم يغادر الشعراء، من متردّم، ولا يزال صوت الشعر ممكناً فوق الأرض العربية الملفوحة بالنار والمآسي والحروب والهجرة، ولا تزال إشراقات النور تغمس أنفاس الشعر في حناجر الآلهة، وتخرجه لنا مائدة من التوت ورسولاً في الأرض ودليلاً للعاشقين، وتبحث عن «دمه الأزرق لنهتف باسمه كالخيول الخفيّة»: «إشراقات» عنوان سلسلة جديدة تقدم أصواتاً شعرية عربية، اقترحها ويختار نصوصها الشاعر أدونيس الذي يواصل مشروعه الشعري والفكري الرامي إلى زحزحة المياه الراكدة في الثقافة العربية، واستخراج لؤلؤة الشعر من محارته العميقة. هي سلسلة «مُغلقة» كما وصفها المنشور الذي يعرّف بها، تصدر عن «دار التكوين» (الشارقة) خلال مدة زمنية محدودة، قد لا تتعدى السنة الواحدة، وتصدر بمنحة خاصة من «مؤسسة غسان جديد للتنمية». في نهاية الشهر الحالي، تصدر الدفعة الأولى من الدواوين الشعرية ضمن سلسلة «إشراقات»، بأصوات نسائية مميزة: «كتاب الجسد»، للمياء المقدم، و«غزالة تعرج نحو منفاها»، لناريمان حسن، و«غناء في الطريق إلى المقبرة»، لأفين حمو، و«غوايات كاهنة الضوء»، لمريم الأحمد. إلا أن الرؤية خلف المشروع الذي تشرف عليه أرواد إسبر، ليست جندريّة بالمطلق. إذ إن الدفعة القادمة ستشمل مجموعات لعدد من الشعراء الشباب مثل «يسحق رأسه بحجر الذكريات» لبلال المصري، و«الماكنة» لعلي العطّار، و«سهرة القفز عن الريح» لعلي حمام، إضافة إلى صوت نسائي جديد يتمثّل في مجموعة «امرأة الوقت» لمها العتوم. إنها رؤية أوسع تتقاطع مع مشروع أدونيس الحداثوي الإبداعي الذي انطلق في بيروت في فترتها الذهبية في ستينيات القرن الماضي بالنظر إلى «الشعر بوصفه حياة وحرية وحُبّاً، هو ما تؤسّس له اليوم الشاعرات الشابّات وعدد قليل من الشعراء الشبّان، وتلك هي ظاهرة فريدة في تاريخ الإبداع الشعري العربي».

تتنوع البنية الأسلوبية للمجموعات المختارة ما بين السرد المسترسل والتجريب والكولاج والصور السوريالية والكتابة الحسية والفكرة الفلسفية. إلا أن ما يجمع بينها هو ما كتبه أدونيس في تقديمه لها: «تبدو هذه الكتابة الشعرية كأنها تجيء من أفق آخَر: أفق الذاتية المتحرّرة من جميع السلطات الكابحة، وأفق الكينونة المنفتحة على الأعماق والأبعاد المجهولة، وعلى الأسئلة المهمّشة أو المطموسة، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، إضافة إلى المكبوت نفسياً وجسديّاً، مصيراً وبصيرة ومخيّلة. وفي هذا ما يتخطّى خريطة الكتابة الشعرية السائدة، ويرسم خريطة جديدة لشعر كينونيّ، استشرافاً لعالَم عربي جديد، وثقافة جديدة، وجمالية عربية جديدة، وجمالية عربية جديدة، وإنسان عربي جديد وخلّاق». أما «دار التكوين»، فلخّصت رؤيتها كشريك في المشروع بأنّها «منذ تأسيسها عام 2000، وقفت إلى جانب الشعر والشعراء، وشجعت أصواتاً شعرية جديدة لها حساسيتها الخاصة، وأطلقت «جائزة الديوان الأول» عام 2009 التي استمرّت حتى عام 2014. فكان من الطبيعي لها أن تدعم مشروع «إشراقات» وتنضم إليه».

وفي ما يخصّ الرؤية التصميمية والفنية للمشروع، فقد أشرف عليها التشكيلي السوري المعروف أحمد معلا. يلخص المنشور التعريفي بالسلسلة حماسته للتجربة التي تُدخل الفن إلى روح الكلمة ومزج الأشكال الإبداعية وتفاعلها فيما بينها: «أقترح العودة إلى التربيعة الأولى، إلى الحد الأدنى الأكثر تقشفاً لصياغة شخصية غرافيكيّة لأغلفة مجموعات شعرية. شطرنجية محكمة، تتهندس في المخيّلة لترسم أسماء الدواوين والشعراء، وتتحرك الحروف واتصالاتها أو انتقالاتها بما يتناسب والفضاء المتاح، أو بما يمليه التفنّن في تشكيل جسد الكلمة. المربع هو الوحدة الهندسية الأولية التي ستكوّن بتكرارها وقيادتها عبر الشاقولي والأفقي، مفردات الأغلفة تشكيلياً. وهذا ما سيعطي للمجموعات هوية بصرية واحدة، فالإطلالات تكاد تتساوى وتتماثل في محاولة لتقديم تجاربنا الشعرية بعدالة ودونما انحياز إلا للشعر». نعرض في «كلمات» باقة من سلسلة «إشراقات»، لنمضي مع الشعر إلى البعيد كما يقول أدونيس، ربما لا نصل لكن نضيء.

مقدّمة واختيار **محمد ناصر الدين**

سلسلة جديدة تقدم اصواتاً شعرية عربية، اقترحها ويختار نصوصها الشاعر ادونيس

1- «غوايات كاهنة الضوء»
مريم الأحمد

ا- على ظهري صخرة

هل تعبرني من قلبك معجزة
لأعبر نهراً يقال إنه حياتي
لكني أقلب النهر رأساً على عقب
وانبش رمل خطواتك
أقرأ مليون سطر
ويبقى شلالك الضوئي صافعاً قلبي
يا للعار! هل يعقل أنّ الكدمات على وجهي
تجعل منّي الشاعرة الأجمل؟
هل يُعقل أن اتتبّع ما يأتي ويروح من ماء
لألقى معجزة وجودي أمام هذا النهر
وعلى ظهري صخرة.

اا- زيارة غير متوقّعة

أخاف أن ارجع إلى البيت ذات يوم
واجد أبي وأمي بانتظاري
بوجهين مكفهرّين، وخائبي الأمل.
أبي يتصفّح ديواني اليتيم،
أمي تتأمل دفتر مذكراتي.
يقول أبي: ما هذه الكتابة يا ابنتي؟
أتسمّين هذه الثرثرة شعراً، آلا تستحين؟
رحم الله إيّامك يا امرؤ القيس، ويا متنبّي!
وأمي تفرد حياتها الشخصية في حضنها وتجهش:
ولا شيء عليه القيمة ولا عمل خير
كل ذكرياتك استيقظت، أكلت، شربت،
نعست، نمت،
كتبت، علّقت، أعجبت، نشرت.
أين مساعدة المحتاجين؟
أين إعانة الفقراء وإغاثة الملهوفين؟
أين العمل الطوعي؟ كل هذا صفر... صفر...
ما هكذا ربيتك يا ابنتي
أريد أن أبلع ريقي ولكن أغصّ.
أريد أن أقول الحقّ عليكما
لكن أختنق. ثم يختفيان
هكذا بكل بساطة
مثلما اقتحما بيتي من دنيا الغياب.

ااا ـ لو لم يكن اسمي مريم

كل المشكلة أنّ اسمي مريم
مريم اسم حزين ومنكفئ على جوهره
مريم اسمٌ تخطفه السواقي الضالّة
لتلتقطه المرايا المتوجّسة
لو كان اسمي زينة بتاء مربوطة كبيرة
تاء دائرية تنفع أن تكون شمساً
أو ثقب أوزون ناعماً ولطيفاً
أو سعاد بحرف سين زلق وسعيد
ينغمس في دخان جامد لسيجارة
النشوة الأولى!
ويتبخّر نشوان
أو كوثراً بحرف ثاء غنيّ مضيء
يزهر ظلالاً سماوية غامرة.
المشكلة أنّ اسمي غارق في الحزن والخيبة
ومحفوف بميمَيْن ملفوفتَين بحزر
ولزوجة كائنات هاجعة تحت القشب الأخضر
لو أنّ لإسمي ياءً مائية
كما في اسم يارا او ياسمين،
أو عيناً عابرة للمسافات تقارع عنفوان الوعول كما في اسم علياء،
وأنّ الاكتشاف ليس دليلاً على المعرفة
بل هو الجحيم
الذي ينهض من الأسئلة.

اا ـ الساحر

أخرجَ من قبّعته مطرقة
دقّ أصابعه العشرة
حتّى صارت أشجاراً متوحشة
تعضّ القمر
بينما الناس يشهقون.
حوّلها إلى سحابة
تذرف مطراً
وقبل أن يلمس الأرض
صار الماء فراشات
حملته وطار بعيداً
ثم عاد في يده مسدّس
صوّبه نحو رأسه
فسقط أرضاً ثمّ نهض
والناس يخفون وجوههم
براحات أيديهم
لكي لا يروا
كيف من شدّة الجوع
يأكل نفسه
حتى اختفى تماماً
وهم يلتفتون من حولهم
صارخين:
أين هو، أين هو؟!
هذه الألعاب المجنونة
تكشف أنّ الخدعة الحقيقية
يتقنها المتخمون
وليس مجرد ساحر جائع
لا يقدر أن يحوّل
عذاباته إلى رغيف خبز.

ااا ـ نضوج

تنضج في رأسه فاكهة الشتائم
قلبه ينتفخ مثل رغيف خبز
بينما أعضاؤه تذوب
في قارورة الشكّ.
هل أعمدة الدخان هذه بيتي؟
أم أنّني بعد قليل ساختنق
وأنا أبلع جرّافة تشقّ طريقاً؟
بينما الناس تنعس
يستيقظ البرد ويحلّ السلام
الذي أنتظره طويلاً.

بلال المصري (1974) شاعر لبناني يعيش في طرابلس ويعمل في «مركز أكاديمية دار الثقافة»، بيروت.

2- «يسحق رأسه بحجر الذكريات»
بلال المصري

ا- التحفة

كيف أتاكَ
أنّ اللغة هي التحفة
في أرياف الروح؟
أنا أشكّ
أنّ المباني التي تتدلّى منها الشرفات
كأقراط نساء عمّرت طويلاً
هي المدن
بل الجسد هو المكان الأصلي
الذي ولد فيه الزمن.
أحياناً أشعر
أنّ الأرض لقمة في فم الكون
هذا الكائن المفترس
الذي ينمو دون توقّف
كأنّ الجنّة
هي البحث عن العدم النقيّ
أو كأفاً يسقف مائل قرميديّ الرؤى
مثل اسم كاميليا،
المشكلة أن اسمي مريم وليس عفاف أو ناديا أو مروى
اسمي مستبدّ بقلبي ولا يهبني
إلا تلك الشمس الجانحة نحو المغيب.

مريم الأحمد (1969) شاعرة سوريّة، تخرّجت من كلية الإعلام ـ جامعة دمشق ثم درست الأدب الإنكليزي في «جامعة تشرين». «غوايات كاهنة الضوء» هو ديوانها الأوّل.

3- «كتاب الجسد»
لمياء المقدم

قال الفم:
يؤلمني الحب. القبل التي نسي
أصحابها أن يدفنوها قبل أن يغادروا.
تتكوّم الشفتان كأجوبة جاهزة مع
أنّ ما يسكنني ويحرّكني هو السؤال
الذي في الداخل، لكن سعادتي متأتية
من تخيّل أنّ وراء كل شيء أحجية
معقدة تربطها ببعضها البعض، وأنّ
ما يشد الشفة إلى الشفة هو الرغبة
في التجريب. بتعارض داخلي مع
خارجي، وكذلك كنت.
يوم ولدت الصدفة، كان نهران يمشيان
إلى بعضهما، وأغرقا العالم في
الضباب والرطوبة. مدينة صغيرة
كانت تشاهد ما يحدث مدعية الحياد،
وسكانها يمرّون على دراجاتهم كأنّهم
قناطر متهدّمة يجرها الماء. لا شيء
حدث بالتحديد، ليس في الزمن،
ولا خارجه، ليس في المكان ولا في
الفراغ. الصُدفة لا تعتبر حدثاً حقيقياً
بمفهوم الأفعال أو بمفهوم العدالة. إذا
ولدت الصُدفة في مكان ما فهي ابنته
وحده، وكل صدفة هي ابنة مشردة في
مكان ما من العالم، وكل تقابل بمحض
الصدفة هو موت بمحض الصدفة
نفسها.

■■■

كيف تخرج القصص إلى الواقع إذن؟
لا بد من قتل الصُدفة وتحويلها
إلى جثة يراها المارون ليل نهار، في
طريقهم إلى عملهم. ولا بد من رائحة
كريهة تجوب الأرض وكلاب وذباب.
ولا بد من أحدهم يبكي أعواماً بلا
توقّف تحت قدم الجثة، ولا يتركها إلا
ليتغوط أو يقشر اللبّ. ولا بد من أغنية
وأشعار وشائعات.
ثمّ، وقبل كل هذا، لا بدّ من قاتل
محترف.

■■■

قال القلب: في كتاب أصيل كنت
ساكون الحزب الشيوعي الذي يدافع
عن الفقراء، العلم الأبيض الذي يرفعه
اللاجئون وهم يعبرون حدود الزمان
والمكان، الفقرة الأساسية في نشيد أو
أغنية تمجد الحياة على كوكب الأرض.
وفي سيرة الوقت كنت ساكون المركب
الصغير الذي أوصل الجميع إلى
الضفة من دون أن تغرق منهم قشة، أو
يسقط من كيس صبية أحمر شفاه في
البحر.
ولكني هنا، وفي هذا السياق، أريد أن
أخبركم أنّني دائماً ما تمنّيت أن أكون
عجلة مطاط، بالوناً في الهواء تتقاذفه
الرياح، حذاء في فم كلب.
تمنّيت كل هذا ومن التمني نبتت
قنوات أوصلت داخلي بداخل كل حي،
وربطت بين مسامي ومياه الأرض.
كنت رخواً طرياً، وبعد محاولات
عديدة، تعلّمت أن أحلّ محلّ القذائف
في الحرب والفيروسات في الأوبئة.

لمياء المقدم، شاعرة ومترجمة تونسية تعيش في هولندا، عملت كصحافية ومقدمة برامج في إذاعة هولندا ومترجمة في المحاكم الجنائية الهولندية، فازت بجائزة الهجرة الأدبية في هولندا عام 2001

4 ـ «الماكنة»
علي العطّار

ا. كيف تُصنع الماكنة
دهنوني بالعنب وأنا أتحلّل بين
أيديهم وأبكي. تاتأتُ في انتقالي من
النقص إلى جسمٍ مزمنٍ ومغشوشٍ
والصارخون في أذنيّ من حولي
يخبرونني بأنني ممسوسٌ وتائهٌ.
كنت معدوداً من الموتى وكان الموتُ
وكانت الحياة فيّ.
وحتّى وهم يسقطون لحظة لمسهم
عنّفوني وسالت أرواحهم متهشّمين
بالأرض فانغلقتُ على الطين.
لفّوا الأدم في طينه بأوراق العنب
شرنقةً علّقوه وداروا حول كتلته.
يرتقي قمرٌ يفضح شباكها
جفّ ريقي وعلا فجر الخُمى عينيّ
والسيف يحشو جسدي.

■■■

شيّعت موادي وهشاشتي وتطوّر
السبكُ لأكون وعاءً يحمل ثقل الشفاه
النحيلة في الدخول إلى عقل من قال
قولتهُ وصار بلا أجنحة سيقيّةً أعالج
حنين الفخار وهو يُكسر مثل الحنين
إلى الخمر والذلّة والهياكل إن دجّنوها
ستحمل سيقانها وتسيرُ.
عرضتُ على الماء قلت ماءً على النارِ
والنومِ قلت ناراً ونوماً عرضتُ على
الماشي بساقٍ وساقين وأربع وأطفئتُ
بالحجرِ كانَ
جلدي ممراً لسير القبائلِ للضائعين
يحميهم قمرُ البرتقال
كان جلدي غطاءً يمنحُ الليل سكّانه
عرضوني على جسدي
لم اقل كلاماً واكتسب الغيبُ أسنانه
وأسناني تصنعُ البرد وأصابعي
تتلمس تراثَ الجلد والرقصِ والفقد
وأي خرمٍ بسيطٍ في مسلة النومِ
يفقدني رأسي
الأصابعُ لاحت الأصابعُ وسقط الجلدُ
على الجلدِ
وزُيّفَ معنى الحرارةِ
هكذا خُلقتِ الماكنةُ من جسدي.

علي العطّار (1996)، شاعر عراقي ولد في الكوفة وتخرّج في كلية الاقتصاد والإدارة ثم في كلية الآداب قسم اللغة الإنكليزية وأسّس مع مجموعة من الأدباء الشبّان «نادي الأدب الحديث».

5- «غناء في الطريق إلى المقبرة»
افين حمو

ا- أيها الشعر

عبثاً حاولت الاستشفاء بالشعر
تعرّيتُ أمامه
أخذتُ بيديه ليمرّرها على مواقع
وجعي
وندوبي
حاصرني كشيطان
ترك لظبيته على طول الطريق
أوراق الخسّ وحبّات البازلاء
ليغريها بصعود الجرف
ليسقطها مثل حصاة هائمة على
وجهها،
تاهت عن نعيم الجنّة!

أيها الشعر..
يا نقيّ عظامي
أشعل للبهاليل حماقاتهم
ليلتقطوا دُرَاتك
وينثروها فوق أوراقهم
اترك لهم بعض الضوء على طرقات
الغيّ:
اقترب أكثر أيها الدليل
مكانك هو السماء التي تومض بدمك
والأفلاك التي تتهاوى كما الشُهُب
تحت سكون تنفّسك
كل كلماتك أناشيد
فانظُر إلى العذوبة التي تغمر السفح
بقمحٍ نشيدك
وانظُر إلى المعذّبين والمشرّدين كيف
يداعبون صدرَك
بشعاع من الشفاء والأمل
فلتبدأ الصباحات
بغمس أنفاسك في حناجر الآلهة
كي يتدلّى من السماء لهاثُك كثمر
فتشدّك الأرض إليها مائدة توت.
أيها الشِعر
يا رسول الأرض
يا دليل العاشقين
أنثُر علينا من دمك الأزرق
حتّى نهتف باسمك كالخيول الخفيّة.

اا ـ زهرة خشخاش

خيط واهن
يفصل الحقيقة عن الوهن
بين السماء الصافية والبحر.
لم أفهم أبداً كيف يضيّع الإنسان نفسه
بين مرآة يومه والأشياء الأخرى
لماذا لم يحظ بنفسه مثلاً
كقارب يُبحر بازهار الخزامى
أو زهرة بين الأصداف
أو رجل مثقل بالعصافير؟

ما أحتاجه فقط
خيطٌ واهنٌ لا لاغادر به
أو أعيش فيه كهذه القصيدة
ليس لصيد الأفق
أو التقاط اسم أسفل الصفحة
أو لربط رسغي بشاش ابيض
إنما لأرى كثافة السماء
ولأرى البحر كمساحة زرقاء كبيرة
وأنا أجلس على أرضها
أعيد الأموات إلى داخلها
وكأنني أجمع أزهار الخشخاش.

أفين حمو: شاعرة كردية سورية، من مواليد ريف القامشلي. تركت دراستها الجامعية بسبب الحرب والأزمة السورية. حرّرت ملفات أدبية عدة عن الشعراء الكُرد السوريين.

6- «غزالة تعرج نحو منفاها»
ناريمان حسن

ا- منافي الغزلان

الشجرة البعيدة
التي زيّنتها الأجيال كلّها بالأماني
تمّ اقتلاعها
وهُجّر المكان بطريقة موحشة
حتّى أضاعوا مكانها
البارحة
انت امرأة حزينة
تحمل بيديها كفناً دامياً
لحبيب أضاعته
ولأنها عاجزة عن الإتيان باشياءَ تبدّد التعب
نضجت جسدها هناك عوضاً عن الشجرة
وتركت الكفن المقدّس أرضاً
لتتزيّن كلما علّق أحدهم أمنية جديدة.

■■■

إطوني تحت ذراعك أيها الحُبّ
إصنَعْ لأجلي
بيتاً آمناً
وامنحني هويةً وإقامة
وغُضّ بصَرَكَ عن علاماتي الفارقة
كان السمّ في يدي بينما ظنّهُ الآخرون
في قلبي.

■■■

أحياناً، حين أكون سعيدة
يخفق في صدري قلب عصفور صغير،
وذراع وردية تخفق بودّ
أحدد بدقّة، كم أنّ الحياة صغيرة رائعة
لقد أخطأ في وصفها
كلّ الحزانى
أحمل كلّ النظرات العابرة في داخلي،
أنظُر عبر الأفق البعيد
أستشعر النسمات الدافئة التي تبدّد غيوم الأزمان العابرة
وأحزانها التي ورثناها دون دراية.
وأحياناً أخرى، حين أحزن أجد الحياة مجرّد قبر
أعاني فيه من التخمة
ولهذا لا ينفكّ ينهار فوقي، يسلب أنفاسي وطمأنينتي
أجدُ أنّ قوتي،
وخفّة أجنحتي تتلاشى
أنهارُ ولا أكاد أحتمل شيئاً حتى الضحكات.

ناريمان حسن (1997)، شاعرة سورية من مواليد عين العرب. تعيش الآن في تركيا.

تولى تصميم الاغلفة التشكيلي السوري المعروف احمد معلا

أدونيس: منعطف تاريخي في القصيدة

نورد هنا مقتطفاً من مقدّمة أدونيس في تعريف سلسلة «إشراقات»: «سفرٌ يخلص الشعر من الثنائية الثقافية التقليدية: الجسد/ الرّوح، ويفتح فضاء الكينونة التي لا تتجزأ. تفكّر وتكتب فيما تحسّ وتحلم وتتخيل. وتُحسّ وتحلم وتتخيّل فيما تفكر وتكتب: ذلك هو أفق المشروع الذي تجسّده هذه السلسلة من المجموعات الشعرية، والتي تظهر، اليوم الدفعة الأولى منها، بعد مشقّةٍ طويلة. هكذا سيرى القارئ، القارئ الخلّاق، أنّ القصيدة في هذا الأفق حقلٌ غنيّ متنوّع الطاقة، وأن الكلماتِ كائناتٌ حيّة، وأنّ الشعر يغيّر العالم: يخلق علاقاتٍ جديدة بين الكلمات والأشياء تخلق بدورها لهذا العالم صورةً جديدة، جمالاً آخر، وحُبّاً آخر، وعمقاً آخر، وحقائق أخرى.

سيرى شعراً يتخطى الانفعال العاطفيّ البسيط أو السّاذج، الذي يوصف به، عادةً، الشعر الذي تكتبه المرأة. ويُسمّى عادةً «الشِعر النسائي» الانفعالي العاطفي، تمييزاً له عن الشعر الذكوري الذي يوصف بالقوة أو المتانة أو الفحولة. وهذه، في العمق، صفات تجيء من «المجتمع»، من خارج الشعر، لا من الشعر نفسه، بحصر المعنى.

ويمكن، إن كان لا بدّ من الوصف، أن نصف الشعر الذي تقدمه هذه السلسلة بأنه وهّاجٌ، حيويّ، متوقّد، متفجّرٌ وراسخ. إنه، جمالياً على الأخصّ، باهرٌ وفاتن. يوقظ المشاعرَ كلّها، ويتيح لأشياء كثيرة نائمة فينا أن تستيقظ وتتحرّك.

هكذا تمثل هذه السلسلة منعطفاً تاريخياً في اللغة الشعرية، وفي القصيدة على السّواء.

ينهض هذا المنعطف على مبدأين:

الأول، الاستبصار في الجسد، والإيغال في التعرّف إلى أحواله، كشفاً عنها وعن آفاقها.

الثاني، الكتابة في هذا الضوء، وفي معزل كامل عن الثقافة السائدة في وجهيها: الاستعادي – التقليديّ، الآتي من الماضي التقليدي، والاستعاري – التقليدي أيضاً الآتي من الخارج الأجنبي، عبر الترجمة، على الأخصّ».

تاريخ

كيف تحوّل المصريون من رعايا إلى مواطنين؟

أحمد فوزي

تظلّ علاقة الحاكم بالمحكومين إحدى الظواهر العصية على الفهم، فهي تارة قائمة على الندية وعلى فكرة أنّ الحاكم ليس سوى موظف اختاره الشعب ليخدمه، كما هي الحال في الدول الديموقراطية، وطوراً تقوم العلاقة على الخوف الذي يبثّه الحاكم في نفوس المحكومين، مستعيناً بكلّ عناصر القوة في يده كما هي الحال في الدول غير الديموقراطية.

مرّت مصر في نهاية القرن الثامن عشر وحتى عام 2011، بالمرحلتين وتقلبت بينهما كثيراً. هذا ما يورده كتاب «صحوة المحكومين في مصر الحديثة.. من رعايا إلى مواطنين 1798- 2011» (دار الشروق ـ القاهرة) للكاتب محمود حسين، وهو الاسم المستعار للكاتبين المصريين بهجت النادي وعادل رفعت اللذين يكتبان بالفرنسية. يتكوّن الكتاب (ترجمه إلى العربية محمد مدكور) من ستة فصول، يصف جزؤه الأول طبقات الشعب المصري وتكويناته التي سادت في نهاية القرن الثامن عشر، حين كان الشعب يعيش تلقائياً وعفوياً رغم الانعدام التام للمساواة بين طبقتي الحاكم والمحكومين، فالحكّام اتّراك لا يعرفون المحكومين من عموم المصريين، والحدود بينهما كبيرة جداً.

لكن الكاتب يرى أنّ مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر عام 1798، غيّر في طبيعة المحكومين كثيراً. هؤلاء قاوموا جيوش نابليون بونابرت في ما عرف بانتفاضتَي «القاهرة الأولى» و«الثانية»، بعدما وجدوا أنفسهم في مواجهة مباشرة مع الفرنسيين الذين اعتبرهم المصريون «كفّاراً»، إذ كان المصريون وقتها يعتبرون الحاكم رسولاً من الله تجب طاعته، وهو أيضاً حلقة الوصل بينهم وبين الإله. لذا، اعتبروا أنّ مجيء الحملة الفرنسية وهزيمتها للمماليك «لعنة سمح الله بها لمدة وجيزة، ليختبر عبرها إيمان المسلمين وقدرتهم على التحمل».

هنا يورد الكتاب في أكثر من باب داخل فصليه الأول والثاني، كيف كانت الحملة الفرنسية سبباً في تمزّق العقيدة لدى أهل مصر. كان المصريون يعتقدون أنّ طاعة الحاكم من طاعة الإله الذي كانت مشيئته أن يأتي بهذا الشخص- أي الحاكم- في هذا المنصب وعليهم تنفيذ تعليماته. وفقاً للمؤلف، أسهمت في هذه الأفكار العقائدية عن العلاقة مع الحاكم، طبقةُ من العلماء والمشايخ الذين أفادوا من علاقتهم بالحكّام بجني الأموال والمناصب، ومن علاقتهم بعامة الشعب الذي اعطاهم مكانة عالية. لكن الهزيمة الأولى للمماليك أمام جيوش نابليون بونابرت جعلت المصريين يشككون في فكرة قدوم الحاكم من عند الإله.

يوضح محمود حسين كيف شعر المحكومون في مصر ـ بعد خروج الحملة الفرنسية (1801) مهزومةً ـ بأنّ لهم كلمتهم وحقّهم في معرفة واختيار من يحكمهم، وخصوصاً عندما اختارت طبقة العلماء والأعيان محمد علي والياً على مصر (1805- 1840)، وهو الحاكم الذي اهتم بالإصلاح الزراعي والصناعي، ما أدى إلى تغيّر كبير في الطبقات الاجتماعية مختلف عمّا كان سائداً قبل وصول الحملة الفرنسية.

ولدت فكرة الحكم الرزعيم في مصر خلال ثورة أحمد عرابي عام 1882، لكنها تبلورت بالفعل مع سعد زغلول في ثورة 1919. يقول الكاتب إنّ «شرعية سعد زغلول مختلفة تماماً، لم تصبح واقعاً إلا عبر الدعم الذي منحه إياه الشعب». أبرزت هذه الفترة بشكل أكبر، قوّة المحكومين في التحول من رعايا ـ كما عاشوا قبل الحملة الفرنسية ـ إلى مواطنين يشاركون في إدارة شؤون بلادهم.

ما حدث في عام 1919 كان بداية طريق المحكوم المصري إلى الديموقراطية. فكرة توطّدت مع دستور 1923 الذي شاركت الأغلبية البرلمانية من «حزب الوفد» -الممثّلة للشعب وقتها- في صياغته. تعالى هذا الشعور بتحوّل «حزب الوفد» إلى شريك في الحكم وزادت ثقة المحكومين في أنفسهم، بما أنهم هم الذين جمعوا التوقيعات من أجل سعد زغلول، وضغطوا بشدة لإعادته من المنفى، حتى تحوّله إلى بطل شعبي مصري عند وفاته عام 1927.

في الباب الخامس من الكتاب، يعتبر محمود حسين أنّ الضباط الأحرار ظلّوا لمدة عامين بعد 23 تموز (يوليو) 1952 متأرجحين بين «الميل الليبرالي الديموقراطي» و«الميل السلطوي الفردي» ليُنتصر أصحاب الاقتراح الثاني في «أول إشارة سياسية تصدر عن مجلس قيادة الثورة» عند القضاء على إضراب عمّال مدينة كفر الدوار. كانت الإشارة هنا إلى المحكومين بداية عصر الهيمنة التامة على مفاصل الدولة. فعل جمال عبد الناصر ذلك بكل أريحية أثناء سنوات حكمه بتوجيه ضربات إلى الإقطاعيين، ثم إلى جماعة الإخوان المسلمين بعد محاولتها اغتياله، وصولاً إلى الوصاية المباشرة على وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر. يرى محمود حسين أنّ تلك الفترة من السيطرة والحكم الأبوي، استمرت حتى هزيمة مصر في عام 1967. لكن خروج الشعب إلى الشوارع لرفض تنحّي عبد الناصر، ساعد في أن «يصبح المحكومون، في غمضة عين، شعباً من جديد، ويستعيدوا استقلاليتهم التي ولدت في عام 1919».

أما فترة السادات (1970-1981)، فقد أعادت النزعة اللاهوتية إلى المحكومين/ شعب مصر بعد تشجيعه للتديّن الشعبي والجماعات الإسلامية، والابتعاد في الوقت نفسه عن النزعة العلمانية والأبعاد العربية لمصر والتضامن مع دول العالم الثالث. وزادت في فترة مبارك (1981-2011) فكرة الحكم الفردي الأبوي. وإذا كان السادات استند إلى الانفتاح الاقتصادي، فقد اعتمد مبارك على طبقة من أصحاب الملياردييرات نظراً إلى كثرة ديون الدولة في بداية حكمه وعدم قدرته على سدادها، حتى أنقذته حرب الخليج الثانية ومشاركته فيها مقابل إسقاط جزء كبير من الديون.

ما حدث في عصر مبارك من زيادة لدور الأمن في الحياة السياسية وإفقار للطبقات الوسطى وما دونها، أظهر بؤر الإضرابات التي بلغت ذروتها عام 2010 بعد انتخابات برلمانية مزورة. استبقظ المحكومون في مصر تماماً في 25 كانون الثاني (يناير) 2011 لإنهاء «عصر الحكم المقدس»، وهو الجزء الأخير من كتاب محمود حسين عن العلاقة بين الحاكم والمحكومين في مصر، الذي يقارن فيه بين حزيران (يونيو) 1967 حين أعاد الشعب جمال عبد الناصر إلى الحكم، وشباط (فبراير) 2011 حين استطاع الشعب إسقاط حسني مبارك، ليتخلص المصريون من الطاعة الشخصية للحاكم... طاعة «لطالما أعمت بصيرتهم، وحجبت رؤيتهم المستقلة للواقع». يخلص الكتاب إلى أنّ أهل التحرير في عام 2011 «أفسحوا للشعب المصري أفقاً تاريخياً جديداً»، لكن هل لا يزال هذا الأفق موجوداً في عام 2024؟

ما حدث في عام 1919 كان بداية طريق المحكوم المصري إلى الديموقراطية

لمحات

عبد المجيد زراقط

خاض أطفال فلسطين تجارب مهمّة للدفاع عن بلادهم منذ احتلالها حتى اليوم. تدور «يوميات نضال وعز» (دار البيان العربي) للكاتب اللبناني عبد المجيد زراقط حول يوميات أطفال الحجارة الممثلين بفتاة اسمها نضال وفتى اسمه عز. قام هذان الطفلان بعمليات بطولية ضد كيان الاحتلال. اعتاد البطلان أن يرويا لجدهما ما يحدث معهما، وكان الجدّ يكتب هذه اليوميات من منظوره ويحكي لهما ما يعرفه عن تاريخ النضال الفلسطيني بوصفه واحداً ممن شاركوا في صناعته. بناء، قصص هذه اليوميات متخيّل، غير أنه يصدر عن واقع يعيشه الفلسطينيون يومياً، يتمثله الكاتب ويمثله في بُنى قصصيّة معادلة كاشفة ودالّة. تتضمن اليوميات مئة وأربع قصص قصيرة مُوجّهة إلى الأطفال تروي كل واحدة منها عملية من عمليات الانتفاضة الفلسطينية المقاومة للمحتل.

أحمد الفخراني

تقدم رواية «المشاء العظيم» (دار الشروق) للكاتب المصري أحمد الفخراني بانوراما سردية عن مسيرة الروائي الطموح والمحبّ للشهرة محمد الأعور. يتناول الفخراني مسيرة الأعور وجهوده الملتوية لتحقيق المجد والنجومية في عالم الأدب. ورغم نجاحه في تحقيق أحلامه، إلّا أنه يُواجه تحدياً جديداً عندما يظهر شبح أستاذه الراحل والروائي المنسي فرج الكفراوي ليطالبه بسداد دين قديم. يتبين أن الأعور سرق من أستاذه المغمور ستّ روايات أسهمت في نجاحه وتألقه المهني. ولكي يُكفّر الأعور عن ذنوبه ويعيد إحياء اسم الكفراوي بعد طول غياب، يجد نفسه مضطراً لتأليف رواية جديدة باسم أستاذه. تجمع رواية «المشاء العظيم» بين عناصر الدراما الإنسانية العميقة والتشويق، وتطرح تساؤلات مهمة حول النجاح والأصالة والزيف والسرقات الأدبية، بالإضافة إلى استكشاف فن الرواية ومستقبلها.

راوية المصري

تدور أحداث «الضحية والقنديل» (الدار العربية للعلوم ناشرون) للكاتبة اللبنانية راوية المصري أثناء الحرب الأهلية، وتعكس تأثيرها على العلاقات العائلية والإنسانية والخلافات بين الأطراف على مفهوم الوطن والانتماء والهوية. تحكي الرواية قصة ريم المسلمة التي تقع في حبّ جارها نديم المسيحي. لكن والدها يرفض هذه العلاقة ويرسلها برفقة أمّها إلى القرية لتزويجها من ابن عمها المسافر. تُجبر الفتاة على البقاء في بيت عمها وانتظار عودة ابن عمها سليم بعدما فقدت والدتها على أيدي الميليشيات المتقاتلة. بعد خمسة أعوام، يعود سليم برفقة زوجته، ما يضطر العائلة للبحث عن عريس آخر لريم من دون جدوى. تمضي السنون وتنقضي الأيام إلى أن يجد نديم حبيبته من جديد. تهرب ريم معه لتبدأ حياة جديدة خارج أسوار الوطن. بعد العيش في مجتمع غربي مختلف في تقاليده وعاداته، تكتشف ريم أنّ الواقع الجديد لا يناسبها، فتُقرّر رسم مسار جديد لحياتها لا يشاركها فيه رجل.

لطيف شنهي

يُقدّم لطيف شنهي في كتابه «عصر بودلير والشعر العربي» (دار خطوط وظلال) دراسة بديعة في الأدب المقارن تظهر تأثر الشعراء العرب بشاعر فرنسا الأشهر شارل بودلير. يُوضّح الباحث التونسي خلفية الحداثة عند بودلير، وقدرتها على سدّ الفراغ الروحي الذي نجم عن تطوّر العصر والتقدّم في القرن التاسع عشر بعد تراجع تأثير الدين والكنيسة. استمع بودلير للمنطق الخالص للشعر، وتحدّى كل الضغوط الأخلاقية والتاريخية والدينية المفروضة على الفن ليقدم قصائد حداثية غاية في الروعة في كتابه «أزهار الشر». يسعى شنهي إلى لفت انتباه أولئك الذين يهتمون بتاريخ الأدب والأدب المقارن، إلى حقيقة أن الشعراء الرومانسيّين العرب لم يكونوا فقط متأثرين بالمذهب الرومنطيقي، بل كانوا أيضاً مذهولين ببودلير وبأساليبه الشعرية، وعشقه للصيغ اللغوية المتناقضة والتصاوير الغريبة.

دانيال بناك

يُحوّل الروائي الفرنسي دانيال بناك في «قانون الحالم» (2020) الصادرة عن «منشورات تكوين» (ترجمة محمد أيت حنا) سيرتَه الذاتية إلى تخييل، ويُقيم مسرحاً لشخصيات هي عينها الشخصيات المحيطة به في عالمه الواقعي. تبدأ الأحداث حين كان الراوي وزوجته يشاهدان فيلماً ممتعاً للمعلّم الإيطالي فلليني (1920-1973). فجأة، ينفجر المصباح الكهربائي وتحلّ العتمة. يستخدم الراوي كرسياً يضعه على الطاولة، في محاولة لتغيير المصباح ولكنه يسقط على الأرض بقوة ويغيب عن الوعي. تعتقد الزوجة أنه مات، لكن دانيال يبدأ في الاستغراق في الأحلام وإعادة عيش حياته بطريقة مبتكرة. تطرح الرواية مسألة الحدود بين الواقع والخيال وبين عالم الكتابة والأحلام، إذ يوجّه الكاتب تحيّة للمخرج العبقري الذي عكس أحلامه وذكرياته التي كانت مجرد خيال وحوّلها إلى مشاهد حقيقية مترابطة في كل أفلامه.

علي بن غانم الهاجري

دائماً ما أغوت الصين المستكشفين القدماء، كما حضرت بقوة في أدب الترحال العربي، حيث وصف الرحالة العرب كالبغدادي وأبو ياقوت الحمري تفاصيل الحياة في الصين من أصغرها لأكبرها منبهرين باختلاف هذه الأمة عما شهدوه سابقاً، فاعتبروها إقليماً متفرداً بحد ذاته. يعود الباحث القطري علي بن غانم الهاجري في كتابه «الصين في عيون الرحّالة» الصادر حديثاً عن «دار جامعة حمد بن خليفة للنشر» ألف عام إلى الوراء، لاستكشاف الصين القديمة. رصد الرحّالة العرب طبيعة الحياة في ظل حكم أسرتي تانغ ويوان، ومظاهر الحضارة والعادات والتقاليد في الصين آنذاك. يعتبر الكتاب سجلاً حافلاً بنصوص القوانين وأسماء المدن واللوحات الفنية والمخترعات والملبوسات والأطعمة في ذلك الزمان. وسيتمكن قارئ الكتاب من استيعاب أسباب النهوض الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي للصين اليوم.

رواية

مازن حيدر يفتح الصندوق الأسود للذاكرة

ألمى أبو سمرة

يقول الروائي التشيكي-الفرنسي ميلان كونديرا (1929-2023) في روايته «كتاب الضحك والنسيان»: «ما من شعور أثقل من التعاطف، فكلّ ما قد يختبره الإنسان من ألم لا يضاهي ثقل الألم الذي يشعر به مع غيره ولغيره. هو الـمُ يُكثّفه الخيال، فيُضخم صداه مئة مرة». إنّ مشاركة الآخر معاناته، بحسب كونديرا، أثقل من تحمّل الآلام الشخصية، إذ يتخطى ذلك الوقع الفعليّ أو الثقل المعنوي لهذه الهموم، ليشمل ثقل ما يُكنّه المتعاطف من أحاسيس وما يحمله من مخزون ذكريات تخصّ الآخر محطّ التعاطف، ناهيك بالمُخيّلة التي تزداد خصوبةً كلما ابتعد الإنسان عن دائرة الأحداث، فتغدو كل الاحتمالات ممكنة، والمستحيل بديهيّ التحقق، يصطدم رجعه بثنايا الذاكرة، فيتضخّم ويتضخم في عمليةٍ تزداد اتقاداً مع مرور الزمن.

هل قلنا الزمن؟! الزمن الذي اختلف على تعريفه وتوصيف ماهيته كثيرون، إلى أن استحال عنصراً محسوساً مكسواً بلحم وجلد في رواية مازن حيدر الجديدة «الرجاء استبدال الأكاليل» (دار الآداب – 2023). روايةٌ لا تنقصها الشخصيات، الرئيسية أو الثانوية، الحقيقية أو وليدة الصندوق الأسود للذاكرة التي قد تبدو للوهلة الأولى هائمة تائهة بين الأزمان. بيد أنّ الزمن نجح في إزاحة كلّ من هذه الشخصيات ليبرز وحده بطل الرواية. أما الشخصيات، فقدمت عرضاً لمهاراتها في الانتقال عالي اللياقة بين المفاصل الزمنية المختلفة للرواية، عام 1975، خريف عام 1982، شتاء عام 1985، وعام 1992. قد تُجمع القراءات على أنّ أحداث هذه الرواية تدور عام 1985، يوم السابع من كانون الأول (ديسمبر) على وجه التحديد، يوم استقلّ فريد وزوجته أمينة نعمة سيارة الأجرة متوجهين من حي بيضون في بيروت الشرقية، الذي بات عن يمين الرمانة، حيث منزل ومَشغل المعلّم برجيس، منقذ أشرطة الكاسيت المُحنّك، والمقاتل السابق الذي غدا بدل الضحية ضحيتان: ضحية الرهانات الخاطئة والآمال الخائبة، وضحية أذية حرب أفقدته قدرته على المشي السليم، فانهتْ مشواره «النضاليّ» بين عشيّةٍ وضحاها. سيأتمن فريد وأمينة المعلم برجيس على ما تبقى لهما من جلسات الأيام الخوالي في منزلهما في الجبل. كتُحفةٍ نادرةٍ احتفظ فريد وأمينة بتسجيل صوتيّ لنقط أحاديث الأقارب والأصدقاء والجيران، حفظ ضحكاتهم، ضجتهم، وأصوات لعب أطفالهم. هي محضُ عبارات قد تبدو غير مترابطةٍ ومجرّدة من المعنى والدلالات، إلا أنها باتت كلّ ما تبقى من أثر محسوس لزمن العزّ لكلّ من فريد وأمينة. كيف لا وهما الستينيان اللذان خسرا كلّ شيء: بيتهما، أثاثهما، وحديقتهما الجذابة للغريب قبل القريب. فرّقت أيام الحرب الحاضرين في تلك الجلسة. رحلوا في خِضمّ المعارك، فمنهم من رحل عن البلدة، ومنهم من رحل عن البلد المقتتل برمته، وآخرون ترجّلوا راحلين عن هذه الحياة.

كان هذا الشريط، مع بعض البومات الصور، كلّ ما تبقى لفريد وأمينة. تهالك الشريط كما أصحابه، لعله تكرار استعادة محتوياته من ذكريات، أو أنه نفسيهما بأنهما بألف خير مقارنة بما نأب غيرهما من مصائر. نحتت سنوات الحرب شخصيتي فريد وأمينة، مضافاً إليها التهجير والخسارات وألم الفقدان، فتبنّيا طباعاً وعادات قد تبدو للناظر من بعيد غريبةً بعض الشيء، لكن ذلك مبرّرٌ حتماً. إذ لم تبخل علينا الرواية في تسليط الضوء على الدوافع والمبررات لكلّ من شخصياتها. هي دوماً مُحقة إن اثرنا النظر إلى أفعالها ومبرراتها معزولةً عن سياقها، متعامين عن اللوحة الكاملة. وليست حال فريد وأمينة استثناءً، فلن يدري أيّ منهما أن الحفاظ على ما تبقى لهما من ذكريات، لن يكلّفهما ما كانا يحملانه من نقود يومها فقط، بل ستكون كلفته باهظةً بما يتخطى ذلك بأشواط.

لكنّ قراءةً مختلفةً للرواية قد تتباين مع سابقاتها لناحية مسرح الأحداث وزمانها. في حين أنّ حرباً كانت تُخاض بين عامَي 1975 و1990، حربٌ كانت لها مفاصل كثيرة، تبدّل فيها المتخاصمون والمتحالفون، أما غير المنخرطين في ساحاتها، فكانوا محض بيادق تتقاذفها الأرجل، تبحث عن سقفٍ وجدران تؤويها من نيران عدوّةٍ وأخرى صديقة، إلا أنّ الحرب الحقيقية ابتدأت حيث انتهى اقتتال الـ 15 عاماً. هي الحرب مع الهزّات الارتدادية، المعنوية والنفسية، بتأثير السنوات الخمس عشرة وما أسس لها، فكان لها حطباً، ثم أوقد نارها.

إن مسرح الأحداث في قراءةٍ مختلفةٍ للرواية هو حرب شوقي، ابن شقيقة أمينة الصغرى الذي فقد والدته في سنّ العاشرة وهي تضع شقيقه الأصغر، ملامح مدينته وأصوات الرّصاص ورائحة الدم، متكوّماً فوق بطانيته القذرة، مذعوراً ومُستسلماً لأمان أبديّ بين جدران زنزانته التي احتضنته لسنواتٍ طويلة إثر اعتقاله. بذلك ينجح بعيداً من الحرب المستعرة، عاد أدراجه عام 1992 تاركاً زوجته وطفلته، في التزام معنويّ تجاه خالته وزوجها.

للحرب التي يخوضها شوقي أوجهٌ مختلفة، تتأتى بأشكال متباينة. هي محاولاته الحثيثة للإمساك بطرف خيطٍ يُدنيه من الحقيقة، علّه يقع على سرديّةٍ مُقنعة وإجاباتٍ عن تساؤلاته التي لا تهمد. هي دأبه الذي استحوذ عليه لجمع قطع متناثرة يملأ بها فراغات اللوحة التي قد ترسم معالم ما حصل في ذلك اليوم الكانوني من عام 1985 في محيط منزل ومَشغل المعلّم برجيس في عين الرمانة، هي حربه مع النزعة المستجدة لأهل بلده لطيّ صفحات الماضي، بل فكيف له أن يصفح وينسى والحقيقة ما زالت مبتورة، وما زال في جعبته الكثير من الأسئلة التي تنتظر الأجوبة كي ينعم طويل في تصوير الذاكرة التي تشوّهها حروبٌ لا يهمّ فيها رأيك أو انتماؤك السياسيّ، ما دمت الحلقة الأضعف.

اختار القاصّ «امرأة عند النافذة» عنواناً لمجموعته القصصية، وهو في الأصل عنوان لوحةٍ لسلفادور دالي، مُشيراً إلى ذلك في القصة السابعة عشرة، ضمن قصة حملت العنوان نفسه: «إنّها لوحة «امرأة عند النافذة» لسلفادور دالي، وهي نسخةٌ مزوّرةٌ منها، غير أنّها مزوّرةٌ بإتقانٍ جعله لا يتردد في دفع ثمنها غالياً في ذلك الوقت لتكون رفيقته بهداة بالٍ جافته منذ سبع سنوات على الأقل؟ إن كان الخصم أو «الآخر» واضحاً ومعلوماً لكلّ من أطراف الحرب على مدى عقدٍ ونصف العقد من الزمن، فإنه لم يتجرد بعد من صفته الطبقية في ذهن شوقي. قد يكون أيّ شخص وكلّ شخص، ما سيجعل المحاولات المقتعلة لنسج علاقاتٍ سليمةٍ مع المحيط، أمراً غاية في الصعوبة.

وفي حين تبقى الحقيقة منقوصةً غير مكتملةٍ لدى أيّ من شخصيات الرواية، فإنّ الراوي العارف والممسك بمفاصل الحكاية في «الرجاء استبدال الأكاليل» ليس سوى مازن حيدر، وهو المتمكّن من خصوصية مجتمعه وبيئته من دون أن يُغفل توظيف خبرته كاختصاصيّ في التراث المعماري، في محاولةٍ ليجعل من روايته وثيقةً تحفظ الهوية المعمارية لبيئة روايته والتحولات الطارئة عليها عبر منعطفاتها الزمنية. لم تنقصه أدوات الروائي، لعلّ أبرزها بساطة السرد التي لم تطغ على متانة السبك وتطويع الحوارات انسجاماً مع خلفيات شخصيات القصة المختلفة، فضلاً عن الليونة في التناوب والانتقال بين حاضر الشخصيات وأسلوب الخطف خلفاً.

«الرجاء استبدال الأكاليل» روايةٌ جديدة تحفظ بين صفحاتها تفاصيل مرحلةٍ أليمةٍ من التاريخ اللبناني، أهداها مازن حيدر «إلى من لفظته أرضه مرة، مرتين.. أو أكثر». وما أكثرهم بيننا، وما أكثرهم اليوم مقارنةً بأيّ وقتٍ مضى. إنّ ضحايا الحرب ليسوا بالضرورة من فقدوا حياتهم في خضمّها فقط، ولا ضحاياها من الأحياء الذين تركت نيرانها آثاراً جسديةً ستلازمهم ما بقي فيهم نَفَس. إنّ ضحايا الحرب الحقيقيين هم الناجون ممن سقطوا ضحايا ماضيهم وحاضرهم الذين سيستحوذان على مستقبلهم. أولئك تبدأ معركتهم الحقيقية حين تحطّ الحرب أوزارها وتخمد نيرانها. وكما أنّ حرباً جديدة، بل حروباً جديدة، بدأت مع إعلان انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، فإنّ «الرجاء استبدال الأكاليل» روايةٌ بدأت أحداثها حيث انتهت سطورها.

تفاصيل مرحلةٍ أليمةٍ من التاريخ اللبناني

مجموعة

رامي طويل: قصص مشبعة بالتعب

فاطمة خضر

يأخذنا رامي طويل بفلسفةٍ سوداء عبر مجموعته القصصية «امرأةٌ عند النافذة» (دار السّاقي . 2023). عشرون قصّة لاختبار الموت المجازيّ أحياناً، والحقيقيّ غالباً، بطريقةٍ سرديّةٍ غير تسودها تفاصيل إرهاق حياةٍ يوميّة، تنمّ عن ثقافة القاصّ بحياة الشارع السوري التي ينتمي إليها. هنا تدور معظم أحداث مجموعته المُشبعة بالتّعب والسّعي المُجهد إلى تأمين لقمة العيش وسط سنوات حرب جرّدت الناس من أضعف حيزات العيْش البسيط، وهوّت بالغالبية السّاحقة إلى خطّ الفقر والكآبة، أو بعبارةٍ أدقّ ما دونه.

في «البدين والنّحيف 2» التي اقتُبس عنوانها عن قصة لأنطون تشيخوف (يحافظ طويل على احترام ملكية عنوان تشيخوف عبر إضافة رقم 2 إلى العنوان، وإظهار تأثر بطل القصّة عبد الله بأبطال قصّة تشيخوف)، يروي قصّة أستاذ مدرسةٍ فقير الحال، تزوّج مريم زميلته منذ أيام المدرسة الإعدادية، ليعيشا معاً حياةً غير ميسورة. في أحد الأيام، يلتقيان مصادفةً بزميلهما ميلاد الذي كان أيام المدرسة حبيبَ مريم، وقد غدا اليوم مسؤولاً رفيع المستوى، لتكون بذلك بأسلوب غير مباشر أمام الفجوة الهائلة التي لم يردمها الزمن منذ تشيخوف/ وما قبله، وحتّى زمن رامي طويل: الفجوة بين الطبقة التي يقتل فحشُ ثرائها إنسانيّتها، والطبقة الفقيرة التي يقتلها القلقُ مجازياً فتحيا على أهوالٍ وبطولاتٍ دراميّة. عبر هذا اللقاء، تتحقّق أمنيّة عبد الله بأن يعيش أجواء روايات تشيخوف في علاقته مع ميلاد، ويودي ثأر الكرامة المعنوي بعبد الله إلى الموت، ويستعيد ميلاد بسلطته وماله مريم التي لا حول لها ولا قوّة.

أمّا في حكاية «النافذة»، فيصوّر لنا طويل رجلاً يراقب من خلف نافذته كيف تتسلّل الحياة إلى مدينةٍ عاش فيها حياته كلّها. مدينةٌ يحفظ منازلها وأزقّتها ووجوه أبنائها، مصوراً تفاصيل يوميّة تلبسُها، تمنحها الأمان رغم رتابتها. ينتهي هذا الأمان لحظة يدخل فيها مسلّحون بمدرعاتهم وقذائفهم وحقدهم المدينة، مشوّهين في لحظات معالم وتفاصيل رسمتها سنوٌن كاملةٌ. بدايةً، يبدو السّرد للقارئ عاديّاً متكرراً، ليظهر عنصر المفاجأة عندما يلمح الرجل قنّاصاً يصوّب بندقيته صوبه، فيمسح بطريقةٍ هستيريةٍ نافذةً قد رسمها بقطعة طبشور على جدار زنزانته، أراد بها أن تكون نافذةً مُطلّةً على الحياة، فاخترقتها ذكريات الحرب بهمجيتها. يبتعد عنها لتختفي معها ملامح مدينته وأصوات الرّصاص ورائحة الدم، متكوّماً فوق بطانيته القذرة، مذعوراً ومُستسلماً لأمانٍ أبديّ بين جدران زنزانته التي احتضنته لسنواتٍ طويلةٍ إثر اعتقاله. بذلك ينجح الدائمة لخمسين عاماً بدت له في هذه اللحظة طويلة جداً. نهض مذعوراً غير مصدّق ما تراه عيناه. لقد اختفت المرآة من اللوحة». عبر هذه القصّة، يروي لنا بطريقةٍ سوريالية حكاية رجل عشق لوحة فنان وحاكَ حولها حكايات رواها لأصدقائه على مدار سنواتٍ، خالف فيها آراء النّقاد، ليُنهي طويل القصّة بواقعيةٍ مفرطةٍ مملوءةٍ بعاطفة حفيدة أحبّت أن تُحيل ذكريات جدّها إلى واقع.

تسود السوريالية العديد من قصص المجموعة، مثل: «الموتى يعودون»، «الحاجز»، «جنديّ»، «سماء متناثرة»، «المقهى»، «سنضحك» بينما تسود الواقعية قصصاً أخرى تكاد من فرط قسوتها أو سخريتها أحياناً تبدو أقرب أو أكثر». وما أكثرهم بيننا، وما أكثرهم اليوم مقارنةً بأيّ وقتٍ مضى. إنّ ضحايا الحرب ليسوا بالضرورة من فقدوا حياتهم في خضمّها فقط، ولا ضحاياها من الأحياء الذين تركت نيرانها آثاراً جسديةً ستلازمهم ما بقي فيهم نَفَس. إنّ ضحايا الحرب الحقيقيين هم الناجون ممن سقطوا ضحايا ماضيهم وحاضرهم الذين سيستحوذان على مستقبلهم. أولئك تبدأ معركتهم الحقيقية حين تحطّ الحرب أوزارها وتخمد نيرانها. وكما أنّ حرباً جديدة، بل حروباً جديدة، بدأت مع إعلان انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، فإنّ «الرجاء استبدال الأكاليل» روايةٌ بدأت أحداثها حيث انتهت سطورها.

عشرون قصّة لاختبار الموت المجازيّ أحياناً والحقيقيّ غالباً

طوفان الأقصى

ليلى الشوا ـ «نحو التحرير» (ليتوغراف ـ 38 × 58 سنتم ـ 1994) من سلسلة «جدران غزة 2»

تحيّة إلى غزّة *

غسان مطر

تعبتْ حرابْ....
وبكتْ حرابْ
وجبين غزّةَ لا يهابْ
الجوع خلف مفارق الطرقات
يطرق كل بابْ

الموت يزأر، ينهش الآلاف
يبتلع الترابْ
وجبين غزَّةَ لا يهابْ
لا الليل أرهقها، ولا
أودى بها جوع الذئابْ
كالبحر، لو غرّقت فيه الموت،
يبلعه العباب
وجبين غزَّةَ لا يهابْ
عصبَتْه بالشمس الأكفُّ الحمر
واكتست السحاب
وجبين غزَّةَ لا يهابْ
ونام نحن وحولنا
صور الجواري والكلابْ
وصدورهم عَرِيَتْ فغطّتها
الجراحات الغضابْ
وجبين غزَّةَ لا يهابْ
وبلا رصاص قاتلت، وبلا دمٍ
وبلا ثيابْ
وجبين غزَّةَ لا يهابْ.

سُحِقتْ حصون...
وهوت حصونْ
وجبين غزَّة لا يهون
النار تلتهم الزمان
وأهل غزّة صامدونْ
أشجارها الحمرُ العنيدة لا تلينْ
وقفت تحدّق كالرماح
تصدّ وجه الغاضبينْ
لتقُول من حجر البطولةِ
أنبتتْ تلك الغصونْ
أشجار غزّة لا تهونْ
الموت يرقص والأباة
على العواصف يرقصونْ
جبلٌ يجن إذا استراح
تخاله جبل الجنونْ
وجبين غزَّة لا يهون
والعُرْبُ خارج غزَّة الحمراء
صفرٌ يطربون
يتخدّرون بأم كلثوم العظيمة يشربونْ
نخب المواويل العتاق
وحين تسكت يحزنونْ
العُرْبُ خارج غزَّة الحمراء
سود يكبرون
في الذلّ، في قصص «السلام»
وصوت غزَّة ينكرونْ
وجبين غزَّة لا يهونَ.

تجّار غزَّة في المزاد
صمود غزّة يعرضون
وجبين غزّة لا يهونْ
أحفاد يهوذا على أسوار غزّة يرقصونْ
والعُرْب خارج غزّة الحمراء بكمٍّ ينظرون
فجر «السلام» وفي الأزقّةِ
يركضون، يفاوضونْ
وجبين غزّة لا يهونْ.
أطفال غزّة كالنبوءات الجريئة يلمعونْ
في الدمّ، في النابالم،
في اللجج المريعة يضحكونْ
يتساقطون، ومن رماد العبقريَّة يولدونْ
الموت لعبتهم فها هم
فوق كفّه يلعبونْ
الموت يخترق العيونْ
الموت يحصدهم
وتحصدهم ملايين السجونْ
وجبين غزّة لا يهونْ
وتراب غزّة صار عملاقاً
وصار الغاصبونْ
يخشون إصرار الترابِ
وحين يزأر يهربونْ
وجبين غزّة لا يهونْ
كتبت أصابع جرحها الغضبى على
ذاك الجبينْ:
لا لن يموت اللاجئونْ
أطفال غزّة صامدونْ

أبطال غزّة صامدونْ
وجبين غزّة لا يهون

يا أمُّ لا تبكي، غداً سأعود
أبتكرُ الصباحْ
بيعي جدائلكِ الحزينةَ واشتري
لأخي سلاحْ
وغداً إذا حملتْ لك الأخبارَ
نادبةُ الرياحْ
ردّي الرياحَ وأسكتي الصوتَ
الممزّغَ بالجراحْ
بيعي بقايا ثوبكِ الزيتيّ
وامتشقي السلاحْ
فغداً نعود لأعين الأطفال
نبتكر الصباحْ
يا صوت غزّة مُرَّ في كلّ النوافذ والدروبْ
علّم نوافذنا صلاة النار
والجرح الغضوبْ
يا وجه غزَّةَ مُر في
كل المحاجر والقلوبْ
قسماتك الحمراء ملحمة الشعوبْ
يا وجه غزَّةَ، يا مسيح
ونحن مقبرة الذنوبْ
لولاك ما غُفِرتْ خطايانا
ولا كبر الصليبْ.

* 1973

Samedi 27 Janviér 2024 no98
السبت 27 كانون الثاني 2024 العدد 98

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

مشكلة العجز في حماية الأطفال أمام قضاة الأحداث [7.6]

مجازر في غزة أثناء اجتماعات لاهاي

[4.2]

جرائم الاحتلال

تفكيك حجّة العدو وحلفائه الأميركيّين والأوروبيّين

الدفاع عن النفس: احتيالٌ إسرائيليٌّ على القانون الدولي

لونا فرحات

في 2024/1/12، عُقدت الجلسة الثانية والأخيرة من جلسات الاستماع الأولية في محكمة العدل الدولية، للنظر في طلب جنوب أفريقيا اتخاذ تدابير مؤقتة لوقف الأعمال العسكرية في غزة. واستمعت المحكمة إلى مرافعة فريق الكيان الصهيوني الذي أصرّ على أنّ الهدفين العسكريين المزدوجين لها هما القضاء على التهديد الوجودي الذي يشكله مقاتلو حماس، وإطلاق حوالى 136 رهينة ما زالوا محتجزين في القطاع. ورفض ممثل الكيان الصهيوني التماس جنوب أفريقيا المقدم إلى المحكمة بموجب أحكام اتفاقية الإبادة الجماعية لإصدار «تدابير مؤقتة»، بأمر إسرائيل بتعليق حملتها العسكرية في غزة على الفور. وقال إن ذلك يرقى إلى «محاولة لحرمان إسرائيل من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدفاع عن مواطنيها والرهائن وأكثر من 110.000 نازح إسرائيلي غير قادرين على العودة بأمان إلى منازلهم».

وقد برزت قضية الدفاع المبرر عن النفس بشكل بارز في العرض الإسرائيلي. وأصرّ الفريق القانوني الإسرائيلي على أنه عندما تتعرض دولة لهجوم، فإن لها الحق في الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها. وقال المحامي الإسرائيلي - البريطاني مالكولم شو: «لا توجد نية للإبادة الجماعية هنا، وهذه ليست إبادة جماعية». وأضاف أن الفظائع التي ترتكبها حماس «لا تبرر انتهاك القانون رداً على ذلك، ولكنها تبرر ممارسة الحق المشروع والأصيل لدولة ما في الدفاع عن نفسها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة».

يحظر ميثاق الأمم المتحدة بشكل صارم استخدام القوة في العلاقات بين الدول وفقاً لمادته الثانية 4/ التي تنصّ على أنه «يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة أو على أي وجه آخر لا يتّفق ومقاصد الأمم المتحدة».

ولكن المادة 51 من الميثاق نفسه، تقرّ بالحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم، والتي تنص على أنه «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلّحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتّخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليّين. والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلّغ إلى مجلس الأمن فوراً. ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في ما للمجلس بمقتضى صلاحياته، من الحق في أن يتّخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتّخاذه من الأعمال لحفظ الأمن والسلم الدولي أو إعادته إلى نصابه». هذه المادة هي الوحيدة التي تجيز استخدام القوة المسلحة خارج منظومة الأمم المتحدة. فهذا الحق هو استثناء مقيّد بشروط وضوابط، وهي أنّ فعل الدفاع ينبغي أن يكون الوسيلة الوحيدة لصد العدوان الواقع على الدولة، وموجهاً إلى مصدر العدوان المسلح، ومتّسماً بالصفة المؤقتة لحين تدخل مجلس الأمن. وإذا افترضنا أنّ لإسرائيل الحق في استخدام المادة 51، فهي لم تلتزم بأي من الشروط المبيّنة أعلاه.

> **هجمات المقاومة تخرج عن نطاق العدوان والهجوم المسلّح غير القانوني، لذا لا يمكن لإسرائيل التذرّع بحقّ الدفاع عن النفس ضدّ عمل مشروع**

ولكون المادة 51 استثناء لحظر استخدام القوة، يرى عدد من الفقهاء أنه لا يجوز التوسّع في تفسير نصها. فثمة توجّه إلى اللجوء للمادة 51 لتبرير استخدام القوة ضد خطر وشيك الوقوع، أي إنّ العدوان لم يقع بعد. ولكن هناك احتمالاً لوقوعه. وقد استخدمت الولايات المتحدة مفاهيم تشمل الدفاع الوقائي عن النفس والضربات الاستباقية في «حربها العالمية على الإرهاب». ومع ذلك، فقد خلص تقرير اللجنة التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بالتهديدات والتحديات في 2 كانون الأول 2004 إلى أنها لا تؤيّد إعادة كتابة المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة أو إعادة تفسيرها. ويعترف هذا التقرير بأن العمل الوقائي ضد خطر حقيقي ووشيك قد يكون ضرورياً، ولكنه يستبعد استخدام القوة الوقائية عندما لا يكون هناك دليل موثوق على حقيقة التهديد المعني. وفي مثل هذه الحالات، يبقى إذن مجلس الأمن ضرورياً. وقد لجأت إسرائيل إلى المفهوم الواسع للمادة 51 لتبرير قصفها للمفاعل النووي العراقي في عام 1981، وكان الهجوم على المفاعل النووي يستند فقط إلى الشعور بالتهديد من العراق. وقد أدان «الغارة الإسرائيلية التي تشكّل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ السلوك الدولي، ويعتبر أن للعراق الحق في التعويضات الملائمة». ويبدو أن الكيان الصهيوني لا يزال يتبنّى المفهوم الواسع للمادة 51 في عدوانه على غزة، ليبرّر أن استمرار عمليّته العسكرية ضروريٌّ لمنع هجمات مماثلة في المستقبل.

موقف القانون الدولي الإنساني من سلوك الكيان الصهيوني

يطبّق القانون الدولي الإنساني على النزاعات المسلحة، ولا يعنيه تحديد من هو المعتدي ومن هو الضحية، ولا يعنيه من بدأ القتال ولا شرعيته، بل ما يعنيه هو التزام الأطراف المتحاربة بقواعد تحمي ضحايا النزاع المسلح. ويستخدم القانون الدولي الإنساني مبدأ التناسب للحدّ من الضرر الناجم عن العمليات العسكرية على السكان والأعيان المدنية. وبناء على هذا المبدأ، يحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات التي تسبّب خسارةً في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو الأعيان المدنية بأضرار تتجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية وملموسة ومباشرة. فإن كان لإسرائيل الحق في الرد على هجمات حماس، فإن حق الردّ يجب أن يحترم مبدأ التناسب الذي بموجبه يتم تحديد ما إذا كانت القوة المستخدمة تتوافق مع الأهداف المشروعة. وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية من ضرورة توافر المتطلّبات القانونية للجوء الدول إلى القوة في حالة الدفاع عن النفس. وفي أحكامها الصادرة عامي 1986 و2005، على التوالي، في قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأميركية وقضية جمهورية الكونغو الديموقراطية ضد أوغندا، أكدت وجود قاعدة راسخة في القانون الدولي العرفي، إذ لا يبرر الدفاع عن النفس إلا اتخاذ تدابير متناسبة مع الهجوم المسلّح «لا يجوز أن تبرر المادة 51 من الميثاق استخدام القوة دفاعاً عن النفس إلا ضمن الحدود الصارمة المنصوص عليها فيها. فهو لا يسمح باستخدام القوة من قبل دولة ما لحماية المصالح الأمنية بما يتجاوز المعايير. وهناك وسائل أخرى متاحة للدولة المعنية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، اللجوء إلى مجلس الأمن». واشارت محكمة العدل الدولية إلى وجود قاعدة أخرى راسخة في القانون الدولي العرفي، «بموجبها لا يبرر الدفاع عن النفس سوى التدابير المتناسبة مع الهجوم المسلح والضرورية للرد عليه». أما المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، فقد قضت في قضية مارتينيتش (8 أكتوبر 2008) بأنه «لا يجوز استخدام الدفاع عن النفس لتبرير هجوم متعمد على المدنيّين».

ولكن هل يحقّ لإسرائيل استخدام المادة 51 ؟

في الثاني من تشرين الثاني 2023، كان المندوب الروسي للأمم المتحدة أول من لفت نظر مجلس الأمن إلى أن إسرائيل لا يحق لها أن تبرّر أعمالها في غزة على أنها «دفاع عن النفس» لأنّها دولة احتلال. فالكيان الصهيوني يحارب من؟ هل يحارب دولة؟ إذا كان الجواب نعم، فما هي هذه الدولة؟ هل هي دولة فلسطين؟ ما هو الوضع القانوني لهذه الدولة؟ هل تعترف بها إسرائيل؟ الجواب بالطبع لا. إن فلسطين (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، بحسب تعابير الأمم المتحدة والمجتمع الدولي) التي تتمتع بعضوية دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967. وهذه الأراضي - أيضاً بحسب قرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول العربية معها - هي أراضٍ محتلة. والثابت في القانون الدولي أنّ الشعب الرازح تحت الاحتلال له الحق في المقاومة والدفاع عن نفسه بكل الوسائل الممكنة بما في ذلك الكفاح المسلّح من أجل التخلّص من الاحتلال. ووفقاً لنص المادة 51، يتم تفعيل حق الدفاع عن النفس في حال كان هناك اعتداء مسلح على أحد أعضاء الأمم المتحدة، أي عند وجود عدوان مسلح، والذي عرّفته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار صادر في 14 كانون الأول 1974 أن العدوان المسلّح هو «استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي». ولكن هذا القرار عينه أضاف أنه «ليس في هذا التعريف ما يمكن أن يمسّ على أي نحو بما هو مستقى من الميثاق، من حق تقرير المصير والحرية والاستقلال للشعوب المحرومة من هذا الحق بالقوة والمشار إليه في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية أو عنصرية أو لأشكال أخرى من السيطرة الأجنبية او بحق الشعوب في الكفاح من أجل ذلك الهدف وفي التماس الدعم وتلقيه». أي إن أعمال المقاومة المسلحة ضد سلطة الاحتلال لا تعتبر عدواناً يوجب تفعيل المادة 51. بل هناك من يرى أن المادة 51 نفسها يمكن للمقاومة المسلحة أن تستخدمها أيضاً، لأن الاحتلال هو عدوان مستمر على حق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير، ما يقتضي شمولها بأسباب الإباحة لاستخدام القوة بوصفها تندرج ضمن حالات الدفاع المشروع. وهذا ما كان قد تبنّاه عدد من فقهاء القانون الدولي الذين أكدوا أنّ الاحتلال الحربي نتيجة العدوان، يُعدّ عملاً غير مشروع بموجب القانون الدولي، ويُعطي الشعب في الإقليم المحتل الحق في الدفاع الشرعي عن الوطن بجميع الوسائل المتاحة لديه. وقد تجلّى الاعتراف بشرعية أعمال المقاومة الشعبية المسلحة التي تناضل لنيل حقها في تقرير مصيرها عبر تدويل النزاعات المسلحة التي تكون طرفاً فيها، وهذا ما تم بمقتضى البروتوكول الملحق الأول لاتفاقيات جنيف في العاشر من حزيران لعام 1977 في الفقرة الثالثة من المادة الأولى، والتي تنصّ على أنه «ينطبق هذا الملحق الذي يكمل اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب... على الأوضاع التي تنص عليها المادة الثانية المشتركة... وتتضمّن هذه الأوضاع المنازعات المسلّحة التي تناضل بها الشعوب ضدّ التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير كما كرّسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلّق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة».

> **بعد أكثر من 100 يوم على العدوان، يتّضح أنّ هدف العملية العسكرية للكيان الصهيوني هو إزالة غزة ومعالمها من الوجود**

وبناء عليه، فإنّ تفعيل نص المادة 51 ينطبق على الدول في حال تعرّضت لهجوم مسلح غير قانوني. أما هجمات المقاومة ضد الاحتلال، فهي تخرج عن نطاق العدوان والهجوم المسلّح غير القانونيَّين، لذا لا يمكن لإسرائيل التذرّع بحق الدفاع عن النفس ضد عمل مشروع، فلا دفاع عن النفس ضد دفاع عن النفس. وذهبت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 2004، والمتعلقة بشرعية الجدار الفاصل في الضفة الغربية، إلى القول إن إسرائيل باعتبارها قوة احتلال ليس لها الحق في الاستناد إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ووفقاً للقانون الدولي، فإن حركات التحرر الوطني لها شخصية قانونية تتمتع بحقوق وعليها التزامات دولية، ولها حق الدفاع الشرعي.

بعد أكثر من 100 يوم على العدوان، يتّضح أنّ هدف العملية العسكرية للكيان الصهيوني هو إزالة غزة ومعالمها من الوجود، وهو ما عبّرت عنه صحيفة «لوموند» الفرنسية بالقول إن «حق الدفاع عن النفس أصبح هو الحق في تدمير كل شيء. والنتائج الإستراتيجية التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها، وهي القضاء على حماس، تحولت إلى ألموت في كل مكان وتدمير كل شيء وقتل كل شيء».

ما ارتكبته إسرائيل ولا تزال ترتكبه هو انتهاك لمبدأ التناسب الواجب احترامه وانتهاكٌ لكلّ قواعد القانون الدولي الإنساني. فرض الحصار والعقاب الجماعي والهجمات العشوائية على المدنيّين والأعيان المدنية وقصف المستشفيات، كلّها جرائم حرب تدخل في نطاق الجرائم المحددة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وينبغي أن يأتي مبدأ الدفاع عن النفس في إطار الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني. ولكن إسرائيل تجاوزت حدود «حقّها المزعوم بالدفاع عن النفس»، واستحالت أفعالها إلى جرائم حرب وإبادة.

(كارلوس لطوف ـ البرازيل)

جرائم الاحتلال

تحليل المعطيات الإحصائية من روزنامة الجرائم الإسرائيلية

مجازر في غزة أثناء اجتماعات لاهاي

جنان الخطيب

قدّمت جنوب أفريقيا مذكرة إلى محكمة العدل الدولية في 29 كانون الأول 2023، لاتهام "إسرائيل" بارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وتضمنت المذكرة 84 صفحة من المعلومات والأدلة التي جمعتها جنوب أفريقيا من تقارير الأمم المتحدة، سواء الخاصة بالمقرّرين الخاصين لدى الأمم المتحدة، أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وعقدت محكمة العدل الدولية جلسات استماع علنية في 11 و12 كانون الثاني 2024 لسماع مرافعات الطرفين.

وفي أثناء اجتماعات القضاة في لاهاي لإصدار القرار، واصل الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين كما يصعّد حرب التجويع والتعطيش، في حين تواجه الحوامل مخاطر الإجهاض والولادة المبكرة في ظروف غير إنسانية وغير لائقة، بينما جيل كامل من الأطفال في غزة مهدد بـ«التقزّم» بسبب عدم كفاية التغذية.

نستعرض في هذا المقال سياسة الاحتلال الإسرائيلية الهادفة إلى

> **ثلاث محطات تحلية للمياه اصبحت كلها إما خارج الخدمة أو تعمل بشكل محدود بسبب قلة الوقود**

إبادة الفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم عبر قتلهم قصفاً وجوعاً ومرضاً.

منذ 7 تشرين أول 2023، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد على 25000 فلسطيني، من بينهم أكثر من 11.000 طفل و7500 امرأة، فيما أصيب أكثر من 63,000 فلسطيني آخرين. أكثر من 7000 فلسطيني مفقود. يُفترض أنهم استشهدوا تحت أنقاض المباني والمنازل المدمرة، أو يموتون ببطء، أو تتحلل جثثهم في شوارع «المقبرة الآمنة». دمّرت «إسرائيل» أكثر من 350,000 وحدة سكنية، 417 مسجد وكنيسة وغيرها المئات من المنشآت المدنية الأخرى.

من خلال مراجعة وتحليل البيانات التي جرى توثيقها عن العدوان على غزة منذ اليوم الأول حتى اليوم مئة وثمانية (راجع القوس: روزنامة الجرائم الإسرائيلية) يمكن تحديد عدة عناصر من أعمال الإبادة الجماعية التي يرتكبها العدو الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، ويشمل ذلك قتل الفلسطينيين في غزة، وإلحاق أذى جسدي وروحي خطير بهم، وإخضاعهم عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي كلياً أو جزئياً وفرض إجراءات تهدف إلى منع الولادات الفلسطينية.

استخدام التجويع سلاح حرب

يمثل سكان غزة 80% من جميع الأشخاص في العالم الذين يواجهون خطر المجاعة أو الجوع الكارثي حيث تستخدم «إسرائيل» تجويع المدنيين أسلوباً للحرب في قطاع غزة، ويتعمد جيش الاحتلال الإسرائيلي منع إيصال المياه، والغذاء، والوقود، ويعرقل عمدا المساعدات الإنسانية، ويجرّف المناطق الزراعية، ويحرم السكان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم.

- يمضي 9 من كل 10 أسر في شمال غزة وأسرتين من كل ثلاثة في الجنوب يوما كاملا وليلة كاملة على الأقل دون طعام.
- أكثر من ثلث الأراضي الزراعية في الشمال قد دمرت بسبب القصف الإسرائيلي.
- جيش الاحتلال الإسرائيلي دمّر حوالي 70% من أسطول الصيد في قطاع غزة.
- الماشية في شمال قطاع غزة تواجه التجويع بسبب نقص العلف والمياه.

انعدام الأمن المائي

في غزة ثلاث محطات تحلية للمياه، أصبحت كلها إما خارج الخدمة أو تعمل بشكل محدود بسبب قلة الوقود. وفي تقرير لليونيسف، انخفض انتاج المياه في غزة الى 5 في المائة في أواخر اكتوبر/ تشرين الأول. وبالرغم من أن إنتاج المياه كان قد ارتفع إلى 12 في المائة بحلول 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بعد استئناف ادخال الوقود، الا ان هذه النسبة لا تزال دون مستوى الحاجة اليومي. ومن الجدير ذكره أن منظمة الصحة العالمية توصي ان تصل حصة الشخص الواحد من المياه (للشرب، والاستحمام والطهي وغير ذلك) في حالات الطوارئ إلى 15 ليترا كحد ادنى، في حين لا تتعدى حصة الشخص الواحد من المياه 3 لترات يوميا، في بعض مناطق غزة، لا سيما شمال القطاع.

مخاطر كبيرة للإجهاض.

كشفت تقارير عن تعرض نساء حوامل فلسطينيات للإجهاض خلال فترات العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، حيث تم تسجيل مئات حالات الإجهاض والولادة المبكرة في قطاع غزة، نتيجة الذعر والهروب القسري تحت القصف الوحشي، بحسب ما كشفت وزارة الصحة الفلسطينية.

- حياة نحو 60 ألف سيدة حامل معرضة لخطر مضاعفات الحمل.
- نحو 180 سيدة يلدن يومياً في ظروف غير آمنة وغير انسانية.
- زيادة بنسبة 300 في المائة في حالات الإجهاض.
- زادت نسبة الولادات المبكرة بنسبة تتراوح بين 25 و30 في المائة.
- أكثر من 690 ألف امرأة وفتاة في فترة الحيض لا يحصلن إلا بشكل محدود على مستلزمات النظافة الخاصة بالدورة الشهرية.

آثار مدمرة على الأطفال

المواليد الجدد مهددون بالعدوى والتعقيدات التي تتعرض لها أمهاتهم، وقد مات العديد من المواليد الجدد بسبب الافتقار إلى الموظفين والعاملين الصحيين والمرافق والكهرباء والنظافة الصحية وغير ذلك من القضايا التي يسببها الحصار الإسرائيلي. بحسب منظمة أوكسفام، يموت المولودون الجدد الذين تصل أعمارهم إلى ثلاثة أشهر بسبب الإسهال، وانخفاض درجة الحرارة، والجفاف، والإصابة، اذ أن الأمهات لا تحصلن إلا على القليل من الدعم الطبي او لا تحصلن على أي دعم طبي، وتعشن في ظروف مروعة بدون مياه أو مرافق صحية أو حرارة أو غذاء.

- ما بين 17 الف و18 الف طفل فلسطيني خسروا احد والديهم أو كليهما، مما تركهم دون دعم عاطفي أو مالي.
- جياعاً كاملاً مُعرض لمخاطر الإصابة بـ«التقزم» بسبب عدم كفاية التغذية.
- يتعرض جميع الأطفال تحت سن الخامسة، البالغ عددهم 335 ألفا، لخطر الإصابة بسوء التغذية الحاد مع زيادة الظروف المؤدية للمجاعة.

في الواجهة

الحقوق الجديدة للمرأة والزوجات في الضمان الاجتماعي

مبروك للمرأة اللبنانية... وضرّتها

صادق علوية

منذ منتصف عام 1963، تنادي المرأة بوجوب تصحيح قانون الضمان الاجتماعي لجهة المساواة مع الرجل، وقد أشارت «القوس» الى هذه النقاط القانونية في مقال سابق بعنوان المرأة والرجل في القانون - النصوص تسبق النفوس،

> **المرأة المطلقة او الارملة التي لا تعمل لا تتمتع بأية تغطية صحية**

لا سيّما لجهة إفادة المرأة عن زوجها، وعدم انتظار سن الستين او اشتراط إصابته بالعجز لإفادته من تقديمات الضمان الاجتماعي. ولكن، اعتباراً من 2023/12/28، أصبحت المرأة تستفيد عن زوجها بغضّ النّظر عن سنّها، وأصبح المضمون يستفيد عن زوجاته الشرعيات وليس الأولى فحسب. بموجب القانون 323 تاريخ 2023/12/22 المنشور في الجريدة الرسمية العدد 53 تاريخ 2023/12/28، والذي يرمي الى تعديل بعض مواد قانون الضمان الاجتماعي المتعلقة بالمرأة وأولادها، تم تعديل المادة 14 من قانون الضمان بحيث كان يستفيد المضمون عن زوجته الشرعية، وفي حال تعددهن الاولى فقط، وكانت الزوجة تستفيد عن زوجها البالغ الستين عاما مكتملة على الاقل او من يكون غير قادر على تامين معيشته بسبب عاهة جسدية أو عقلية.

أما بعد التعديل فقد أصبح المضمون (ذكرا أم أنثى) يستفيد عن الشريك (الزوج والزوجة) الذي لا يزاول عملا ماجورا أو لا يكون عاملا أو منتجا بأية صفة ولا يتقاضى معاشا تقاعدياً، وأصبح يستفيد الزوج عن الزوجات الشرعيات وليس الأولى فحسب. كما الغيت من المادة 16 الفقرة التي تنص على أنه يشترط من اجل استفادة المضمونة من تعويض الامومة ان تكون منتسبة للضمان منذ عشرة اشهر على الاقل قبل الموعد المفترض للولادة، رغم أن تعويض الأمومة لم يطبّق لغاية تاريخه، وكذلك تم رفع قيمة تعويض الأمومة ليعادل كامل متوسط الكسب اليومي بعد أن يبلغ ثلثي الكسب.

من جهة ثالثة، عُدّل نص المادة 46 التي تتضمن عبارة عن الزوجة الشرعية التي تقيم في البيت اذا لم تكن تزاول عملاً ماجوراً لتصبح عن «الشريك (الزوج والزوجة) الذي لا يزاول عملاً ماجوراً او منتجاً بأية صفة ولا يتقاضى معاشاً تقاعدياً»، كما أضيفت عبارة «عن الزوجات الشرعيات».

وهكذا، أصبح للمضمون والمضمونة التقديمات نفسها على قدم المساواة. إلا أن هذه المساواة لا تزال قاصرة عن إفادة الأم الأرملة أو المطلّقة التي لا تعمل. فإذا كانت على عاتق زوجها بإمكانها الاستفادة من الضمان على اسم زوجها، مهما كان سنّها، أما اذا طلقها أو توفي عنها، فلا يمكن لأحد أولادها إفادتها من الضمان قبل بلوغها سن الستين، إلا اذا أصيبت بعجز صحي فادح. فالمرأة المطلقة أو الأرملة التي لا تعمل لا تتمتع بأية تغطية صحية، سيما إذا كان عمرها دون الستين إذ لا يمكن لأحد أولادها أن يسجلها على عاتقه. علماً ان عدم عملها يعني وجود من يعيلها، ما يقضي بضرورة تعديل القانون لإفادتها عن اسم الأولاد الذين يعيلونها، بغض النظر عن سنها، وذلك باستثناء حالة وحيدة هي أن تكون ارملة لزوج كان مضمونا لمدة 20 سنة على الأقل.

وفي جدول توضيحي اصبح النص الجديد كما يلي:

المستفيد السابق	المستفيد الجديد
تقديمات المرض والأمومة: عن زوجة المضمون الشرعية وفي حال تعددهن الاولى.	أصبحت عن: الزوجات الشرعيّات
تقديمات المرض والأمومة عن: زوج المضمونة البالغ ستين عاما مكتملة على الاقل او الذي يكون غير قادر على تأمين معيشته بسبب عاهة جسدية أو عقلية.	أصبحت عن: الشريك (الزوج والزوجة) الذي لا يزاول عملا مأجورا أو لا يكون عاملا أو منتجا بأية صفة ولا يتقاضى معاشا تقاعديا
تعويضات عائلية: عن الزوجة الشرعية التي تقيم في البيت اذا لم تكن تزاول عملا مأجوراً.	أصبحت عن: الزوجات الشرعيات
لا توجد تقديمات عائلية عن الزوج	أصبحت تتوجب: عن الشريك (الزوج والزوجة) الذي لا يزاول عملاً مأجوراً أو منتجاً بأية صفة ولا يتقاضى معاشاً تقاعدياً.

رأي وتحليل

مشكلات المحامي المتدرّج تتفاقم

آلاف المتخرجين يتنافسون على الروب الأسود

أحمد السيد مرتضى

بالتزامن مع إعلان نقابة المحامين في بيروت فتح باب التسجيل لدورة الانتساب لعام 2024، ينهمك كل طالب انتساب بإعداد ملفه، ما يجلب إلى الواجهة سلسلة من التحديات. إذ ليس الحصول على لقب «محام» أمراً سهلاً، ولا سيما في بلد تعاني فيه الأجهزة الإدارية من الشلل. يجد طالبوا الانتساب أنفسهم أمام أولى خطوات الدرب الوعرة المتنقلة بين مختلف الإدارات لإكمال تجميع أوراق ملفاتهم. ومن يتخطى هذه العقبة، تنتظره المهمة التي وصفها طالبو الانتساب بالأشد صعوبة، وهي العثور على مكتب محاماة يستقبلك ويقبل تسجيلك لديه لثلاث سنوات مع تقديم الرعاية والعناية اللازمة.

«البلد ما بتحمل محامين بعد، هيك قلي المحامي بس جيت بدي سجل عندو»، يقول فادي الحائز على إجازة في الحقوق، وهو يشرح الصعوبات والمعوقات التي تواجهه في محاولته شق طريقه للانتساب إلى نقابة المحامين في بيروت. يحدثنا عن أحلامه التي ضاعت وأمنياته التي تبخرت بسبب شروط الانتساب الصعبة التي فرضتها النقابة على المنتسبين الجدد، وخصوصاً تلك التي حددتها المادتان 5 و13 من قانون تنظيم مهنة المحاماة، إضافة إلى المادة 19 من النظام الداخلي للنقابة. ويكمن الجزء الأصعب في العثور على مكتب محام مستعد لأن يستقبلك ويسجل اسمك عنده لتتمكن من خوض الامتحان الخاص بالانتساب إلى النقابة. ففي بلد يمتد على مساحة تبلغ 10,452 كلم مربعاً ويضم 8 جامعات للحقوق تخرّج سنوياً آلاف الطلاب، وفي ظل جدول عام يضم 7500 محام ليس لديهم جميعاً مكاتب متاحة، يطرح فادي سؤالاً مشروعاً: «كيف فينا نلاقي مكتب في خضم هذه المنافسة الشديدة؟».

يشار إلى أن المادة 7، الفقرة 4، والمادة 22 من النظام الداخلي لنقابة المحامين في بيروت تنص على أن تكون لكل محام عامل أو متدرج غرفة مستقلة ومجهزة. وعندما استفسرنا عن الآلية المتبعة للعثور على مكتب لدى أمين سر النقابة السابق، سعد الدين الخطيب، أوضح أنه ليس من واجب النقابة توفير مكاتب للأشخاص الراغبين في الانضمام إليها. فهذا الأمر يتوقف على المجهود الشخصي لطالب الانتساب من ناحية علاقاته العائلية والاجتماعية، أو عبر تفوّقه في دراسته الجامعية بحيث تطمح المكاتب إلى تسجيله لديها.

المحامي المتدرّج ليس «أوفيس بوي»

«روح روح، تعا تعا»، هكذا يرسم رامي مسار رحلته كمحام متدرج في لبنان. ويوضح أن عمله يقتصر بشكل أساسي على إنجاز المعاملات، إذ إن التعليم محدود وجدول العمل صارم لناحية تعقب تلك المعاملات في الدوائر الرسمية، وطبعاً من دون أي أجر مادي يذكر. وحين يحاول المتدرج أن يحصل على معلومات تنفعه في تعليمه أو تساعده في فهم مهنته يجد نفسه أمام حائط مسدود يتمثل في إجابات صاحب المكتب الذي يشكو بدوره من نقص العمل ويحثه على تعليم ذاته بذاته. وإلى كل هذه التحديات، تقع على رامي أعباء مالية ونفقات إضافية في تعقب معاملات المكتب، إذ يجد نفسه في أغلب الأوقات مضطراً لتحمل تلك التكاليف بنفسه، ما يتعارض مع أحكام المادة 38 من نظام آداب مهنة المحاماة ومناقب المحامين، التي تنص على دور المحامي المدرّج بأن يزود المتدرج بإرشادات ورعاية وتشجيع مادي ومعنوي. سمر، وهي أيضاً محامية متدرجة، تتحدث عن غياب العدالة في التدرج. ففيما تقوم بأعمال المكتب، لا يخضع العديد من زملائها لمعايير التدرج نفسها. فبعضهم يسجّل اسمه في مكتب ما ويحجز غرفة ثم يغادر لمتابعة تعليمه، والبعض الآخر يتدرج لدى أحد معارفه أو أقربائه، ما يتيح له الفرصة للبحث عن وظيفة أخرى تسهم في تطوير مهاراته القانونية أو تنفعه مادياً. وهذا ما اعتبره النظام الداخلي عملاً بالمادة 28 كوقف تدرج. ولدى الاستفسار عن الدور الرقابي للنقابة، يقول الخطيب إن هذا الدور «لاحق وليس آنياً، أي إن الدور الأساسي والفعلي يقع على عاتق صاحب المكتب بضرورة إبلاغ مجلس النقابة في حال انقطاع المتدرج عن ممارسة تدرجه من دون عذر مقبول عملاً بأحكام المادة 27 من النظام الداخلي».

المطلوب التشدد في امتحانات الانتساب

«منعلمو 3 سنين وبكرا بيجي بنافسنا»، تقول سمر المحامية المقيدة في الجدول العام. تصف ما تعانيه من منافسة شديدة يعانيها المحامي بسبب الأعداد الكبيرة التي تنتسب إلى النقابة كل عام. ففي سنة 2023 وحدها، نجح في امتحان الانتساب إلى جدول المتدرجين ما يقرب 475 محامياً، وهؤلاء في حال اجتيازهم امتحان الجدول العام بعد ثلاث سنوات سيمارسون عملهم وينافسون زملاء لهم في بلد لا يتحمل هذا الكم الهائل من المحامين، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة تعانيها البلاد وتعطل القضاء وإضراب مؤسسات الدولة. يرى الخطيب أن الحل لمعالجة هذه المعضلة يكمن في التشديد على الجامعات بقبول طالبي الانتساب، والتشدّد في امتحان الانتساب لنقابة المحامين في بيروت، حفاظاً على هذه المهنة ومستواها، وكي يُبقي المحامين النخبة في هذا المجتمع.

ومع كل هذه المحن تبقى مهنة المحاماة الأسمى، وخصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها البلاد. إذ لا يمكن تحقيق العدالة على هذه الأرض من دون سواعد المحامين ومن دون نقابة قوية تقف إلى جانبهم وترعاهم.

9783

هو عدد طلاب وطالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية وهم موزعون على خمسة فروع جغرافية تغطي خمس محافظات لبنانية، إضافة الى فرع الحقوق باللغة الفرنسية وفقاً لموقع الجامعة اللبنانية.

(أرشيف)

في القانون

قضاة الأحداث والعنف الأسري مشكلة العجز في حماية الأطفال أمام قضاة الأحداث

فداء عبد الفتاح

نصّت المادة الثانية من الباب الأول التمهيدي للقانون 422/2002، قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرّضين للخطر، على مبادئ أساسية يجب أن ينطلق عبرها القضاة في تطبيق النص القانوني. أكدت هذه المبادئ أن الحدث بحاجة إلى مساعدة خاصة تؤهّله لبلعب دوره في المجتمع، وفي الأحوال كلها، يجب مراعاة مصلحة الحدث لحمايته من الانحراف. كما نصّت على أن الحدث الذي يخالف القانون يستفيد من معاملة منصفة وإنسانية، ويجب أن تخضع كل إجراءات الملاحقة والتحقيق معه ومحاكمته إلى أصول خاصة لتجنيب القاصر ما أمكن، الإجراءات القضائية العادية واعتماد التسويات والحلول الحبّية والتدابير غير المانعة للحرية. كما نصت هذه المبادئ على أنّ للقاضي أكبر قدر ممكن من الاستنسابية ضمن نطاق القانون لاتخاذ التدابير الأكثر ملاءمة لوضع الحدث ولإمكانية إصلاحه كما للقاضي الحق بتعديل القرارات أو العودة

> سنّ القوانين وتحديثها لا يكفيان من دون وضع آليات واضحة لتطبيق هذه القوانين وترجمة أسبابها الموجبة على أرض الواقع

عنها بحسب ما يظهر من نتائج تطبيقها على الحدث. وتؤكد المادة الثانية أن التدابير المانعة للحرية هي آخر الاحتمالات، ويمنع احتجاز القاصرين مع الراشدين. بالتالي، إن قضاة الأحداث هم المولجون بشؤون الأحداث وبتطبيق هذا القانون وتتولى الوزارات المعنية تأمين كل الوسائل اللازمة لتطبيق هذا القانون.

أوضحت هذه المادة بشكل مفصل أن هذا القانون جاء لحماية القاصرين وإعادة تأهيلهم ليلعبوا دورهم في المجتمع، وبالتالي لا تكون العقوبة المانعة للحرية سوى التدبير الأخير أو الأشدّ قسوة في ظروف مفترض أنها محددة لجهة التأكد من أنّ هذا القاصر يشكل خطراً كبيراً على نفسه أو على المجتمع. إلا أنّ إجراءات الواقع مناقضة تماماً لهذه المبادئ، إذ يعتبر التوقيف التدبير الأول في معظم الجرائم المرتكبة من الأحداث، وتعجّ السجون ونظارات الأحداث بالموقوفين القاصرين لأسباب متعددة منها أسباب جنحية من دون مراعاة أي مبدأ من المبادئ المنصوص عنها في هذا القانون، كما أن قرارات الحماية في ما يتعلّق بقضايا العنف الأسري يتم التعاطي فيها بمعظم الحالات بعيداً عن روحية المبادئ المنصوص عنها غياب دور المؤسسات المعنية بتأمين الوسائل اللازمة لتطبيق القانون، وإن وجدت بعض النماذج الإيجابية (كمركز ضهر الباشق للقاصرات)، إلا أنّ الواقع سيئ جداً في ما يتعلق بالقاصرين المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر.

دور قاضي الاحداث في قضايا العنف الاسري

جاء قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرّضين للخطر 422 ليعطي هذه الفئة العمرية معاملة خاصة بهدف حمايتها ورعايتها وإعادة تأهيلها في حال جنوحها أو تعرضها للخطر. ونص هذا القانون في بابه التمهيدي على قواعد عامة تجعل من إعادة تأهيل القاصر ومعاملته معاملة إنسانية منصفة قاعدة أساسية ليتمكن من لعب دوره الإيجابي في المجتمع.

محكمة الأحداث مهمتها إذاً أن ترعى القاصر المعرّض للخطر، لهذا يحال أمامها في ملفات العنف الأسري الأولاد القاصرون في حال كانوا معرّضين للخطر نتيجة الأوضاع العائلية المستجدّة التي يسبّبها عنف أحد الأبوين أو كلاهما، وقد أوضح القانون جميع أنواع العنف ولم يحصرها بالعنف الجسدي الأكثر شيوعاً والأسهل إثباتاً. ورغم مرور سنوات على إقرار هذا القانون، إلا أنه ما زال غير مفهوم لدى قسم كبير من أفراد المجتمع، كما أن آليات تطبيقه يشوبها عدد من الإشكالات والثغرات. (راجع مقال «القوس»: المحكمة العسكرية والعنف الأسري). وسبق أن تحدثنا في ملحق «القوس» عن هذا الملف وعن مواضيع عدة مرتبطة به، إلا أن ما نطرحه في مقالنا هذا يدور حول دور قضاة الأحداث في ما يتعلق بقضايا العنف الأسري، وإلى أي مدى تقع على قاضي الأحداث مسؤولية حماية القاصرين المعرّضين للخطر، وضرورة البتّ السريع في ملفاتهم من دون أي إبطاء أو تأخير بسبب حساسية هذا العمر ودقة المرحلة التي يمرون بها. فهل قضاة الأحداث مؤهّلون للنظر في هذه القضايا؟ وإلى أي حد يرعى قانون الأحداث هذه الفئة ويحميها فعلاً من المخاطر المحيطة بها سواء أكانت عائلية أم مجتمعية؟ وهل يعمل المعنيون على وضع خطط إنمائية كفيلة بإعادة تأهيل الأحداث المنحرفين أو المهدّدين بالانحراف أو المهددين بالخطر من أجل بناء مجتمع أفضل؟ وما هي العقبات التي تواجه المسؤولين عن هذا الملف من قضاة ومندوبي أحداث ومساعدين اجتماعيين؟

جنى وأولادها الخمسة: استغلال جنسي للأطفال

جنى (اسم مستعار) أم لخمسة أولاد، أربع بنات وصبي، هربت من منزل معنّفها، من دون أن تصطحب أياً من أطفالها بداية لقلة حيلتها ولعدم وجود مكان يحميها مع خمسة أولاد. بعدما وجدت عملاً وأمّنت مسكناً قررت أن تُخرج أولادها من جحيم والدهم، فتقدّمت بطلب حماية من قاضي الأحداث في مكان سكن الوالد وأولاده، وأثناء السير في إجراءات الدعوى، تمكّنت الأمّ بمساعدة ابنتها الكبرى لارا (اسم مستعار - 16 عاماً) من أن تخرج بناتها الأربع من المنزل مستغلّة غياب والدهن وبمساعدة جدتهن (والدة الأب)، وهربن إلى مكان سكن والدتهن. أرفقت الأم في دعواها مستندات ومعطيات تثبت إدمان الأب على المخدرات وإجبار بناته على القيام بأعمال منافية للحشمة مقابل مبالغ مالية يتقاضاها من رفاقه، ورغم كل هذه الأدلة تقرّر بداية إبلاغ الأب المدعى عليه لحضور جلسة استماع قبل اتخاذ أي إجراء بحقه، كما كلّف القاضي مندوبة الأحداث إجراء تحقيق اجتماعي حول وضع الأب ومكان سكنه وحالة الأولاد الموجودين معه، وكان التقرير صادماً بسبب الوضع المزري للأولاد وفقاً لما شاهدته مندوبة الأحداث. صدر قرار حماية وتم تعيين موعد جلسة للاستماع للابنة الكبرى وصدرت مذكرة توقيف غيابية بحق الوالد المدعى عليه الذي كان يتهرّب من تبلّغ موعد الجلسة ولم يتم إلقاء القبض عليه رغم تواجده في قريته، ووجود ابنه، ابن الـ14 ربيعاً، معه بعدما رفض الانضمام إلى والدته. في جلسة الاستماع من قبل قاضي الأحداث، كانت الابنة متوترة جداً ومرتبكة رغم حضور محاميتها ومندوبة الأحداث، لم يحاول القاضي إظهار أيّ تعاطف معها لناحية تهدئتها والتخفيف من توترها وبدأ باستجوابها بشكل فظّ، من دون أن يراعي أيّ أصول مهنية أو أخلاقية، وأصرّ على سؤال يطلب فيه من الطفلة أن تشرح له بشكل مفصّل كيف تم الاعتداء عليها. اعترضت المحامية على السؤال وطلبت من القاضي الاكتفاء بالجواب العام لأنّ ذلك كافٍ لإثبات ما تعرّضت له الطفلة خصوصاً في وضعها النفسي السيئ. قرر القاضي إحالة البنات الأربع إلى المتابعة النفسية عبر جمعية متخصصة في مكان سكن والدتهن، الأمر الذي لم تتم متابعته لأسباب عدة، أهمها عدم جدية الجمعية بمتابعة الملف وغياب برنامج التأهيل المطلوب في مثل هذه الحالات. ولم تحظ الطفلات بأي رعاية أو إعادة تأهيل أو متابعة من محكمة الأحداث، الأمر الذي أدى بعد 7 سنوات على هذه الحادثة إلى تكرار ما حدث مع الابنة الكبرى مع أختها الصغرى التي استدرجها والدها وكرّر معها ما فعله مع أختها، وكان وضعها أسوأ بكثير، ودفعت ثمن عدم رعايتها والاهتمام بها من قبل عائلتها بالدرجة الأولى، وثمن غياب الهيئات المتخصصة وبرامج إعادة التأهيل ومتابعة قضاء الأحداث للتأكد من تطبيق هذه البرامج ووضع هؤلاء الأطفال على الطريق السليم قبل إنهاء القضية.

باسمة وبناتها الثلاث: الرهان على شخصية القاضي وخلفيته

باسمة أم لثلاث بنات عانت لسنوات طويلة مع زوجها لأسباب عدة، منها تعاطي المخدرات والإدمان على شرب الكحول، ما أدى إلى تبدل حياتهم من حال إلى حال. بعد طول عناء وإشكال كبير بين الزوجين، طرد الزوج زوجته من المنزل بعدما تعرّض لها بالضرب وهو في حالة سكر، ولولا العناية الإلهية لكانت الأم في عداد الأموات. أخذت الأم بناتها الثلاث وذهبت إلى مكان أمن وتقدّمت بطلب حماية من قاضي الأمور المستعجلة في مكان سكنها المؤقت. أصدر قاضي العجلة بعد عشرة أيام قرار حماية للأم وبناتها، وسبب التأخر في إصدار القرار هو عدم حضور القضاة بشكل يومي إلى قصور العدل. تضمّن قرار الحماية إحالة الملف إلى قاضي الأحداث نتيجة وجود أطفال قاصرين في وضع نفسي سيئ، ووالد معنّف لم ينفك عن التعرض لهنّ بمختلف الوسائل. ورغم قرار قاضي العجلة بإحالة الملف إلى قاضي الأحداث وتسليمه عبر قلم القاضي نفسه لضمان وصوله بشكل سريع إلى المحكمة، إلّا أنّ الروتين الإداري وعدم حضور الموظفين والقضاة بشكل يومي إلى قصور العدل بسبب الأزمة التي تمر بها، والتي انعكست بشكل سيئ جداً على الحق في التقاضي والبطء في سير المحاكمات، جعل من هؤلاء المعنّفات (الأم وبناتها الثلاث) يعشن تحت رحمة جنون الأب لأكثر من شهرين وتعرّضهن لأزمات نفسية متعددة ولتأخر في تحصيلهن الدراسي، إذ استمرّ بالضغط عليهن ومحاصرتهن، رغم صدور قرار الحماية الذي تضمّن منعه الاقتراب من الأم وبناتها والتعرّض لهن تحت طائلة تغريمه. هذا القرار الذي يفترض أن يردع المدعى عليه أو يضع على الأقل حداً له لمدة زمنية محددة إلى أن يتم تحويل الملف إلى قاضي الأحداث الذي عليه التدخل في تفاصيل الدعوى ووضع حد لممارسات الأب ووضع المعنّفات تحت المتابعة الاجتماعية والنفسية، مضى عليه حوالى ثلاثة أشهر من دون اتخاذ أي إجراء من قاضي الأحداث. فكيف ستكون للقانون على أهميته قيمة ودور في المجتمع، وتطبيق القانون الأكثر حساسية وأهمية تعتريه كل هذه الإشكالات؟

لا بد من الإشارة إلى أنّ أسلوب التعاطي مع هذا الملف من قبل قاضي الأحداث والنائب العام الذي أعطى إشارة فيه، كان مغايراً بشكل كبير لكيفية تعاطي القاضي الشرعي مع هذا الملف. إذ إنّ الأخير تعامل مع الدعوى التي تقدّم بها الوالد أمام القضاء الشرعي لاستلام بناته بمحاولة منه للالتفاف على قرار الحماية، بشكل أسرع وبنظرة واسعة تأخذ مصلحة البنات بالدرجة الأولى أساساً في اتخاذ القرارات، وفهم ما تعرّضن له من انعكاسات سلوكية وتربوية نتيجة الإشكالات بين الوالدين. وبنتيجة المسار القضائي لهذا الملف أمام القضاء المدني والقضاء الشرعي، تبيّن لنا أن القضاء الشرعي أسرع وينظر للقضية ومصلحة الأولاد بشكل أشمل وأوسع، وهذا مردّه إلى شخصية القاضي وخلفيّته الفكرية والتربوية والقانونية، وليس إلى النص القانوني المدني أو الشرعي حصراً. (راجع مقال صادق علوية: «سؤال وجواب عن قاضي الأحداث»)

> على قاضي الاحداث أن يأخذ في الحسبان أثناء دراسته للملفات جوانب حياة الأطفال المعرضين للخطر من الناحية الجسدية والنفسية والمعنوية

ما أهمية قرار الحماية المؤقت؟

بعد إقرار قانون العنف الأسري، تتقدم الزوجة المستدعية المعرّضة للعنف بطلب حماية لها ولأطفالها أمام قاضي الأمور المستعجلة. يأخذ القاضي قراراً مؤقتاً لأم وأطفالها بهدف حمايتها السريعة، ويحيل الملف إلى قاضي الأحداث إما مباشرة أو يعطي المستدعية مهلة لمراجعته لمتابعة الأطفال، بخاصة من الناحية الاجتماعية والنفسية، وللنظر في أساس الدعوى إذ يكلّف مندوبي الأحداث إجراء التحقيقات اللازمة ليتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

قاضي الأحداث يتوسع بالتحقيق سنداً للقانون 422 ولقانون العنف الأسري، ويمكنه اتخاذ عدد من القرارات التي تحمي المستدعية ومن في عهدتها، إضافة إلى إصداره قراراً بتوقيف المدعى عليه في حال رأى ضرورة لذلك، كما في إمكانه إلزام المدعى عليه دفع سلفة وقتية كنفقة إلى أن تتمكن المستدعية من رفع دعوى نفقة أمام القضاء المختص. يتبين لنا عبر هذا العرض لقضايا واقعية أنّ ما نصّت عليه النصوص القانونية لجهة الحماية والرعاية وإعادة التأهيل يعتريها عدد من العقبات من ناحية مفهوم الرعاية الاجتماعية وكيفية ترجمة هذا المفهوم عبر آليات التطبيق والمتابعة غير الموجودة، والتي لا يتم العمل عليها أو إعطاؤها أي أولوية من قبل المؤسسات المعنية (وزارة العدل، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية...) وبدور محدود لبعض مؤسسات المجتمع المدني.

إن كل ما له علاقة ببناء الإنسان لا يعتبر أولوية ولا توضع له خطط إستراتيجية لتحصين أجيال يقع على عاتقها مستقبل بناء البلد وتمكينها، وترك هذه الأجيال تغرق في أزماتها المتعدّدة، الأمر الذي سيكون مرده كارثياً على كل المجتمع.

«الآباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون»

هي مقولة تجسد حجم الأثمان التي يدفعها الأبناء نتيجة الخلافات بين الأبوين، إذ ينسى الأزواج المتخاصمون أن بينهم متعلقات لا يمكن أن تزول مهما اشتدت حدة الخلافات بينهما، وأنّ كلاً من الطرفين سيبقى يحمل الصفة التي منحها الله له عندما رزقهما بأطفال، أم وأب سيبقيان لأولادهما ما داما على قيد الحياة، ولكل منهما دوره المركزي في حياة الطفل، ولا يمكن لأي منهما أن يحلّ محل الآخر أو أن يلغيه من حياة أولاده. مهما كانت حدة الخلافات بين الطرفين، يجب أن يبقى التواصل بينهما قائماً حول مصلحة الأطفال، ويأتي دور قاضي الأحداث عندما يعجز الأبوان عن حل خلافاتهما لإبعاد الأولاد عن تأثيراتها السلبية عليهم.

تبدأ مهمة قاضي الأحداث في الحالات التي يصبح فيها الأبوان أو أحدهما مصدر خطر مباشر على الأولاد ليصبح درع حماية للأطفال من الطرف المعنّف، ولمساندة الطرف الآخر في كيفية التعامل مع الأولاد وتجنيبهم التأثيرات السلبية وانعكاساتها على السلوك.

وعلى قاضي الأحداث أن يأخذ في الحسبان أثناء دراسته للملفات المحالة أمامه جوانب حياة الأطفال المعرّضين للخطر كافة، من الناحية الجسدية والنفسية والمعنوية، فالقانون 422 لحماية الأحداث خصّص هذه الفئة من المجتمع بالرعاية القصوى لأهمية تجنيبها المخاطر التي قد تعترضها في هذا العمر بسبب تأثيرها على كل مراحل حياة الفرد بمختلف جوانبها.

وجاء إقرار قانون العنف الأسري لحماية المرأة وكل أفراد الأسرة ليحيط بهذه الحماية من جوانبها كافة، لأهمية مؤسسة العائلة وكل فرد فيها، فهي نواة المجتمع وركيزته الأساسية.

فقاضي الأحداث يجب أن يكون متخصّصاً بهذا النوع من القضايا ومؤهلاً للتعاطي مع القاصرين فاهماً لكل جوانب شخصيتهم وكيفية تطورها ليتمكن من إصدار القرارات الصائبة والسليمة.

والأمر نفسه ينطبق على النواب العامين الاستئنافيين المكلّفين بإعطاء الإشارات في قضايا العنف الأسري. هذا الأمر يلاحظه المعنيّون، سواء أكانوا ضحايا العنف الأسري أم وكلاءهم، إذ إنّ الإشارة التي تُعطى في قضية عنف أسري تختلف بين نائب عام وآخر، كما تختلف القرارات بين قاض وآخر، لأن شخصية القاضي وخلفيّته الفكرية والتربوية والقانونية تلعبان دوراً كبيراً في كيفية اتخاذه لأي قرار، فلا يكون النص القانوني هو المطبّق في كل الحالات، إنما لشخصية القاضي الدور الكبير في كيفية اتخاذ القرار وأسبابه في ملف دون آخر.

(هيثم الموسوي)

تراكم الملفات أمام قضاة الأحداث

تتراكم في دوائر معظم قضاة الأحداث الملفات لعدد من الأسباب منها: أن عدد الموظفين غير كافٍ، القاضي يحضر إلى قصر العدل مرة واحدة في الأسبوع، عدد الملفات المحالة أمام محكمة الأحداث كبير جداً، كل هذا ينعكس بشكل سلبي على مسار كل الملفات التي يجب أن تفصل بشكل سريع تطبيقاً للقانون الذي جاء لحماية الأحداث عبر سرعة الإجراءات وصلاحيات التدخل السريع قانونياً ونفسياً. وخلق تدابير تربوية بديلة عن العقوبة بالنسبة إلى الأحداث المنحرفين أو المخالفين للقوانين من جهة، ومن جهة أخرى عبر وضع الأطفال المعرّضين للخطر نتيجة عنف أسري تحت الحماية والرعاية والمتابعة النفسية والاجتماعية.

«التدابير المؤقتة» بحسب محكمة العدل الدولية

قدمت جنوب افريقيا طلباً لإقامة دعوى ضد «اسرائيل» امام محكمة العدل الدولية في 29 كانون الاول 2023، بشأن انتهاك «اسرائيل» لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في ما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة. ويتضمن الطلب اتخاذ تدابير مؤقتة، عملاً بالمادة 41 من النظام الاساسي للمحكمة من اجل «الحماية من إلحاق المزيد من الضرر الشديد الذي لا يمكن إصلاحه بحقوق الشعب الفلسطيني» و«ضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها ومنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها»

قرارات محكمة العدل الدولية - على إسرائيل:

1. اتخاذ جميع التدابير لمنع ارتكاب الافعال المحددة في اتفاقية الإبادة الجماعية
2. اتخاذ تدابير لملاحقة ومعاقبة المحرضين على ارتكاب الإبادة الجماعية
3. ادخال المساعدات الإنسانية والحاجات الاساسية إلى قطاع غزة
4. إتخاذ التدابير لمنع تدمير الادلة التي يمكن ان تاخذ المحكمة بها للحكم النهائي
5. على إسرائيل ان ترفع تقريرا إلى محكمة خلال شهر بشأن التزامها بالإجراءات الموقتة

عقدت الجلسات المخصصة للاستماع إلى طرفي الدعوى في 11 و12 كانون الثاني 2024

نموذجين عن «تدابير مؤقتة»

فرضتها محكمة العدل الدولية على ميانمار عام 2020 وعلى روسيا عام 2022

في 11 نوفمبر 2019، رفعت غامبيا، نيابة عن الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 57 دولة، قضية امام محكمة العدل الدولية تزعم فيها ان ميانمار فشلت في الوفاء بالتزاماتها بمنع ومعاقبة اعمال الإبادة الجماعية المرتكبة ضد اقلية الروهينغا في ولاية راخين كما هو مطلوب بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية

ردا على ذلك، اصدرت محكمة العدل الدولية امرا في 23 كانون الثاني 2020 يوجه ميانمار إلى:

1. «اتخاذ جميع التدابير في حدود سلطتها، لمنع ارتكاب الافعال المحددة في اتفاقية الإبادة الجماعية، بما في ذلك ضمان امتناع جيشها واي وحدات مسلحة غير نظامية من ارتكاب هذه الافعال»
2. «اتخاذ تدابير فعالة لمنع تدمير الادلة وضمان الحفاظ عليها، المتعلقة بإجراءات محكمة العدل
3. تقديم تقارير منتظمة بشأن التدابير التي اتخذتها للامتثال

في 26 فبراير 2022، بعد يومين من اعلان روسيا عن «عمليتها العسكرية الخاصة» في اوكرانيا، قدمت اوكرانيا طلبا لإقامة دعوى ضد روسيا في محكمة العدل الدولية وطلبت اتخاذ تدابير موقتة من المحكمة. كان النزاع «متعلقا بتفسير وتطبيق وتنفيذ اتفاقية عام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها». في 16 مارس 2022، امرت محكمة العدل الدولية باغلبية 13 صوتا مقابل صوتين باتخاذ تدابير موقتة. وراى محكمة العدل الدولية ان «من الضروري، في انتظار قرارها النهائي، ان تشير المحكمة إلى بعض التدابير لحماية حق اوكرانيا التي وجدت المحكمة انها معقولة».

وامرت المحكمة:

1. «التعليق الفوري» للعمليات العسكرية التي بدأتها في 24 فبراير 2022 في اراضي اوكرانيا
2. «التأكد من ان اي وحدات مسلحة عسكرية او غير نظامية قد يتم توجيهها او دعمها... لا تتخذ اي خطوات لتعزيز العمليات العسكرية»
3. اتخاذ اجراء إضافي يقضي بامتناع الطرفين عن القيام باي عمل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع او تمديده او جعل حله اكثر صعوبة

القوس

■ فريق التحرير: **عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون**
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: **رامي عليّان**

alqaous | al_qaous | alqaous22 | alqaous | 01/34 99 54
info@alqaous.com | www.alqaous.com